

التنمية الاقتصادية الشاملة

من

منظور إسلامي

د . فرهاد محمد على الأهدن

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

الغـــلاف :

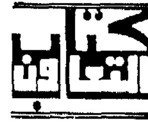
الفنـان : جـميـل شـفيق

سكرتير التحرير التنفيذى :

نــزيـه عبـد الغنــى



مؤسسة دار التعاون
للطبع والنشر



رئيس مجلس الإدارة:
محمد رشاد

رئيس التحرير:
سعيد نور الدين

٦ شارع عبد القادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة - تليفون ٣٥٤٣٣١٣

« أنى لهذا العالم من رجل مثل محمد (ﷺ)
يحل جميع مشاكله وهو يشرب فنجانا
من القهوة !

برنارد شو

مقدمـــــة

العالم الاول ... والعالم الثالث ! .

اهل الشمال ... واهل الجنوب ! والحوار بين الشمال والجنوب ! .

الدول الغنية .. والدول الفقيرة ! .

الدول الصناعية .. والدول التقليدية ! .

الدول المتقدمة ... والدول المتخلفة او التى تلقب تادبا بالنامية ! .

إلى غير ذلك من الأسماء والمسميات التى تعكس فجوة حقيقية بين شعوب الأرض ودولها بعضها البعض .. تلك الفجوة التى لاتلبث إلا ان تتسع يوماً بعد يوم وتزداد مسافة وتتغاور عمقاً .. والمحصلة النهائية ليست فى صالح المتخلفة او النامية او الفقيرة او الزراعية او دول اهل الجنوب ... الخ هذه المسميات القديمة والمحدثة .

لكن اين نحن من كل هذا ؟ ومن نحن ؟ وما هو هذا ؟ ومتى ولماذا اصبحنا نحن فى هذا ؟ وكيف الخروج من الهذا ؟ .

نحن ، امة الإسلام ، نحن العالم الإسلامى .

وهذا هو التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وغيره من انواع ومسميات التخلف كثير .

واسباب ضمنا إلى زمرة العالم المتخلف كثيرة لأن لها قصة طويلة .

وكيفية الخروج من هذا التخلف صعبة ولكنها ليست مستحيلة .

لهذه التساؤلات - وغيرها - حدثت هذه الدراسة .

هذه الدراسة إذن ، إنما تقوم لبحث وتحليل مشكلة قديمة معاصرة فى آن واحد ، الا وهى مشكلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى دول

العالم الإسلامى تحديدا ، وخلال فترة الخمسين عاماً الأخيرة من القرن العشرين توقيتا . فى محاولة علمية جادة لإيجاد منفذ او مخرج عملى ومناسب لدول هذا العالم من تلك المشكلة المركبة والمعقدة .

والدراسة إنما تسعى فى المقام الأول إلى دراسة واختبار عدد من الفروض والإجابة عن عدد من التساؤلات ، وهى :

١ - ان مجموعة النظريات الوضعية (بمختلف اتجاهاتها والوانها) الخاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية ، نسبية - وليست مطلقة - الصحة سواء اكان ذلك لأسباب تتعلق بالزمان او المكان او بالفكر المنظر ذاته او بالغرض المبتغى تحقيقه من التنظير ، أو من جملة هذا فى نفس الوقت .

٢ - ان النظام الاقتصادى الإسلامى جزء من كل النظام او البيئة الإسلامية وبالتالى فإما ان يؤخذ كله او ان يترك كله .

٣ - ان نتائج تطبيق دول العالم الإسلامى - على اختلافها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - للافكار والمدارس الاقتصادية الوضعية فى مجالات التنمية الاقتصادية لم تكن فى صالح عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الدول .

٤ - ان فرص صحة الفرضين الثانى والثالث السابقين ليعنى ان هناك فروقا جوهرية بين كل من الفكر الاقتصادى الإسلامى فى التنمية وبين الفكر الاقتصادى فى المدارس الوضعية المختلفة فاذا كان هذا الفرض بدوره صحيحاً ، فما هى تلك الفروق ؟ وما مدى كفايتها لترجيح كفة السياسة الاقتصادية الإسلامية فى التنمية الشاملة على ماعداها من سياسات اقتصادية اخرى خاصة بالنظريات الاقتصادية الوضعية ؟ .

٥ - بفرض أن الإجابة عن السؤال المطروح سابقاً ، كانت بنعم فكيف السبيل إلى تطبيق السياسة الاقتصادية الإسلامية فى التنمية الشاملة على وبين دول العالم الإسلامى المعاصرة .

والدراسة فى سبيل إجابتها عن هذه التساؤلات والغرض إختبار فروضها تعتمد أساساً على عدة طرق ومناهج بحثية هى :

(أ) المنهج الاستنباطى بالرجوع إلى الأصول والأحكام الإسلامية فى القضايا والمسائل العقائدية والمذهبية والقيمية الوارد بشانها نصوص شرعية .

(ب) المنهج الاستقرائى فى المسائل الخاصة بالمصالح المرسلة والقضايا المحايدة عقائدياً المطروحة .

(جـ) المنهج القياسى فى تقدير مدى ماحققته الدول الإسلامية المعاصرة من تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة باتباعها السياسات والنظريات الاقتصادية الوضعية .

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول ، هى :

الفصل الأول : هم ! .

الفصل الثانى : هو ! .

الفصل الثالث : هم ونحن ! .

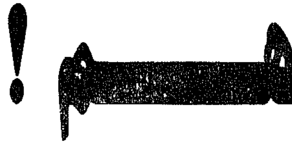
الفصل الرابع : هو ! .

الفصل الخامس : هو .. ونحن ! .

وفيما يلى نقدم للدراسة تفصيلاً :



• الفصــل الأول •



هم ! من ؟ . هم ، مجموعة المفكـرين الاقتصاديـين ، الذين قـاموا ـ عبـر العصور الزمنية المختلفة وفى المناطق والأماكن المختلفة ـ بوضع وصياغة مجموعة أو مجموعات من الأفكار التى مثلت مدارس مختلفـة ، كانت جميعهـا تسعى إلى دراسة وتحليل الظاهرة الاقتصادية التى نحن بصددها ، ألا وهى ظاهرة النمـو والتنمية الاقتصادية .

وعلى ذلك ، فإن هذا الجزء من دراستنا يهدف إلى بحث وتمحيص التطور الذى لحق بتاريخ الفكر الاقتصادى فيما يتعلق بنظريات النمو والتنمية الاقتصادية فى محاولة منه إلى كشف وتحديد القوانين والعلاقات بين متغيرات التنمية الاقتصادية كما جاءت فى كل نظرية منها ، وكشف وتحليل سياسات التنمية التى ارتـأت كل نظرية منها أنها ضرورية الاتباع والتنفيذ ، وأيضاً لتوضيح الإطار أو الأطر العامة التى تصورتها كل نظرية للتنمية عن النظام الاقتصادى الـواجب أن تعمل هـذه التنمية الاقتصادية فى ظله .

هذا ، وتقسم كتابات الأدب الاقتصادى تاريخ فكره (١) إلى عشر مراحل رئيسية ، بيانها كالتالى :

(١) المرحلة البدائية .

٢ ـ مرحلة الحضارات القديمة :

أ ـ الحضارة اليونانية (افلاطون ، ارسطو) .

ب ـ الحضارة الرومانية .

٣ ـ مرحلة العصور الوسطى .

أ ـ الفكر الاقتصادى فى أوربا (الإقطاع) .

ب ـ الفكر الاقتصادى الإسلامى .

٤ ـ مرحلة الرأسمالية التجارية .

أ ـ مدرسة التجاريين .

ب ـ السياسة الاقتصادية .

٥ ـ مرحلة مدرسة الطبيعيين .

٦ ـ مرحلة الرأسمالية الصناعية (المدرسة الكلاسيكية) .

٧ ـ مرحلة مدرسة الاشتراكية .

أ ـ الاشتراكية الخيالية .

ب ـ الاشتراكية الماركسية .

٨ ـ مرحلة المدرسة النيوكلاسيكية .

٩ ـ مرحلة المدرسة الكينزية .

١٠ ـ مرحلة المدارس المعاصرة فى النمو والتنمية الاقتصادية .

أ ـ نظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن .

ب ـ نظرية الدفعة القوية بالنمو غير المتوازن .

جـ ـ نظرية النمو التلقائى .

د ـ نظرية مراحل النمو .

ويلاحظ أننا فى دراستنا هذه سنبدأ فى استعراض نظريات النمو أو التنمية الاقتصادية إعتباراً من المرحلة الرابعة (مرحلة الرأسمالية التجارية) ، وذلك للأسباب التالية :

١ ـ إن مرحلة الرأسمالية التجارية والتى جاءت وليدا طبيعياً لنشأة مدرسة التجاريين لتعتبر هى مرحلة الميلاد الحقيقى ـ كما سنرى بعد ذلك مباشرة ـ لفكر الظاهرة التى نحن بصدد دراستها فى هذا البحث ، الا وهى ظاهرة التخلف والتنمية الاقتصادية .

٢ ـ إن المرحلة التالية مباشرة لمرحلة مدرسة التجاريين ـ ألا وهى مرحلة مدرسة الطبيعيين أو الفزيوكرات ـ لتعتبر المرحلة الحقيقية لنشأة علم الاقتصاد ، وليس لنشأة النشاط الاقتصادى ذاته لانه نشاط نشأ مع نشأة الإنسان ولن ينتهى إلا بنهاية البشرية جميعها ـ ذلك العلم الذى تنتمى الظاهرة التى يدرسها هذا البحث إنتماء اصيلاً إليه .

٣ ـ طالما أن هذا الجزء من دراستنا يهدف إلى استعراض نظريات النمو أو التنمية الاقتصادية ، كان بالتالى يبحث عن فكر علمى له سمات واضول وطرق ومنهجية معروفة ومتفق عليها . بدأ

ظهور المعالم الأولى لها فى مرحلة الرأسمالية التجارية ، ثم ما لبثت هذه المعالم أن وضحت واستقرت فى مرحلة الطبيعيين . هذا الفكر العلمى المرتب والمنظم ، لن نجده إلا اعتباراً من مرحلة التجاريين ثم فى المراحل التالية لها .

٤ - إن هذه الأسباب الثلاثة السابقة لا تعد تقليلاً من أهمية المراحل الثلاث الأولى (المرحلة البدائية ، مرحلة الحضارات القديمة ، مرحلة العصور الوسطى) كمراحل كان بها نشاط اقتصادى يتم ويمارس . إلا أن دراسة هذا النشاط الاقتصادى الذى كان يتم فيها ليكون أمراً ضرورياً ولازماً لتحقيق أهداف بحوث ودراسات علمية أخرى ، عبر بحثنا هذا .

٥ - يستثنى من السببين السابقين مباشرة ، تلك الجزئية من مرحلة العصور الوسطى والخاصة بمرحلة الفكر الاقتصادى الإسلامى وذلك بدوره للأسباب التالية :

(أ) إن هذا الفكر إنما وضع فى هذه المرحلة لأسباب تعود إلى ظهوره التاريخى ، وليس لأسباب ترجع إلى قدم أو حداثة أفكاره ، لأنه لو كان الأمر كذلك ، لكان الأجدر بنا وبه أن يوضع فى الزمن اللانهائى فى العصرية والتقدم .

(ب) إن دراسة وتمحيص الفكر الاقتصادى الإسلامى لاستخلاص أهم فروضه ومعالمه ومكوناته ، أمر ضرورى لهذه الدراسة تقوم أصلاً عليه ، ولأنه سيكون المعيار الذى به يتم تقييم كل نظريات التنمية التى سيتم استخلاصها من المراحل التالية له تاريخاً والفارقة عنه فكراً وتطبيقاً .

على ضوء ذلك ، يمكن القول بأن مراحل نشأة وتطور أفكار ثم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الوضعية (والتى بنيت وصممت أساساً للتعامل مع اقتصاديات عادية تمر بمرحلة أو بأخرى من مراحل تطورها ، وبالتالى تتطلب إحداث تغيير معين فى نظامها أو فلسفتها الاقتصادية ، أى أنها وضعت أصلاً لمواجهة مظاهر التخلف الاقتصادى والذى بدوره قد اختلف الآن - وسيختلف مستقبلاً - كثيراً عما كان عليه فى أزمنة وضع هذه النظريات) ، هى كالتالى :



النمو والتنمية الاقتصادية
في مدرسة التجاريين

١ ـ منذ بداية القرن الميلادى الخامس عشر وحتى القرن الثامن عشر ظهر فى أوربا تيار جديد من عدة أفكار اقتصادية ، اطلقت عليها كتب الأدب الاقتصادى لفظة مدرسة التجاريين أو المدرسة المركنتيلية Merchantilism شارك فى صنع أفكارها عدة كتاب ومفكرين سياسيين اقتصاديين ورجال أعمال على مدى مرحلى متتال استمر زهاء ثلاثة قرون ونصف تقريباً كان بينهم ـ وهذا أمر طبيعى عند دراسة أى فكر إنسانى فى أى موضوع من موضوعات المعرفة أو العلوم ـ اختلافات جزئية وليست كلية بالقدر الذى يجعلها منفصلة أو غير منتمية لمدرسة واحدة .

٢ ـ ولان الحاجة أم الاختراع ، فقد جاء مولد هذه المدرسة أو المذهب (كما يروق للبعض أن يسميه) (٢) رد فعل طبيعى لعدة تطورات قبلية حدثت فى المجتمع الأوربى نلخصها فيما يلى :

(أ) إنهيار النظام الاقطاعى فى أوربا بعد استمرار دام حوالى عشرة قرون (من القرن الخامس الميلادى وحتى القرن الخامس عشر) ، بسبب هروب رقيق الأرض إلى أماكن جديدة (مدن) كان يوجد بها الحرفيون والصناع والتجار ، وضعف واضمحلال النظام الاقطاعى (والذى هو أصلاً نظام عينى يقوم على المقايضة بسبب ظهور النقود (الذهب والفضة) فى أمريكا وتدفقها على أوربا ، وتقوية شوكة طبقة التجار بسبب انتعاش النشاط التجارى مرة أخرى وسيولة المال بين أيديهم فتعاونوا مع الملوك للقضاء على سادة الاقطاع والذين مات الكثيرون منهم أيضاً فى الحروب الصليبية .

(ب) لجوء التجار إلى الصناعة لخدمة التجارة ، عن طريق جلبهم للمواد الأولية من العالم الجديد وتصنيعها بعيداً عن نظام الطوائف المهنية (والذى كانت معظم الصناعات خاضعة له فى ذلك الوقت) بأدوات ووسائل إنتاج مملوكة لهم وباستخدام جهد العامل (فانفصل العمل عندئذ عن رأس المال وظهر لأول مرة ما عرف باسم النظام الرأسمالى) ، ثم يعيدون بيعها داخلياً أو تصديرها خاجياً (للعالم الجديد) بأسعار خيالية ، لذلك سميت الرأسمالية فى هذه الفترة بالرأسمالية التجارية .

(جـ) كرد للجميل ، فقد قام الملوك أيضاً ـ بعد أن استردوا هيبتهم وتخلصوا من أسياد الأرض ـ بسن القوانين والتشريعات المعاونة للتجار فى أنشطتهم التجارية ، ووضعوا التنظيمات الكفيلة بضمان تحقيق أكبر ربح ممكن لهم (مثل الحماية الجمركية على الواردات الرخيصة ، منع تصدير المواد الأولية الزراعية ، فتح أبواب التجارة لهم فى المستعمرات .. الخ) ولعل هذا هو ما دعا البعض بعد ذلك إلى تسميتها " بالرأسمالية التنظيمية " (٣) .

(د) ولوج " عصر النهضة " الذى أحيا الأفكار الفلسفية اليونانية والرومانية القديمة بمفهوم عصرى ـ فى ذلك الوقت ـ جديد ، مما أدى بدوره إلى تحرير العقل من سيطرة الكنيسة وزعزعة مركزها وهيبتها وتأكيد شخصية الفرد ومكانته ، وكذلك ظهور مفكرين دينيين عصريين (أمثال كالفن) الذى عمل على تغيير الفكر الكنسى الذى كان سائداً بتحريم الربح أو السعى لتحقيقه وبتجريم الثراء والثروة ـ وكذلك ظهور ميكيا فيللى بمبدئه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة) والذى أباح للدولة وأميرها كل وسيلة من شأنها تقوية الدولة

.... يكون طبيعياً إذن ، مع حدوث كل هذه التغييرات والتمهيدات ، أن يظهر فكر اقتصادى جديد يتعامل معها ، فكان هذا الفكر هو مدرسة التجاريين .

٣ ـ وعلى الرغم من أن التجاريين لم يقدموا تحليلاً اقتصادياً علمياً بالمعنى الحرفى لذلك ، إلا أنهم تساءلوا عن ما هى الثروة ؟ وكيفية تحقيقها ؟ وتوزيعها بين

الدول المختلفة ؟ وعن سببية ارتفاع مستوى الأسعار الذى عم أوربا كلها فى ذلك الوقت ؟ ووضعوا لذلك أفكارا شكلت فلسفتهم العامة هى :

(أ) أن غاية النظام الاقتصادى هى تحقيق قوة الدولة ، أى أن الاقتصاد للقوة .

(ب) أن الثروة (متمثلة برأيهم فى الذهب والفضة والمعادن الثمينة الأخرى) هى مصدر هذه القوة ، لذلك يجب أن تكرس الدولة كل جهودها للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المعادن من الدول الأخرى (لأنهم افترضوا أن حجم الثروة الكلية فى العالم ثابت لايتغير) بأى وسيلة كانت [تجارة خارجية ، حروب واستعمار ، تعامل بالفائدة وليس بالربا (وهو ما زاد عن الحد الأعلى لسعر الفائدة المحدد سلفا) ، .... الخ] .

(جـ) لذلك يجب أن يكون الميزان التجارى للدولة مع العالم الخارجى فى حالة تحقيق لفائض مستمر ، وأن المستعمرات ما خلقت إلا لخدمة اقتصادهم .

(د) أرجع التجاريون أسباب التضخم الذى عم أوربا فى وقتهم إلى ورود الذهب والفضة اليها من العالم الجديد بكميات أكبر من احتياجاتها فكانوا بذلك أول من أظهر علاقة كمية النقود بارتفاع الأسعار وبتأثير الأخيرة العكسى على القوة الشرائية للنقود ، وهى تلك النظرية التى سميت فيما بعد « بنظرية كمية النقود » والتى ظلت سائدة حتى منتصف القرن الحالى .

(هـ) إن النقاط الأربع السابقة وإن كانت قد مثلت الإطار العام للسياسة الاقتصادية للتجاريين ، إلا أن هذا لايمنع القول بأن أمر تطبيق هذه السياسة العامة قد اختلفت باختلاف الدولة الأوربية المطبقة لها ، بحيث يمكننا القول بأنه كان هناك ثلاث سياسات اقتصادية تجارية أوربية ، هى :

١ ـ السياسة الفرنسية ، والتى كانت ترى حصول فرنسا على أكبر قدر من الذهب والفضة عن طريق زيادة صادراتها الصناعية (وليس الزراعية) إلى الخارج عن وارداتها منه .

٢ ـ السياسة الإنجليزية ، والتى كانت ترى حصول انجلترا على أكبر قدر ممكن من هذه المعادن عن طريق أعمال السمسرة والوساطة التجارية والنقل البحرى .

٣ ـ السياسة الأسبانية ، والتى حققت نفس الهدف السابق ولكن بأسلوب مباشر قام على نهب ثروات الدول المستعمرة لها من الذهب والفضة ونقلها إليها ، ومنع إعادة تصديره للخارج إلا فى أضيق الحدود .

٤ ـ من العرض السابق لظروف نشأة وتطور فكر المدرسة التجارية ولإطاره الفلسفى العام ، يمكن التوصل إلى عدة نتائج هامة هى :

(أ) أن إنماء قوة الدولة اقتصادياً أولا ثم سياسياً هو هدف النظام الأوحد ، وبصرف النظر عن الوسيلة الاقتصادية (تجارة خارجية ، تشريعات وقيود وتنظيمات جمركية ، استغلال عنصر العمل ،.... الخ) والسياسية (الحيلة والمكر فى التعاملات الخارجية حتى لو أخذت الصورة الاستعمارية المباشرة) المستخدمتين .

(ب) أن هذه المدرسة رأت أن أنسب وسيلة يجب على دول أوربا أن تتبعها ـ أثناء مرحلة بناء وتنمية اقتصادياتها ـ هى إقامة الاحتكارات الحكومية المنظمة والقوية والتى تعمل داخل إطار مخطط من المؤسسات الاقتصادية التى تكفل تحقيق هدف الدولة السابق ذكره مع ترك الحرية الفردية الاقتصادية تمارس رغباتها المادية وتطورها وتنميتها لأنها رأت أن السعادة والرخاء الذى يحققه الفرد إنما يستمد جذوره أصلاً من السعادة والرخاء (القوة والنفوذ والفائض الاقتصادى) الذى تحققه الدولة ، فكان مذهب هذه المدرسة إذن مذهباً دولياً فردياً .

(جـ) تمخض عن اتباع مذهب مدرسة التجاريين أن تكون سلماً طبقياً جديداً غير الذى كان سائدا فى مرحلة العصور الوسطى . فبعد أن كان رجال الدين فى الأخير يأتون فى المرتبة الأولى ، يليهم النبلاء والاقطاعيون ثم العامة والرعاع ، تبدل الحال فأصبح التجار (خاصة الدوليين منهم) فى المرتبة الأولى ، يليهم رجال الصناعة ثم المنتجون الزراعيون ، ثم العامة والرعاع .

(د) أن زيادة قوة الدولة الاقتصادية ، لن يكون إلا بزيادة رصيدها من المعادن النفيسة ، والأخير بدوره لن يتحقق إلا بزيادة حجم الصادرات عن الواردات ، والأولى منهما لن تتحقق إلا بزيادة حجم الإنتاج الصناعى (وليس الزراعى الذى يفضل المذهب إبقاءه فى الداخل دون تصديره لأنه يمثل الغذاء الضرورى للشعب عامة ولطبقة العمال بصفة خاصة) ، وهذا الإنتاج الصناعى (والكلى) لن يتحقق إلا بزيادة عدد العمال (وبالتالى السكان) فعمل التجاريون على تشجيع زيادة السكان ضماناً لزيادة عرض العمل وبالتالى تنخفض الأجور ثم تكاليف الإنتاج .

(هـ) من التقييم العام السابق للفكر التجارى منهجاً وسلوكاً ، يتضح أنه لم يعمل فقط على تشجيع وازكاء روح الاستعمار العسكرى أو السافر فقط ، وإنما أيضاً وبما وضعه من نظم وعقده من اتفاقيات بين الدول الاستعمارية الأوربية والدول المستعمرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا يكون قد وضع أول بذور لما سمى خلال حقبة الثلاثين عاما الماضية بالاستعمار الاقتصادى ، والذى يسمى حالياً بالتبعية والسيطرة الاقتصادية ـ أى بتبعية الدول المتخلفة أو النامية للدول المتقدمة أو الصناعية .



النمو والتنمية الاقتصادية
فى مدرسة الطبيعيين

١ ـ كان من جراء تطبيق أفكار وسياسة التجاريين عن النمو الاقتصادى (الثروة) ، أن ساءت حالة الزراعة والزراع وقلت الصادرات الزراعية ، وتكونت الدول الديكتاتورية التى جعلت من مَلَكَ صاحب سلطان مطلق ـ هذا من ناحية ـ ومن ناحية أخرى فقد شهد النصف الثانى من القرن السابع عشر تطوراً علمياً مذهلاً فى العلوم الطبيعية (خاصة فى الرياضيات والفيزياء والكيمياء والطب) على يد إسحق نيوتن الإنجليزى ولافوازيه الفرنسى ، أدى إلى استخلاص قوانين علمية عامة تفسر وتشرح مختلف العوامل والمتغيرات المتحكمة فى سلوك مختلف الظواهر الطبيعية ، وهى تلك القوانين الطبيعية الثابتة الصحة فى كل زمان ومكان والتى هى لاشك طيبة (لأنها من عند الله) لأنها تريد خير البشر . لهذين العاملين ، أصبح الجو مهيأ لإمكانية ظهور فكر إقتصادى جديد للتعامل مع قضية النمو الاقتصادى معالجاً عيوب ومساوىء تطبيق سياسة التجاريين من جهة ، ومحاولا الارتقاء بالاقتصاد كى يصبح علماً مثل العلوم الطبيعية وبالتالى يمكن أن تكون له قوانينه الاقتصادية الطبيعية فكان ذلك إيذاناً بميلاد مدرسة الطبيعيين أو الفزيوكرات Physio-crates بفرنسا فى الفترة من منتصف القرن الثامن عشر (١٧٥٦) وحتى بداية الربع الأخير منه (١٧٧٨) ، على يد الدكتور (طبيب) كيناى ودى ميرابو ودى تيمو ودى لافيير وتييرجو وبودان وغيرهم .

٢ ـ إمتداداً من فكرة القانون الطبيعى على حد فهم أنصار المدرسة له ، فقد حبذ الطبيعيون النشاط والنظام الاقتصادى الجاعل من الفرد وحدته الرئيسية ، وكذلك حرية التملك وحرية النشاط الاقتصادى والمنافسة ، وأيدوا النظام السياسى القائم على الملكية وعلى جعل سلطة الدولة ووظيفتها الأساسية هى فقط الكشف عن القوانين الطبيعية وإصدار التشريعات والقوانين الوضعية المسايرة لها والمتفقة معها ، لأن مخالفتها ستكون وبالا وكارثة إلهية من ناحية

وشعبية (الرأى العام) من ناحية أخرى ، كما وأن وظيفة الدولة ليست مطلقة وإنما هى قاصرة على أداء وحفظ الأمن الداخلى والخارجى ، وحماية الحرية الفردية وضمان تنفيذ الأفراد للعقود التى يرتبطون بها ، .. الخ تلك الأنشطة الاقتصادية التى يكون من شأنها بث الأمن والطمأنينة اللازمتين لدفع وتسيير عملية النمو والتنمية الاقتصادية بالدولة .

٣ - هذا وقد ربط الطبيعيون عملية النمو والتنمية الاقتصادية للدولة (متمثلة فى ثروتها المادية أو العينية المستمدة من الإنتاج الزراعى فقطوليس فى ثروتها من المعادن النفيسة المستمدة من بيع المنتجات الصناعية كما كان الحال عند التجاريين) بالمعانى والمفاهيم والعوامل التالية :

(أ) امتداداً من فكرة القانون الطبيعى Natural Law والحرية الاقتصادية فإن كل فرد فى المجتمع أدرى بمنفعته الشخصية تقديراً وحساباً وتحقيقاً ، وعليه أن يسعى إليها بالتنافس مع غيره من الأفراد داخل نفس المجتمع والأفراد فى سبيل تحقيقهم لذلك ، إنما يحققون فى نفس الوقت صالح المجتمع والجماعة والدولة ككل ، فاذا ما تحقق للأفراد - وبالتالى للمجتمع - ذلك حصل كل منهم على أكبر قدر من اللذة أو المتعة بأقل قدر ممكن من الألم (مبدأ اللذة والألم) (٤) .

(ب) على الدولة حماية تسلسل ومنطقية تنفيذ هذه القوانين الطبيعية بإلغاء أى قيود (جمارك ، طوائف ، ونقابات مهنية أو عمالية ... الخ) اقتصادية تعوق حرية الفرد (وبالتالى كل أفراد المجتمع) فى تنفيذهم لهذه القوانين ، فكان الطبيعيون بذلك أول من توصل للعبارة الخالدة " دعه يعمل (أى الفرد) ، ودعها تمر (أى السلعة) " (٥) .

(جـ) إن ثروة الأمم تقاس بما حققه نموها الاقتصادى من خلق ناتج صاف جديد ، أى من إضافة أو زيادة مقدار من المنتجات أو المواد أكثر من تلك المواد أو المنتجات التى بذلت فى الانتاج . أى أنهم نظروا إلى النمو الاقتصادى الحقيقى على أساس أن كل نمو اقتصادى يعمل على خلق مادة جديدة (المنفعة الشكلية) ، ولما كانت التجارة تنقل السلع من

مكان لآخر ، ولما كانت الصناعة عملية تحوير أو تغيير للمادة . لذلك رأى الطبيعيون أنهما (أى النقل والصناعة) لاتخلقان ناتجا صافيا جديدا ، وأن الزراعة وحدها هى القادرة على ذلك ، فالمزارع يأخذ قدراً من البذور ويزرعها ثم يخرج منها قدرا أكبر من الثمار ، لم يتكلف فيه سوى قيمة البذور الداخلة أصلاً للزراعة وقيمة معاشه أو طعامه هو أثناء عملية الزراعة ومن هنا كانت الزراعة من وجهة نظرهم منتجة ونافعة والزراع بالتالى طبقة منتجة ، بينما النقل والصناعة نشاطان نافعان لكنهما غير منتجين وبالتالى كان أصحابهما ممثلين لطبقة عقيمة ، أى أن خلق الإنتاج وليس تحويله هو الذى يحقق النمو والتنمية الاقتصادية .

(د) فاذا تحقق الناتج الزراعى الصافى السابق الإشارة إليه ، فإن المزارعين يحصلون على الجزء الأكبر منه ويعطون الباقى إلى ملاك الأرض ، والآخرون بدورهم ينفقون جزءا مما حصلوا عليه من ناتج للحصول على احتياجاتهم من الصناع والتجار ، والجزء الباقى ينفقونه للحصول على احتياجاتهم من الزراع السابقين أنفسهم والمزارعون بدورهم ينفقون الجزء الذى حصلوا عليه للحصول على احتياجاتهم من الصناع والتجار ... والآخرون بدورهم ينفقون ما حصلوا عليه للحصول على احتياجاتهم من الزراع وهكذا حتى يعود الناتج الزراعى إلى الزراع مرة أخرى كى يبدأوا عملية إنتاج زراعى جديدة . هذه الدورة التى شرحها كيناى فى كتابه الشهير « الجدول الاقتصادى » Economic Table والذى يعتبر من أوائل الكتابات التى ظهرت فى إطار التحليل الاقتصادى بمفهومه المعاصر (٦) .

(هـ) وهذه الدورة ، هى نفسها التى جعلت الطبيعيين ينادون بفرض ضريبة واحدة (موحدة) فقط على النشاط الزراعى وحده ، لأنه النشاط الوحيد الذى يحقق النمو والتنمية الاقتصادية من ناحية ، ولأن فرض أى ضرائب أخرى على أى أنشطة أخرى (مثل الصناعة والتجارة) سيكون عديم الجدوى ، لأنه سيؤدى إلى رفع أسعار هذين النشاطين واللذين بدورهما ـ كما بينا فى الدورة السابقة ـ يصبان كل مكاسبهما فى

يد المزارعين ، وبالتالى سيتحمل النشاط الزراعى بمقدار الزيادة التى حدثت بسبب رفع أسعار الصناعة والنقل ، فترتفع أسعاره هو بالتالى (٧) .

من العرض السابق ، لفكر مدرسة الفزيوكرات ، يلاحظ مايلى :

(أ) أنهم أول من حاولوا تخليص النشاط الاقتصادى من سيطرة الكنيسة وعلوم الفلسفة التى كانت سائدة فى العصور القديمة والوسطى ، كما أنهم أول من حاولوا تطبيق فكرة القانون الطبيعى على النشاط الاقتصادى آملين فى التوصل لقوانين تحكم الأخير ، فكانوا بذلك أول من حاولوا جعل الاقتصاد علماً مستقلاً بين العلوم .

(ب) أنهم جعلوا النمو والتنمية الاقتصادية للدول لاتقاس بثروتها النقدية وإنما بحجم إنتاجها المادى من الزراعة وإن كان هذا لايخلو من نقد هام، إذ أنهم جعلوا طبقة التجار والصناع فى مرتبة أدنى إجتماعياً واقتصادياً ، وهو الأمر الذى جعلهم يقصرون الضريبة على قطاع واحد فقط ناسين لما لذلك من آثار ضارة على تقليل حصيلة الإيرادات العامة للدولة .

(جـ) أنهم أول من وضع تصوراً واضحاً ـ وإن كان ناقصاً بسبب إهماله لكل الأنشطة الأخرى غير الزراعة ـ عن دورة الناتج الكلى داخل المجتمع (الدولة) الواحد سابقين بذلك جون ماينرد كينز بفترة طويلة من الزمن .

(د) والأهم من ذلك تصورهم الخاطىء للقانون الطبيعى ومن ضرورة تنفيذه طوعاً ، وإلا أجبر الأفراد والمجتمع على اتباعه رغم انفهم أى قهراً . والجدير بالملاحظة هنا أن مفهوم « الله الواحد » كواضع للنواميس « القوانين » الطبيعية لم يكن موجودا لديهم ، فالموجود لديهم هو قوى الطبيعة . وذلك لأن فكرة « الله » ودوره فى إدارة المجتمع كانت تستدعى الاعتراف بالدين « وبالكنيسة » ، وهو ما كانت تسعى المدرسة إلى التخلص من نطاق هيمنته وسيطرته .

النمو والتنمية الاقتصادية
فى المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

١ - كان من جراء ظهور وسيادة فكرة القانون الطبيعى أن خلص البحث والدراسة العلميان نهائياً من الانطباعات والتأثيرات الدينية التى كانت سائدة طوال فترة القرون الوسطى ، وإن ظهر اتجاه عام ساد كل العلوم الطبيعية (خاصة الفيزياء والكيمياء والطب) مؤداه أن مهمة العلم الأصلية هى فى كشف وتحديد هذه القوانين والطبيعية التى تحكم ظواهره وتتحكم فيها . وسرت عدوى القانون الطبيعى من العلوم الطبيعية إلى العلوم الإنسانية أو الاجتماعية ومنها بالطبع علم الاقتصاد . فبدأ ظهور فكر اقتصادى جديد يحاول بحث ودراسة المشكلات الاقتصادية (خاصة مشكلات الثورة والإنتاج والنمو الاقتصادى) لاستنباط قوانين علمية تحكم هذه الظواهر أسوة بالظواهر الطبيعية . فكان هذا الفكر هو « المدرسة الكلاسيكية » Classical Economics or Classical School ناهيك عن مجموعة من العوامل والأجواء الأخرى التى حدثت فى أوربا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر والتى أظهرت وأكدت على هذه الحاجة الملحة لظهور هذا الفكر الاقتصادى الجديد ، مثل الثورة الصناعية والتى ادت إلى تحقيق وفرة كمية ونوعية كبيرة فى الإنتاج أدت إلى جذب العديد من الاستثمارات لمختلف الأنشطة الصناعية ، وتوسيع نطاق الأسواق وحجمها ، والانفصال التام بين الملكية (اصحاب رءوس الأموال) والعمل (طبقة العمال) ، فأصبح رجل الصناعة - وليس التاجر - هو بؤرة الاهتمام ، فبات وليدا أن تتحول الراسمالية التجارية إلى راسمالية صناعية . كذلك ظهور الفكر الديكارتى « أنا افكر » إذن انا موجود » وما ادى إليه من شعور عام لدى كل فرد من امكانية أن يكون هو بذاته اساسا للمعرفة ومن قدرته - طالما أن له عقلا يفكر - على الإقناع والاقتناع ، وأيضاً ظهور فكر المدرسة النفعية على يد جيرمى بنتام والذى يرى أن كل فرد هو أحسن من يقدر مصلحة نفسه ومن أنه فى سبيله لتحقيق أعظم قدر من هذه المصلحة (اللذة)

يرغب فى تحمل أقل قدر من الألم (مبدأ اللذة والألم) فأدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور اتجاه فكرى وفلسفى وسياسى واقتصادى عام بتقليص دور

الدولة فى الحياة الاقتصادية وإذكاء دور الفرد . فكانت ترجمة كل هذه فى عبارة واحدة هى « المدرسة الكلاسيكية فى الفكر الاقتصادى » والتى ظهرت أولاً على يد آدم سميث (١٧٧٦) ودافيد ريكاردو (١٨١٧) ومالتس (١٨٠٥) وجون سيتوارت ميل والفريد مارشال فى انجلترا وجان باتست ساى وشارل جيد وشارل رست فى فرنسا .

٢ ـ وتبنى المدرسة الكلاسيكية على عدة فروض أساسية هى :

(أ) عدم وجود أى تعارض بين المصلحة الشخصية للفرد ومصلحة الجماعة أو المجتمع أو الدولة ، فالأخيرة لن تتحقق إلا كنتاج طبيعى لتحقيق إجمالى مصالح الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع ، وهذه هى فكرة « اليد الخفية » التى نادى بها أولاً دافيد هيوم وتبناها من بعده آدم سميث (٨) .

(ب) شيوع وسيادة النظام الاقتصادى الحر (حرية العمل ، حرية الإنتاج ، حرية الملكية ، حرية الاستهلاك) .

(جـ) سيادة المنافسة الحرة أو الكاملة ، والتى تجعل من جهاز السوق أو جهاز الثمن أو جهاز الأسعار القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادى للمجتمع والمسيرة له .

(د) قصر تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية على تلك الأنشطة التى لاتحقق الربح مثل الأمن الداخلى والخارجى وتحقيق العدالة وإنشاء وتعبيد الطرق وإقامة الكبارى والسدود .. الخ ، فالنظام الاقتصادى طبيعى يعمل بذاتيته وتلقائيته دونما أى حاجة إلى أى تدخل فيه « سواء من الدولة أو من غيرها من النقابات أو الاتحادات العمالية أو الإنتاجية » . فالتدخل سيؤدى إلى حدوث عوامل جمود أو خمول من شأنها أن تحدث حالة بطالة (خاصة البطالة الاحتكاكية) .

(هـ) سيادة حالة التشغيل الكامل (أى التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج – وهى العمل ورأس المال والأرض فى الفكر الكلاسيكى) لكل الموارد الاقتصادية الموجودة بالمجتمع فى عملية الإنتاج الاجتماعى ، إذ عند هذه الحالة وحدها يتحقق التوازن المستقر للاقتصاد القومى ، وإذا حدث أى اختلال لهذا التوازن – بسبب عدم حدوث حالة التشغيل الكامل – فإن السبب فى ذلك إنما هو الخروج عن آلية النظام الاقتصادى كما حدده الفكر الكلاسيكى .

(و) الاعتقاد فى قانون ساى القائل بان كل عرض يخلق طالبه – فطالما ان المنتجات لاتتبادل الا مع منتجات مثلها ، لكان معنى ذلك أنه لايمكن لأحد أن يشترى إلا بمقدار ماينتج ، وبالتالى فالانتاج (العرض) هو الذى يخلق مجالات تصريفه ومنافذ توزيعه ، فاذا ما طبق هذا القانون على كل السلع والمنتجات الموجودة فى المجتمع خلال لحظة زمنية ما ، لكان معنى ذلك أن يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى لهذه السلع والمنتجات خلال نفس الفترة الزمنية .

(ز) إن العرض (الإنتاج) يتجه تلقائيا نحو مستوى التشغيل الكامل ، فطالما أن كل إنتاج (عرض) سيجد منافذ توزيعه ، لأدى ذلك إلى زيادة الإنتاج ، والتى بدورها تؤدى إلى زيادة طلب المنتجين على عناصر الإنتاج غير الموظفة (غير المشغلة) ، .... هكذا حتى يصل المجتمع إلى حالة التشغيل الكامل فتنعدم البطالة وتتواجد فرص عمل لكل راغب فيه وقادر عليه .

(ح) إن النقود فى المجتمع لاتؤدى إلا وظيفة واحدة فقط ، الا وهى وساطة التبادل (عربة لنقل القيم) ، وبالتالى فهى محايدة لأن الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والمنتجات التى ستتوسط هذه النقود فى شرائها . وبالتالى فالركود الذى حدث لبعض السلع فى بعض الأوقات لايكون سببه عدم وجود نقود وإنما لعدم وجود سلع أخرى قادرة على التبادل مع هذه السلع الراكدة بسبب أن الأخيرة قد انتجت أو عرضت للبيع فى الوقت الخاطىء .

(ط) إن سعر الفائدة يتمتع بقدر كاف من المرونة تجعله قادرا على أن يساوى دوما بين الادخار والاستثمار (وبالتالى لايوجد أى اكتناز) . فالادخار (بوصفه تأجيل للاستهلاك) يرتبط مع سعر الفائدة (بوصفها ثمن للادخار) بعلاقة طردية ، بينما الاستثمار (أى الطلب على الاستثمار) يرتبط مع سعر الفائدة (بوصفها فى هذه الحالة ثمنا لاستخدام رأس المال أو ثمنا لاستخدام مدخرات الغير) بعلاقة عكسية . فزيادة عرض الادخار على الطلب على الاستثمار من شأنه إنقاص سعر الفائدة فيجد المدخرون أنه لاجدوى من تأجيلهم للاستهلاك الحالى الخاص بهم فيقل حجم الادخار حتى يتساوى مع حجم الاستثمار . والعكس صحيح عندما يقل عرض الادخار عن الطلب على الاستثمار .

(ى) إن الإنتاج بوصفه خلقا للمنفعة أو زيادتها ، إنما يتأثر بعاملين رئيسيين هما التخصص وتقسيم العمل ، وقانون النسب المتغيرة (تناقص الغلة) .

(ك) إن حجم السكان فى أى مجتمع يتحدد بحجم كمية المواد الغذائية الموجودة به ، والأخيرة بدورها تتحدد بمساحة الأرض الزراعية الخصبة المتاحة أو الممكن اتاحتها ، وبقدرة الإنسان على ضبط عمليات التناسل والتعفف .

(ل) إن التبادل الدولى ينبنى اساسا على التخصص الدولى للعمل أو على قدرة الدولة فى إنتاج السلعة بنفقات (مطلقة أو نسبية) أقل مما تنتجها به دول أخرى .

٣ ـ على ضوء هذه الفروض العامة التى قامت عليها المدرسة الكلاسيكية ، يمكن القول بأن عملية النمو أو التنمية الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى قد اختلفت حركيتها وتفاعلاتها باختلاف نزعتين تميز بهما هذا الفكر ، هما :(٩)

(أ) النزعة التفاؤلية :ـ

هى تلك النزعة التى كانت ترى أن القوانين الطبيعية لايمكن أن تحدث أو تتسبب فى حدوث أى آلام للإنسانية أو للبشرية ، وأن هذه الآلام حتى

وإن حدثت فهى ليست إلا شيئا بسيطا وعابرا تم لأغراض تطهير النفس وتخليصها من افعالها الدنيئة ، وبالتالى فهى سرعان ما تزول .

وكان آدم سميث وساى وباستيا من أنصار هذه النـزعة ، والتى اعتقدوا سيادتها فى الزمن القصير أو القريب .

ووفقا لهذه النزعة ، يرى الكلاسيكيون أن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل سيؤدى الى زيادة الإنتاج ، والتى بدورها ستعمل عـلى تعظيم أرباح المنتجين وزيادة دخولهم النقدية ، فيطلبـون المزيـد من توظيف عناصر الإنتاج (ومن ضمنها عنصر العمـل) ، فتزداد قيمـة الأجور المدفوعة ، وتسود حالة عامة من الاطمئنان إلى المستقبل فيتزايد السكان ، فيتحقق بذلك النمو الاقتصادى فى الأجل القصير .

(ب) النزعة التشاؤمية :

وهى التى ترى أن التطبيق الحر أو المطلق للقوانين الطبيعية سيؤدى إلى إحداث بعض الآلام أو المتاعب التى ستضطر الشعوب إلى عملها .

ويعتبر دافيد ريكاردو ، وتوماس روبرت مالتس ، ووليم سبنس ، ولورد لودرديل من أبرز أنصار هذه النزعة والتى اهتمت بعملية النمو الاقتصادى للمجتمع فى الأجل الطويل .

لذلك فإن التشاؤميين يبدأون ديناميكيةتحليلهم للنمو الاقتصادى للمجتمع فى الأجل الطويل بدءا من النتيجة الأخيرة التى انتهى اليها التفاؤليون فى الأجـل القصير – فهم يـرون أن تزايـد السكان (١١) سيؤدى الى زيادة الضغط على موارد العيش والمواد الغذائية ، فيضطر المجتمع عندئذ إلى زراعة الأراضى الأقل خصوبة أو جودة ، فيظهر أثر المرحلة الثالثة من مراحل قانون النسب المتغيرة (وهى مرحلة قانون تناقص الغلة) ، وهو الأمر الذى بدوره سيعمل على تحقيق نتيجتين : أولاهما ظهور نظرية الريع (بسبب الاضطرار إلى زراعة الأراضى من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة ... الخ مما يكلف مالا وجهدا أكثر) ،

وثانيتهما هى ارتفاع وزيادة تكاليف انتاج السلع والخدمات فتزداد اسعارها النقدية (وبالتالى تقل أسعارها الحقيقية) فيقل حجم الإشباع (المنفعة أو اللذة) المتحقق ، وتحدث المجاعات وتنتشر الأمراض والاوبئة ،وتسود حالة من الركود الاقتصادى .

كذلك يرى التشاؤميون ، أن التقدم الفنى والتكنولوجيا -خاصة فى المجالات الصناعية ثم الزراعية - يمكن أن يؤجل أو يؤخر وصول المجتمع الى حالة الركود الاقتصادى هذه . كما يرون أن الخروج من هذه الحالة (ثم الوصول الى حالة السكون أو التوازن مرة أخرى) أمر مرهون بعوامل كثيرة أهمها : تقليل مستويات الأجور إلى حد الكفاف ، وعدم التدخل فى الحياة الاقتصادية ،وأن تكون المستعمرات الخارجية فى خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية ، وأن يتوافر لدى الدولة مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية (وهذا - فى رأيهم - ما يفرق بين الدول الغنية والدول المتخلفة حيث كان ريكاردوا أول من استخدم هذا الاصطلاح من الكلاسيك) ، وأن يتوافر القدر الكافى من الحمية والحماس والنشاط لدى الشعوب . والسكان للقيام بزراعة هذه الأراضى والاستثمار فيها .

لاعجب إذن بعد عرضنا لأهم ملامح دينامية النشاط الاقتصادى عند أصحاب النزعة التشاؤمية ، أن نستنتج لماذا قسموا المجتمع إلى ثلاث طبقات هى : الرأسماليون (دينامو النمو الاقتصادى فى أى مجتمع ومحوره ومحركه الأول) ،وأصحاب أوملاك الأراضى الزراعية (طبقة لها وضعها ومكانتها فى المجتمع الإنجليزى فى وقت ظهور هذه المدرسة) ثم أخيرا طبقة العمال (التى نظرت اليهم المدرسة على أنهم والآلة سواء بسواء) .

ولا عجب أيضا أن قسم التشاؤميون الدخل القومى إلى ثلاثة أجزاء هى : الأرباح (ويجنيها الراسماليون) ، والريع (بوصفه العائد الذى يجنيه ملاك الأرض الزراعية مقابل استخدام قوى الأرض الأصلية التى يملكونها) ، والأجور (المدفوعة للعمال) . وانه من

البديهى أن تختلف هذه الأنصبة الثلاثة بعضها عن بعض – وأنه كلما زاد الفارق بين الدخل القومى أو الكلى (وهو القيمة السوقية لقيمة السلع والخدمات المنتجة فى لحظة ما) وبين صافى الدخل القومى أو الكلى (وهو قيمة السلع اللازمة لإعالة الطبقة العاملة ورأس المال العامل فى توليد هذا الدخل) كلما زاد الفائض الاقتصادى(١٢) Eco-nomic Surplus المتحقق لهذا المجتمع وبالتالى امكن له أن يحقق المزيد من النمو والتنمية الاقتصادية .

٤ ـ وعن التقدير الاقتصادى للمدرسة الكلاسيكية ، يمكن القول بأن الفكر الكلاسيكى يعود اليه الفضل فى كونه اول من وضع الملامح الرئيسية للاقتصاد كعلم ، أصبح له مكانته المتميزة بين سائر العلوم الاخرى طبيعية كانت ام انسانية . وانه وضع أسسا سليمة لنظرية فى النمو الاقتصادى تتفق والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت اوروبا وقتها ، وهى نظرية تتمتع بقدر ملحوظ من التلقائية قدمت تحليلا بارعا لعملية تحقيق التراكم الرأسمالى وخلق الفائض الاقتصادى .

الا ان هذه التلقائية أو الذاتية التى تصورت المدرسة امكانية اوسهولة حدوثها بين مكونات وعناصر العملية أو النظام الاقتصادى لاشك امر مبالغ فى سهولة حدوثه . كما وان تصورها بعدم امكانية حدوث اى اكتناز (الفارق بين الادخار والاستثمار) امر غير عملى بالمرة . وكذلك الحال بالنسبة لبعض الفروض التى قام عليها صرح نظريتهم من التساوى الطبيعى بين العرض والطلب ، وبين المصلحتين الفردية والجماعية ، ومن حياد النقود حيادا كاملا ، ومن مرونة سعر الفائدة والاسعار والاجور ، ومن افتراض حالة التشغيل الكامل . كما وان المدرسة الكلاسيكية لم تعط اى اهتمام بالعوامل التاريخية وبالتجارب الاقتصادية التى حدثت فى دول اخرى (غير انجلترا وفرنسا) وبالتالى لم تهتم كثيرا بالتطورات والتغيرات التى حدثت فى الدول المتخلفة ، وكذلك لم تدرس اسباب حدوث الازمات المتتالية التى مرت بالنظام الرأسمالى (والذى كانت تعتنقه المدرسة الى حد التقديس) من بداية القرن التاسع عشر ولا بموضوع نسب توزيع الدخل القومى بين طبقات (وليس افراد) المجتمع الواحد .

النمو والتنمية الاقتصادية في المدرسة الاشتراكية

١ ـ " الاشتراكية " Socialism " لفظة مطاطية ، تستخدم احيانا للاشارة الى تدخل في الحياة الاقتصادية في مجالات اوسع مما حددها فكر التقليديين ، وفي احيان أخرى كرد فعل معاكس لسياسة الحرية الاقتصادية وفي احيان ثالثة للاشارة الى انقاذ الطبقات الشعبية او الفقيرة . بينما هي بالمفهوم العلمي تشير الى ذلك النظام الاقتصادي الذي يتسم بتملك الدولة لأدوات ووسائل وعناصر الانتاج . وقد مر تاريخ الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاشتراكية بمرحلتين : اولاهما هي مرحلة الاشتراكية الخيالية Utobia Socialism والتي تشير الى المرحلة السابقة لظهور الفكر الماركسي والتي كان انصارها فيها يحاولون الهروب بخيالهم وتصوراتهم من الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي كانوا يرزحون تحته الى حلم تكوين دولة او مجتمع اشبه بجمهورية افلاطون تكون فيه جميع الاموال مملوكة على الشيوع ويوزع فيها الناتج الكلي بالتساوي بين افراد هذا المجتمع . وقد ترجمت هذه المرحلة في كتابات عديدة (لتوماس مور الانجليزي ، وفوريير الفرنسي) ، او في محاولات تجريبية فعلية لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ (كما حدث عند روبرت اوين الانجليزي ، وكابيه الفرنسي) وثانيتهماهي مرحلة الاشتراكية الماركسية او العلمية Scientific or Marxian Socialism والتي لقبت بهذا الاسم للاشارة بأنها تقوم على اسس من الدراسة والتحليل العلميين اللذين قام بهما كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) وانتهى الى ان النظام الراسمالي سيقضي عليه لامحالة وستحل محله الاشتراكية .

٢ ـ وقبل ان نعرض للتحليل الاقتصادي في المدرسة الاشتراكية ، وجب التنويه الى عدة نظريات ومفاهيم هامة تأثر بها ماركس (١٣) اثناء حياته وبالتالي اثرت فيه عند بنائه لصرح هذا التحليل . هذه المفاهيم هي : ـ

(أ) نظرية التطور الديالكتيكى Dialectical Theory :

والتى تسمى احيانا بالهيجلية نسبة الى صاحبها الالمانى " هيجل " وترى هذه النظرية ان اى فكرة thesis عندما تولد إنما تحمل فى طياتها بذور فنائها متمثلة فى فكرة أخرى مضادة antithesis ، وكذلك الحال مع هذه الفكرة المضادة ـ فهى ليست فكرة أخرى ـ والتى تحمل فى طياتها ايضا فكرة اخرى مضادة لها Syn thesis (أى مضادة للمضادة) ، والأخيرة بدورها تحمل فى طياتها ايضا فكرة مضادة لها ، .. وهكذا يتصارع المضاد مع المضاد له أى النقيض مع النقيض ليتولد من هذا الصراع فكر انسانى مطلق (أى له وجوده ـ المنفصل او المستقل) جديد يؤثر على كل أو بعض من جوانب الحياة الانسانية بكل صورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ . وبتطبيق منطوق هذه النظرية على مراحل تطور الفكر الاقتصادى السابق ـ ثم اللاحق ـ عرضها فى دراستنا هذه ، يمكن القول مثلا بأن مرحلة العصور الوسطى ماهى إلا نتاج فكر اقتصادى انسانى ، ومرحلة الرأسمالية التجارية ماهى إلا فكر اقتصادى مضاد للمضاد ، ... وهكذا .

(ب) نظرية التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ

Materialtic or Economic Interpretation of History

والتى بمقتضاها رفض ماركس ان يكون الفكر هو الذى يسبب تطور التاريخ الانسانى ويحركه ، انما الذى يفعل ذلك هو ظروف (علاقات) الانتاج وظروف (علاقات) التبادل اللتان تكونان موجودتين فى المجتمع . وان هذه الظروف او العلاقات ترتبط (تأثرا وتأثيرا) بهذا التاريخ الانسانى للمجتمع وبالطبقات الاجتماعية الموجودة بهذا المجتمع . بل إن ماركس رأى ان تلك الافكار والافكار المضادة التى اشار اليها هيجل انما تتشكل وتصاغ وفقا لهذين النوعين من العلاقات ، وليس العكس بصحيح اى ان طريقة معيشة الانسان هى التى تصوغ وعيه او فكره ، وليس العكس بصحيح على الاقل فيما يتعلق بالجوانب المادية او الاقتصادية الخاصة بالمجتمع . اما فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية فقد قبل ماركس النظرية الجدلية (الديالكتيكية) حيث رأى ان كل نظام اجتماعى يحمل فى طياته العوامل المضادة المؤدية الى

زواله وفنائه والمؤدية بالتالى الى احلاله بنظام اجتماعى آخر جديد ، والاخير بدوره يحمل عوامل مضادة اخرى تؤدى الى استبداله بنظام اجتماعى آخر جديد .. وهكذا ، فما التاريخ الانسانى الا تاريخ صراع الطبقات .

(جـ) فكرة الحتمية Determenism ، فى التطور التاريخى :
والتى تعتبر نتاجا طبيعيا ـ من وجهة النظر الماركسية بالطبع ـ لتطبيق كلتا النظريتين السابقتين . ومؤداها ان التاريخ لا يسير وفقا لافكار واراء السياسيين والادباء والكتاب والفنانين ، وانما وفقا لقوانين حتمية التطبيق فى أسبابها ونتائجها .

٣ ـ على ضوء ما سبق ، يمكن صياغة التسلسل الفكرى للتحليل الاقتصادى الماركسى فى الخطوات التالية : ـ

(أ) طالما ان ماركس مؤمن بالنظريات التى تنسب القيمة الى العمل (١٤) ، فهو يرى ان قيمة السلع والخدمات (ومنها عنصر العمل) تتحدد بعدد ساعات العمل المبذولة فى انتاجها . وبالتالى لو وافق العامل على ان يبيع قوته العضلية والذهنية والعصبية لرب العمل (الرأسمالى) فى مقابل عدد ساعات معينة (يتساوى بالطبع مع عدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم للعامل من ضروريات الحياة من ملبس ومسكن ومأكل ، اى اللازمة لإنتاج هذه القوة العضلية) ، ثم استخدام هذا الرأسمالى تلك الساعات فى إنتاج سلعة ما بقيمة أخرى يفوق عدد ساعاتها عدد الساعات السابق شراء قوة العمل بها ، لكان معنى ذلك تحقق فائض (أسماه ماركس فائض القيمة ، وعرفه بأنه العمل غير مدفوع الأجر) للرأسمالى متمثلا فى الفرق بين قيمتى ساعات العمل فى الحالتين .

(ب) يستخدم الرأسمالى هذا الفائض فى تركيم رأسماله ، والأخير فى زيادة استثماراته فى الآلات والمعدات الأحدث (بحكم الطبيعة النفسية للرأسماليين التى جبلت على حب الاستثمار وزيادته حتى ولو لم تكن معدلات الربح مغرية) . فيؤدى هذا بدوره إلى زيادة حجم إنتاجه وتمكينه من تحقيق الوفورات الاقتصادية للحجم

وبالتالى من البيع بأسعار أكثر انخفاضاً (تنافسية) مما يمكن أن تبيع به المشروعات (الرأسماليون) الصغيرة الأخرى ، مما يضطر الأخيرة إلى الخروج من السوق ، الذى سينفرد به عندئذ كبار المنتجين (الرأسماليين) فى صورة من صورة الاحتكار .

(جـ) وبذلك يتحول أصحاب هذه المشروعات الصغيرة (بما فيها من عمال) من منتجين وتجار إلى مجرد عمال يعيشون على بيع قوتهم العضلية ، وينضمون إلى العمال المتعطلين أصلاً (بسبب إحلالهم بالآلات والمعدات الأحدث) مكونين بذلك ماأسماه ماركس الجيش الصناعى الاحتياطى (١٥) . Industrial Reserve Army وبالتالى يزداد عرض عنصر العمل (ومع بقاء الطلب عليه كما هو ، بل من الممكن أن ينخفض أيضاً) فتقل مستويات الأجور دونما الحد الضرورى (حد الكفاف) اللازم لمعيشتهم وبذلك ينقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة صغيرة تملك كما كبيرا من رءوس الأموال (طبقة الرأسماليين أو البرجوازيين) ، وأخرى كبيرة تكاد لاتملك شيئاً (طبقة العمال أو البروليتاريا) وهما طبقتان متناقضتان حجماً ونوعية وهدفاً ، فيكون حتمياً نشأة الصراع بينهما .

(د) وفى نفس الوقت الذى يستمر فيه الإنتاج (بسبب استمرارية التراكم الرأسمالى وما يتبعه من استمرارية زيادة حجم الاستثمارات فى فنون إنتاج جديدة وحديثة) تضيق الأسواق المحلية ، فيكون من الضرورى فتح أسواق خارجية جديدة (لتصريف المنتجات النهائية كهدف أول ، ثم للحصول على المواد الخام وعنصر العمل الرخيصين كهدف ثان) بأى وسيلة ممكنة ، فيؤدى ذلك إلى حدوث الأشكال الاستعمارية المختلفة فى دول القارات (خاصة فى آسيا وأفريقيا) الأخرى سواء فى صورة الاستعمار المباشر (الاحتلال العسكرى) أو غير المباشر (الاستعمار ـ التبعية ـ الاقتصادى) تلك الدول التى ستسير فيها نفس الدورة السابقة ، والتى سينتهى بها المقام إلى تقسيم مجتمعاتها إلى نفس الطبقتين .

(هـ) أو أن تؤدى زيادة الإنتاج المحلى بأكثر من احتياجات الأسواق المحلية (بسبب قلة وضعف أجور العمال ـ وهم السواد الأعظم ـ مما لايمكنهم من القيام بدورهم الاستهلاكى) إلى حدوث فوضى اقتصادية ، تؤدى الى حدوث الدورات الاقتصادية المتتالية (ركود ، رواج ، ركود ، .... وهكذا) وعند الركود سيضطر الرأسماليون إلى تقليل حجم إنتاجهم بتقليل مستويات تشغيل عنصر العمل ، فتزداد البطالة ، ..... وهكذا حتى تعود حالة الرواج مرة أخرى .

(و) لكل هذه المقدمات وتواليها ، يكون حتمياً قيام الصراع الطبقى والثورات والتى هى حتما ستقضى على النظام الرأسمالى ، وإحلاله بنظام آخر أكثر عدلاً الا وهو النظام الاشتراكى .

٤ ـ وفى تقديرنا للمدرسة الاشتراكية نقول إنها على الرغم من نجاحها فى تقديم تفسير علمى ومنطقى ومرتب للتطور الاجتماعى والاقتصادى من معظم جوانبه ومن أنها لفتت الأنظار إلى حقيقة أن الأنظمة الاقتصادية ـ مثلها فى ذلك مثل بقية الأنظمة الاجتماعية الأخرى ـ ليست حقائق طبيعية ثابتة لاتتغير وإنما هى خاضعة للتطور والتغير المستمرين ، وبالتالى يكون على باحثى الاقتصاد العمل والدراسة المستمرين لإيجاد القوانين الاقتصادية العلمية القادرة على تفسير السلوك الاقتصادى فى النظام الاقتصادى المعنى بالدراسة من أجل إمكانية التحكم (النسبى) فى هذا السلوك .
على الرغم من كل ذلك فان هذه المدرسة تعانى من أوجه نقد وقصور كثيرة من أهمها ما يلى :

(أ) أن النظرية التى اعتنقها ماركس والتى تنسب القيمة إلى العمل لا ولم تخل من عدة انتقادات لعل أهمها أن العمل ليس هو العنصر الإنتاجى الوحيد الداخل فى خلق السلع والخدمات ، كما وأنه من الصعوبة قياس قيم السلع على أساس ساعات العمل المستغرقة فى صنعها وإلا كان معنى ذلك مساواة العامل الأقل مهارة بالأكثر مهارة ، وأنها لم تهتم بجانب الطلب على السلع والخدمات (أى لم تفسر لغز القيمة) ... الخ وحتى فإن أسلوب الساعات الاجتماعية الذى حاول

ماركس إستخدامه للخروج من هذا المأزق ، لم يصلح لتحقيق هدفه هذا .

(ب) ان الفكر الماركسى والذى قام أصلاً لنقد النظام الرأسمالى ، نراه قد استعان بنفس نظرية حد الكفاف (وهى النظرية التى سبق وأن استعان بها النظام الرأسمالى نفسه) فى تحديد مستوى الأجور ، متناسية أن هذا المستوى لايتحدد فقط بالحد الضرورى اللازم لمعيشة العامل بقدره متحدداً بمستوى إنتاجيته وهو ذلك المستوى الذى أصبح يرتبط الآن بعلاقة طردية مع مستوى الآلية أو الأوتوماتية (التقدم التكنولوجى) المتحقق .

(جـ) أهملت النظرية ، أن حكومات الدول الرأسمالية نفسها ـ حفاظاً منها على استمرارية النظام الرأسمالى ـ أصبحت تمارس أدواراً أكثر فعالية وحجماً فى النظام الاقتصادى الخاص بها ، متمثلاً ذلك فى سن التشريعات المانعة لحدوث الاحتكار واستغلال الطبقات العاملة وإساءة استخدام الملكية الفردية .. الخ .

(د) إفترضت الماركسية فى كل تحليلاتها أن الطبقة العاملة متغيرَ تابع للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يحركها الراسماليون ، أى أنها مسلوبة الإرادة لايمكنها أن تقول « لا » وهذا أمر بعيد عن الواقع العملى بكثير حيث أصبحت التنظيمات العمالية والنقابات والاتحادات المهنية تمارس أدواراً بالغة الحجم والتأثير على معظم جوانب الحياة الاقتصادية .

(هـ) ترى الماركسية أن الاشتراكية لن تتحقق إلا على أنقاض النظام الرأسمالى وهذا ما حدث عكسه بالضبط فى كل من الصين والاتحاد السوفيتى إذ قامت الاشتراكية الماركسية فى كل منهما على أنقاض النظام الإقطاعى دونما المرور بتاتاً بالنظام الرأسمالى .

(و) بتطبيق نفس منهجية الفكر الاشتراكى على نفسه ، وهو القائل بأن الاشتراكية مرحلة حتمية تتولد من الأفكار المضادة لأفكار النظام

الرأسمالى ، يتضح أن الاشتراكية (كفكرة إنسانية) سيتولد من داخلها الأفكار المضادة لها والتى بدورها ستعمل على إفنائها واندثارها أليس هذا هو ما حدث بالضبط فيما كان يسمى قديماً بالمعسكر الشرقى ؟ وأليس هذا هو ماحدث بالضبط فيما كان يسمى قديماً بالاتحاد السوفيتى ؟ وأليس هذا هو ما يحدث الآن (التسعينات من هذا القرن) فى بعض الدول الشيوعية التى مازالت باقية على ايديولوجيتها من إعادة النظر فى كثير من القوانين والتشريعات الاقتصادية (بهدف الأخذ بجزء من نظام السوق) والسياسية (بهدف زيادة جرعة الديمقراطية والأخذ بتعدد الأحزاب ... الخ) ؟! .

(ز) والأهم من كل هذه الانتقادات أن الفكر الماركسى لم يقدم - على الأقل فيما يتعلق بموضوع دراستنا الرئيسية هنا - نظرية مستقلة أو كاملة عن النمو أو التنمية الاقتصادية ولم يتعرض لمظاهر التخلف أو يقدم وصفاً أو شرحاً - وبالتالى لم يقدم علاجاً - لمفهومه ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن النموذجين الخاصين بتجدد الإنتاج أو إعادته وتجدد الإنتاج الموسع أو الكثيف (والقائمين) أساساً على فكرة استخدام الفائض الاقتصادى الرأسمالى ، والذى كانت نظريته فى الأصل ترفضه) كفيلين بتحقيق التنمية الاقتصادية على النحو الذى تبتغيه الدول المتخلفة الآن .

لكل هذه الأسباب ، أثبت الواقع العملى (العشر الأواخر من القرن العشرين) عكس ما قالته المدرسة الاشتراكية تماماً ، إذ أن المجتمعات الشيوعية والاشتراكية هى التى تحولت إلى النظم الرأسمالية ، وليس العكس !!.



النمو والتنمية الاقتصادية
فى المدرسة النيو كلاسيكية

١ - كان من جراء النقد العنيف الذى وجهه الاشتراكيون الى المدرسة الكلاسيكية بسبب الازمات الاقتصادية العنيفة التى واجهتها بعض المجتمعات التى اخذت بها وبسبب الوضع المتردى الذى وصلت اليه الطبقة العاملة فى هذه المجتمعات والتى ادت ببعض الشعوب - فى الدول المستعمرة بواسطة الدول الرأسمالية الاوربية المعتنقة لافكار هذه المدرسة - الى بدء حركات التمرد والثورات كان من جراء كل هذا ، ان ظهرت - بدءا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى البدايات الاولى من القرن العشرين - بوادر فكر اقتصادى حاول الدفاع عن المدرسة الكلاسيكية دون ان يهدم كل فروضها وانما اضاف اليها (اقتضته ظروف ذاك الوقت) فروضا اخرى جديدة او لنقل « معاصرة » . هذا الفكر الذى سمى نفسه بالمدرسة النيوكلاسيكية Neo Classical School أى بالكلاسيكية الجديدة ، والذى قام صرح بنائه اساسا على فكرة التحليل الحدى . والتى كان من اهم روادها بافراك ، وبيجو ، ومنجر ، وجيفونز ، وفالراس ، وباريتو ، وجوزيف شومبيتر ، والفريد مارشال ، وغيرهم كثيرون .

٢ - ولان الفكر النيوكلاسيكى ماهو فى حقيقة امره الا امتداد جديد للفكر الكلاسيكى ، لذلك فانه اضاف الى مجموعة الفروض التى ينبنى عليها الفكر الكلاسيكى - والسابق ذكرها - عدة فروض ، هى :

(أ) ان الاجر يتساوى مع الانتاجية الحدية لعنصر العمل ، أو بلغة أخرى مرونة الاجور فكلما قل اجر العامل عن انتاجيته الحدية للعمل كلما زاد طلب المنظمون على عنصر العمل حتى يتساويا ، وكذلك فان منفعة الاجر (الاجر الحقيقى الذى يحصل عليه العامل) تتساوى مع المشقة (الالم) الحدية للعمل . بمعنى ان العمال سيزيدون من عرض خدماتهم

طالما ان منفعة الاجر اكبر من مشقته ، وسيستمرون فى ذلك حتى يتساويا . (نظرية حد الكفاف) .

(ب) تمتع المستوى العام للاسعار - بقدر عال من المرونة - فزيادة الطلب على سلعة ماباكبر من حجم المعروض منها سيعمل على رفع اسعارها وبالتالى زيادة ارباح منتجيها فيغرى ذلك منتجين آخرين (حرية الدخول الى والخروج من السوق) بالدخول فى سوق انتاج هذه السلعة فيزداد حجم الانتاج (المعروض) منها حتى يتساوى مع الطلب عليها . والعكس صحيح وبذلك يكون سعر الفائدة مساويا الكفاءة الحدية لرأس المال .

(جـ) امكانية استخلاص قوانين اقتصادية عامة لتفسير النمو الاقتصادى العام ثم للتحكم فيه ، عن طريق النظر الى ودراسة فرد او شخص معين هو « الشخص او الرجل الاقتصادى » الذى يخضع فقط للدوافع الاقتصادية البحتة (وبالتالى فليست هناك اى دوافع اخرى غير اقتصادية - دينية او اجتماعية أو انسانية .. الخ - يمكن ان يخضع لها او ان تؤثر فيه) ، والذى يسعى الى تحقيق اكبر نفع او لذة ممكنة عن طريق بذل ادنى مجهود ممكن (مبدأ المنفعية لبنتام مرة اخرى) .

(د) إن القرار الاقتصادى (سواء أكان متعلقا بالانتاج او بالاستهلاك او سواء أكان على المستوى الجزئى او الكلى) يخضع لما يسمى بالتحليل الحدى (اى تحليل عائد ونفقة الوحدة الواحدة الأخيرة المنتجة او المستهلكة من سلعة ما) . وتقوم فكرة التحليل الحدى - بدورها - على عدة فروض هى :-

١ - ان مختلف الحاجات قابلة للاشباع ، وان هذه الحاجات فى بدايتها تكون فى اوج عنفوانها ، الذى يخمد شيئا فشيئا مع استهلاك المزيد من وحدات السلعة .

٢ - انه كلما زادت درجة الندرة زادت الحاجة الى الاشباع .

٣ - ان منفعة السلعة (سواء للمنتج او للمستهلك) تتوقف على الوحدة الاخيرة المنتجة او المستهلكة من هذه السلعة .

٣ ـ وترى المدرسة النيوكلاسيكية ان النمو الاقتصادى عملية تلقائية أو طبيعية تمر بفترات من الازدهار ثم الركـود (دورات اقتصاديـة او تجاريـة) غير المنتظمين فى طولهما او فى وحدتهما (على عكس ما كان الكـلاسيك أنفسهم يرون) ، اى انها عملية اختلال فى القوى الانتاجية نتيجة تغيرات ملموسة فى حالة التوازن التى يصل اليها الاقتصاد القومى ثم محاولة اعادة هذا التوازن مرة اخرى . وان هذه العملية تعتمد على ثلاثة عوامل هامة هى : ـ

(أ) الاعتبارات والمحددات الانتاجية التى يتحكم فيها المجتمع ، مثل رأس المال والطبيعة والسكان ، والتى بلا شك تؤثر فى العملية الانتاجية ، الا ان هذا التأثير غالبا ما يكون تدريجيا وطويل المدى .

(ب) المستوى التقنى او التكنولوجى وما يطـرأ عليه من تغـيرات فى الاجل القصير تعطى اثارا بعيدة المدى . ويتضمن ايضا انتاج سلعة جديدة تماما او تحسـين سلعة معروفة ، او فتـح اسواق جـديدة ، او وضـع اختراع جديد موضع الاستخدام التجارى ، اوحتى اجراء تعديلات فى الهياكل التنظيمية والادارية للمشروعات ... الخ .

(جـ) البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة ، وما تستلزمه من اجراء تغييرات هيكلية فيها او عليها بحيث تصبح معدة ومجهزة للعملية السريعة او المفاجئة الخاصة بالتنمية الاقتصـادية .

كما تؤكد هذه المدرسة على اهمية ودور المنظم Entrepreneur فى الاعداد القبلى لعملية النمو الاقتصادى ، ثم فى ادارته وتوجيهه واخيرا جنى آثاره .

وترى هذه المدرسة ايضـا تقديم تسهيـلات ائتمانيـة كبيرة وبشروط ميسرة (تمكن من تساوى سعر الفائدة مع الانتاجية الحدية لرأس المال) من شأنه ان يشجع المنظم على الحصول على احتياجاته من رؤوس الاموال ، القادرة على انشاء المشروعات الانتاجية أو توسيعها ، وفتح الاسـواق ، وتنشيط اعمال الابتكـارات والاختراعات ... الخ تلك السلسلة المتصلة من النتائج التى ستؤدى فى النهاية الى تحقيق الانتعاش Boom الاقتصادى المطلوب .

٤ ـ هذا ، ولم تنج هذه المدرسة ايضا من الانتقادات المريرة التى وجهت للمدرسة الكلاسيكية ـ بوصفها الاصل الذى منه خرجت ـ وهى افتراضها لحالة التشغيل الكامل ، ولتساوى الادخار مع الاستثمار ، ومرونة سعر الفائدة ، ... الخ . علاوة على انها اعتبرت كمحاولة جديدة لاطالة عمر النظام الرأسمالى . ناهيك على انها وضعت تطورا لشخص جديد (الرجل الاقتصادى) اعتبر بمثابة « الرجل المثالى » البعيد عن واقع الانسانية او البشرية المعاصرة ، والذى اخذته كنموذج لا يعلوه شك ، درسته (او تخيلت دراسته) وخرجت منه بقوانين اقتصادية حاولت تطبيقها على جموع الناس . وبالتبعية ، فقد اخذت الوحدات أو المشروعات الاقتصادية الصغيرة Micro economic units (سواء كفرد او كمستهلك) واعتبرتها الاساس الذى يجب على المجتمع ان يدور حوله حتى يتحقق صالح الاخير من جراء تعظيم منفعة الاول !! .



النمو والتنمية الاقتصادية في المدرسة الكينزية

(١) وعلى الرغم من سيادة تطبيق أفكار المدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية من بعدها فى العالم الغربى لفترة زمنية طويلة ، الا أن التشغيل الكامل لم يتحقق بل على العكس تزايدت البطالة ، وكذلك لم يتحقق التوازن الاقتصادى العام بل على العكس استمرت فترات الركود وتوالت حتى وصلت ذروتها فى الازمة (الكساد) الاقتصادية الشهيرة اعتبارا من سنة ١٩٢٩ وحتى بداية الحرب العالمية الثانية . وهى تلك الازمة التى كانت بمثابة الشرارة التى اشتعلت فى وجه المدرسة الكلاسيكية فكان لابد من ظهور فكر اقتصادى جديد (أى خارج الفكر الكلاسيكى) يستخدم أدوات تحليلية جديدة أو شبه جديدة ، فكان هذا الفكر هو « المدرسة الكينزية » « أو الثورة الكينزية » كما سميت فى ذلك الوقت (إعتبارا من سنة ١٩٣٦) بظهور المؤلف الكبير « النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود » للاقتصادى البريطانى جون ماينردكينز .

(٢) وتقوم هذه النظرية على عدة فروض هامة هى (١٩) :

أ ـ عدم سيادة حالة التشغيل الكامل (أى عدم وجود حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الانتاج ومن بينها عنصر العمل) . وهذا معكوس احد أهم فروض المدرسة الكلاسيكية .

ب ـ من الضرورى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لضمان تحقيق عدالة توزيع الدخول بين الافراد ، وتقديم الخدمات الضرورية اللازمة لحياتهم دونما مقابل أو بأسعار رمزية ، وبعمل مشروعات استثمارية تمتص جزءاً من البطالة ، وتخفيض سعر الفائدة ، والقضاء على الاحتكار عموماً واحتكار استخدام المخترعات الجديدة على وجه الخصوص .

جـ ـ أن يكون العرض (الانتاج) تابعـا للطلب (الاستهلاك) وليس العكس كما كانت المدرسة الكلاسيكية تعتقد بسبب ولائها المطلق لقانون ساى .

د ـ عدم مرونة سعر الفائدة ، اذ يجب أن يظل سعر الفائدة عند ادنى حد ، حتى يمكن ان يتساوى مع الكفاءة الحدية لرأس المال .

هـ ـ عدم حيادية النقود ، اذ ان لها وظائف اخرى غير كونها عربة لنقل القيم لعل من اهمها انها مقياس للقيم ومخزنا لها ... الخ ، ممـا يجعل المدرسة الكينزية مدرسة نقديـة (وليست عينية كمـا كان الحال عند الكلاسيك) .

و ـ ان القرارات الاقتصادية سواء الخـاصة بـالانتاج أو الاستهـلاك وسواء الخاصة بالفرد او بالمجتمـع ـ لاتخضـع بـأكملها للعـوامل الموضوعية الرشيدة (فرض الرجل الاقتصــادى) ، بل ان جـزءاً ملموساً منها يمكن أن يخضع للعوامل النفسيـة أو الشخصية أو الاجتماعية ... الخ . (وهذا عكس ما كان يراه النيوكلاسيكيون) .

ز ـ ان الاجر يتساوى مع الانتاجية الحدية للعمل (أحد فروض المدرسة النيوكلاسيكية)

(٣) على ضوء هذه الفروض يمكن صياغة التسلسل المنطقى لعملية النمـو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية (٢٠) ـ بالتسلسل المبسط التالى :

أ ـ طالما أنه فى أى فترة انتاجية تقوم المنشأة بانتاج كميـة من الانتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية ومن عملية بيع الانتاج تدفـع المنشأة تكاليف الانتاج التى تتضمن الاجور والريع والفائدة وما يزيد على تلك المدفوعات يدفع أيضاً فى شكل أرباح .

ب ـ وطالما أن تكاليف الانتاج لهذه المنشأة إنما هو ايرادات (دخول) للأفراد أو لمنشآت أخرى . وكذلك الربح يعتبر دخلا لملاك المنشأة . ونظرا لان قيمة الانتاج انما تذوب فى تكاليف الانتاج والارباح ، وهى

دخول ، فانه يتبع ذلك أن قيمة ما ينتج يجب أن يتساوى مع قيمة الدخول المتولدة من هذا الانتاج .

جـ ـ هاتان الفكرتان الرئيسيتان يحاول كينز أن يطبقهما على الاقتصاد الكلى أو العام ، فبالنسبة للاقتصاد القومى ككل فان الصورة الكلية هى نفس الصورة التى عليها المنشأة الفردية . فقيمة مـا أنتج الاقتصاد القومى خلال فترة مـا لابد أن تتسـاوى لكل الـدخول المسلمة خلال نفس الفترة . وعلى ذلك فانه حتى تبيع جميع المنشآت كل ما أنتجت يجب أن ينفق الافراد كل ما حصلوا عليه من دخول .. فإذا كانت الكمية المنفقة فى عملية السلع والخدمات مساوية لكمية الدخول فان قيمة الإنتاج تكون قد تحققت فى عملية البيع ، وفى هذه الحالة تظل الارباح عند مستواها العالى ويكون لدى المنشآت الرغبة فى انتاج نفس الكمية أو أكثر فى الفترة التالية .

د ـ على هذا ، يمكن أن نرى تلك المراحل كتيار للتبادل ، فالنقود تتدفق من رجال الاعمال إلى أفراد المجتمع فى شكل أجور وريع وفائدة وأرباح ، وهذه النقود تعود لتتدفق فى تيار عكسى مرة أخرى إلى رجال الاعمال عندما يشترى الأفراد السلع والخدمات منهم . وطالما أن المنشآت باعت انتاجها أى حصلت على أرباحها فان المراحل تتابع الاستمرار .

هـ ـ غير أن ذلك لايحدث أوتوماتيكيا ، فعندما تنساب الارصده من رجال الاعمال الى الافراد البعض منها لاينساب مباشرة عائدا إلى رجال الاعمال ، ذلك أن تيـار التبادل يحـدث به تسرب . فـالافراد قـد لاينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة من هذا الدخـل ـ عادة فى البنوك ـ ولذلك يحدث تراجع فى تيار الانفاق . وكذلك قد ينفق جزء من الدخل على السلع الاجنبيـة (الواردات) وليس عـلى السلع المحلية ، وكذلك قد يدفع بعض الافراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة فى شكل ضرائب ، وكلاهما يمثل ايضاً تراجعا فى تيار الانفاق .

و ـ وهذه التسربات الثلاثة (الادخار ـ الواردات ـ الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الانفاق . فـالواردات

يقابلها الصادرات وذلك عندما يشترى الاجانب السلع الوطنيـة ، والنفقات الحكومية على السلع والخدمات انما تمول حصيلة الضرائب السابق تحصيلها ، والمنظمون حالة توسيعهم لطاقاتهم الانتـاجية بزيادة راس مالهم إنما يمولون الاستثمار فى سلع رأس المال بافتراض الارصدة السابق ادخارها وتضمن مرونة سعر الصرف وسعر الفائدة ومبدأ توازن الميزانية التساوى بين التيـارات الثلاثـة فى حركـاتها الايجابية والسلبية .

ز ـ فاذا ماكانت التيارات الثلاثة للتسرب والحقن متساوية فان الانفاق يساوى قيمة الانتاج ، ومع افتراض أن التركيب الهيكلى لكل الاسعار النسبية يوزع الطلب عـلى الصناعـات المختلفة لـدرجة أن الطلب والعرض فى كل صناعة متساوية فان ذلك يعنى أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء فى المجتمع .

ح ـ وهكذا إذا كانت السلع والخدمات متوافرة على مستوى المجتمع (أزمة افراط الانتاج فى الكساد الكبير) فان تخلف الطلب الكلى هو السبب فى حدوث الأزمة ومما لاشك فيه أن المنظمين ورجال الاعمال لن يزيدوا من حجم الانتاج الا بما يقابل ذلك التزايد فى الطلب ، أى بمعنى آخر أن زيادة حجم الانتاج والتى تعنى زيادة الإقبال على تشغيل الموارد بما فيها العمل مرتبطة بحجم الطلب الكلى ، وكذلك فانه من المتصور أن لاترتفع الطلب الكلى الا بمقدار ضئيل فيزيد حجم الانتاج (ومن ثم تشغيل الموارد) بمقدار قليل بصرف النظر عن حجم الموارد العاطلة التى يمكن أن يتم تشغيلها والتى هى بالتأكيد اكبر واكبر وخاصة المورد البشرى ، وذلك أيضا فإنه فى كل الحالات يتوازن الطلب الكلى والعرض الكلى بصرف النظر عن حجم الموارد المشغلة ، ومن ثم فانه من المتصور أن يتم توازن الاقتصاد القومى (تساوى العرض الكلى من الطلب الكلى) مع وجود البطالة سواء للموارد المادية أو البشرية ، أى يحدث التوازن الاقتصادى العام ولكن عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل ، وبذلك يحقق النمو الاقتصادى (مرحليا) فى الدول الرأسمالية (بمفهوم ذلك الوقت) .

٤ ـ بعد العرض المباشر السابق للمدرسة الكينزية ولاسلوبها فى تحقيق النمو الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى ولتخليصه من البطالة وفترات الكساد والركود الاقتصادى الطويل الذى يعانيه باستمرار . يمكن تقدير هذه المدرسة من خلال النقاط التالية .

(أ)أن كينز قد عرض لنظرية العامة بشكل منهجى وجعل من الطلب الكلى الذى سماه بالطلب الفعال متغيرا أساسيا ومستقلا يتبعه حجم الانتاج والتشغيل والدخل وجعله ايضا حقيقة نقدية متوقعة ، أى نوع من الحساب النقدى المستقبلى .

(ب)كذلك فإليه يعود الفضل فى لفت الانظار الى السياسة النقدية وادواتها لانه جعل من الطلب الكلى المفقود والاجر النقدى المرغوب فيه عند أى مستوى لكليهما ، بالاضافة الى جذب الاستثمارات من العالم الخارجى ظواهر نقدية ومن ثم فان الخروج من الأزمة لابد أن يعتمد على الادوات النقدية ، بل ان التحليل الاقتصادى القادم كله لابد أن يكون نقديا وليس عينيا حقيقيا كما كان عند الكلاسيك .

(جـ)ولكن رغم أن كينز كان يطلق هجومه على كتابات الكلاسيك والنيوكلاسيك معا الا أنه لم يستطع أن يبارح كليهما وتبنى نظرية الانتاجية الحدية النيوكلاسيكية للتوزيع وتبنى فكرة باريتو عن التوزيع الكفء للموارد ، وفكرة التوافق بين المصلحة العامة والخاصة كما سيرد فى مناقشة الفكر الكينزى المتعلق بالتشغيل الكامل للموارد .

(د)كذلك فإن كينز تبنى نظرية الانتاجية الحدية النيوكلاسيكية للتوزيع ، وسلم بها تماما وأكد على انطباقها بشكل خاص على عنصر العمل . ففى الفترة القصيرة التى يهتم بها تحليله بصفة خاصة ، اذا وجدت كمية من رأس المال فان الطلب على العمل يتحدد بقيمة الانتاجية الحدية لناتج العمل ، وازاء عدد معين من

العمالة يسود مستوى من الأجر يساوى قيمة الانتاجية الحدية للعلم ، فاذا زاد عرض العمالة الراغبة فى العمل فانهم لابد ان يقبلوا معدلا من الأجر أقل مساويا لقيمة الانتاجية الحدية للعمل التى تنخفض كلما زاد عدد العمال المشتغلين فاذا قبل العمال هذا المعدل من الاجر المنخفض ويتم تشغيلهم فان مستوى الارباح يرتفع من انخفاض مستوى الاجور . وهكذا فان الرأسماليين يزيدون من الارباح الى أقصى مايمكن عندما يشغلون عمالا إضافيين حتى نقطة تساوى معدل الاجر مع قيمة الانتاجية الحدية للعمل ، وبذلك يكون كينز قد وقع فى نفس الثغرات التى سبق وان وقع فيها النيوكلاسيكيون ، وعرضتهم للانتقادات السابق ذكرها .

(هـ)والأهم من ذلك كله ، أن النموذج الكينزى فى النمو الاقتصادى كان المعنى الاول به هو المجتمعات الرأسمالية النامية ، أما الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة Underdeveloped ، فيلاحظ أنها تعانى من مشكلات اخرى وتتسم بسمات وخصائص تختلف تماما عما اشترطها او اعتقدها كينز فى نموذجه (٢١) الأمر الذى يصبح من غير المستساغ تطبيق نموذج كينز فى النمو الاقتصادى على مثل هذه الدول ، مما يعنى بالتبعية ، ان النموذج الكينزى لايتمتع بعمومية التطبيق .



مرحلة المدارس المعاصرة

فى النمو والتنمية الاقتصادية

فلما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، ولما حصل عدد كبير من الدول (فى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية على وجه الخصوص) على استقلالها السياسى ، تمخض عن هذين الحدثين نتيجة اقتصادية عامة وهامة ، الا وهى انقسام دول العالم - من وجهة نظر النمو الاقتصادية - الى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديا (أى الدول الصناعية) ومجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا (والتى تلقب . تأدبا - بالدول النامية) . الأمر الذى جعل مشكلة التخلف الاقتصادى مشكلة عامة وملحة ومقلقة على الصعيدين العملى والعلمى .

لذلك ومع بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، بدأت الجهود العلمية فى التركيز على هذه الظاهرة الاقتصادية الهامة ، فبدأ ظهور مجموعات متتالية من لنظريات (المدارس) الاقتصادية الموضوعية خصيصا لعلاج مشكلة التخلف بصورة مباشرة وليست بصورة عرضية كما كان الحال قبلا .

ومن وجهة نظر الفكر الاقتصادى يمكن تصنيف هذه النظريات تحت مسميين (مدرستين) اساسيين ، أولهما المدرسة النيوكينزنية Neo Keynesian (والتى يندرج تحت لوائها نظريات النمو التلقائى لهوفمان ، والدفعة القوية أو النمو المتوازن ، والنمو غير المتوازن) ، وثانيهما المدرسة المعاصرة فى النمو الاقتصادى (والتى يندرج تحتها نظرية المراحل) .

وفيما يلى نقدم عرضا موجزا للاطر الفكرية والفلسفية والدينامية لعملية النمو والتنمية الاقتصادية كما ترتئيها كل نظرية من هذه النظريات الأربع .

١ - نظرية الدفعة القوية Big Push بالنمو المتوازن Balanced Growth

١ - لأن الفكر العام لهذه النظرية (٢٢) ينتمى أصلا الى المدرسة الكينزية - مع بعض التعديلات المعاصرة التى ادخلها واضعوها على المدرسة الكينزية - ذلك تنتمى

هذه النظرية الى المدرسة النيوكينزية ، ويرجع ظهورها الى فترة الأربعينات من هذا القرن (عندما وضع الاقتصاديان روى هارود الانجليزى وافأى دومار الفرنسى نموذجا فى النمو الاقتصادى اشتهر بالاسم الاخير لكل منهما) ثم اوضح الاقتصادى روبنشتاين رود أن العالم الرئيسية لهذه النظرية هى تلك المعالم التى صاغ منها الاقتصادى الشهير نيركسه ماأسماه بالدائرة الجهنمية للتخلف أو بالدائرة المفرغة للفقر - ويعتبر حقبتي الخمسينات والستينات من هذا القرن ، همافترتا التبلور النهائى والازدهار - العلمى والعملى لهذه النظرية .

٢ - وتقوم هذه النظرية على عدة فروض من أهمها مايلى :

(أ) ان التخلف الاقتصادى يعنى وجود اختلال جوهرى بين مجموعة العناصر او النسب التى يتألف منها البنيان الاقتصادى للدولة . تلك العناصر او النسب التى تسمى بالمعاملات Coefficients والتى تهدف الى قياس وتبيان العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية .

(ب)ان نوعية ودرجة هذا الاختلال فى الهيكل او البنيان الاقتصادى تختلف من دولة لاخرى ، بل حتى من زمن لآخر بالنسبة لنفس الدولة ، مما يجعل مقدار وحجم واتجاه الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادى مختلفا - بالتبعية من دولة لاخرى ، سواء بين الدول المتقدمة بعضها وبعض او بين الدول المتخلفة بعضها وبعض ، أو بين الاولى والثانية . ولعل هذا هو مايجعل بعض الاقتصاديين يرون ان اصطلاح النمو الاقتصادى يكون اكثر ملاءمة للاستخدام مع الدول المتقدمة ، وان اصطلاح التنمية الاقتصادية يكون اكثر ملاءمة للاستخدام مع الدول المتخلفة .

(جـ)أن هناك عوامل كثيرة ومتشعبة ومتعددة تسبب هذا الاختلال فى الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة . بعضها عوامل اقتصادية (التخصص فى انتاج وتصدير مادة اولية زراعية او معدنية واحدة ، ندرة رؤوس الاموال ، تأخر الفن الإنتاجي والمستوى التكنولوجى ، انخفاض الدخل القومى والفردى ، تدهور مستوى

الإنتاجية ، ...... الخ) ، وبعضها الآخر عوامل غير اقتصادية (عـادات وتقـاليـد ، عقـائـد وديـانـات ، المستـوى الصحى والاجتماعى ، ..... الخ) .

(د)ان هـذه العوامـل ترتبط مـع بعضها البعض بعـلاقات تبـادليـة (ثنائية ،ثلاثية ، .... الخ) الاتجاهات ،مما يجعلها تمثل علاقات السبب والنتيجة فى نفس الوقت . ومن هنـا توصـل نيركسـه إلى ماأسماه بالدائرة الجهنمية للفقر ،حتى تعنى ان هناك قوى دائرية (اقتصادية ، ثقافية ، عسكرية ، اجتماعية ، سياسية) تتفاعل مـع بعضها البعض (بعـلاقات السبب والنتيجـة فى أن واحد) بصورة تجعل الدول المعنية بالدارسـة تعيش فى حلقة مفـرغة من الركود والفقر من ناحيتى الطلب والعرض الكليين ، وبالتالى تعيش فى حالة تخلف اقتصادى دائم ومستمر وكأنه أبدى .

(هـ)فرض عدم القابلية للتجزئة ، سـواء بالنسبـة للاستثمـارات او بالنسبة للانتاج او العـرض او المشروعات ذاتهـا ، او بالنسبـة للطلب ، او بالنسبة للادخار وهذا الفرض يعنى ان هناك أنشطة اقتصادية لايمكن ان تتحقق الوفورات الداخلية والخارجية منها الا اذا بدأت بحجم (استثمارى ، انتاجى ، استهلاكى ،زمنى) كبير ومرة واحدة ، أى ان هناك فرضية لتكامل العرض والطلب فى آن واحد .

(و)معاناة الدول المتخلفة من انخفاض كبير فى الميـل المتوسط والحـد للادخار بسبب ارتفاع الميل الحدى للاستهاك ، ومن تزايد معدلات النمو السكانى بها بما يفوق معدلات الـزيادة فى الـدخل القـومى الحقيقى فيها .

(ز)الايمان بقانون ساى القائل بان كل عرض (أنتاج) يخلق طالبه . لكن هذا الايمان لايرجع لنفس السبب السابق ذكره عند المدرسة الكلاسيكية ، وانما يرجع لسببية حدوث التكامـل (الآنى اى فى

نفس الوقت) الذى سيتحقق بين الاستثمارات (المشروعات) بعضها وبعض ، أو بين جانبى العرض والطلب بسبب زيادة حجم التوظف والتوظيف .

٣ ـ على ضوء مجموعة الفروض السابقة ترى هذه النظرية انه لاسبيل امام الدول المتخلفة للخروج من دائرة فقرها المفرغة الا عن طريق دفعة قوية يتم من خلالها تفريغ كمية ضخمة من الاستثمارات (فى قطاعات اقتصادية وصناعية ـ بالذات ـ يتم تحديدها مسبقا (٢٣) فى جسمها الاقتصادى تكون كفيلة بوضع ارجل هذه الدولة على اولى اعتاب التنمية الاقتصادية الشاملة ، مما يمكن اقتصادها بعد ذلك من النمو بخطى منتظمة ومتزايدة معتمدا على قوته الذاتية التى تحققت له بفعل هذه الدفعة القوية . بذلك تتحقق المعاملة الصعبة للتنمية وهى كيفية زيادة الانتاج (العرض) وزيادة الاستهلاك (الطلب) وزيادة الادخار (الاستثمار) والسيطرة على الانفجار السكانى فى آن واحد .

٤ ـ وتتميز هذه النظرية بقدرتها على تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية الفنية والاقتصادية بصورة آنية او متتابعة ، بسبب مايتأتى عنها من تحقيق التكامل فى الانتاج وتوسيع نطاق السوق ، وتوازن بين الاستهلاك والانتاج وبين الطبقات الاجتماعية (بسبب ضمان حصول كل منها على دخل قادم من رفع مستويات التشغيل) . الا انها تحتاج الى تضحيات مالية ونفسية واجتماعية كبيرة وطويلة قد تتحملها اجيال بحالها دونما ان تجنى من عوائدها السابقة شيئا . كما وانها قد تؤدى الى حدوث بعض الازدواجية بين الانشطة الاقتصادية المختلفة بعضها وبعض مما يؤدى الى امكانية حدوث بعض التعارض او التضارب بينها ـ كما وانها تفترض ان الدولة المتخلفة ستبدأ دائما عملية التنمية بها من درجة الصفر وهذا امر اصبح مستبعدا الان .

٢ ـ نظرية الدفعة القوية بالنمو غير المتوازن . UNbalanced Grouth

١ ـ وتسمى هذه النظرية ايضا بنظرية " اقطاب النمو " او " جزر التنمية " والى كل من البرت هيرشمان وفرانسوابرو يرجع اصل نشأة هذه النظرية (فى

١٩٥٨ تقريبا) وتطويرها ، حتى ان الاخير منهما اقترن اسمه برجل " أقطاب التنمية " (٢٤) .

٢ ـ وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية :

أ ـ ان سبب مشكلة التخلف ليس قلة الموارد الطبيعية او المالية وانما قلة المنظمين ذوى الحنكة والبصيرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الجريئة سواء اكانو افرادا (منظم فرد) او جماعات (الدولة او الحكومة) .

ب ـ ان هدف هؤلاء المنظمين يمكن ان يكون الربح المادى او الاجتماعى (الربحية)

جـ ـ فرضية تكامل العرض (وليس العرض والطلب كما كان الحال فى نظرية النمو المتوازن) ، اى تكامل الانتاج سواء أكان تكاملا قبليا او خلفيا او تكاملا بعديا او اماميا .

د ـ ان عملية التنمية نشاط شامل او عام يحتوى من داخله على جزئيات او عمليات صغيرة متراكية بعضها على الآخر فى علاقة تكاملية مقصودة ، سواء أكانت هذه العلاقات فى صورة معاملات فنية او علاقات احتكارية ، او تجميعية (للنشاط المشابه) او تجميعية اقليمية (اى توطين جغرافى فى منطقة واحدة او فى قطب واحد او فى جزيرة واحدة) .

هـ ـ ان هذه الدفعة القوية للتنمية اذا ما وجهت لكل القطاعات الاقتصادية (نظرية النمو المتوازن) يضعف اثرها وتنعدم نتائجها المرجوة ، لذلك وجب توجيهها الى قطاع اقتصادى بعينه (يمثل نقطة البداية أو الانطلاق) فتكون اكثر فعالية واوضح اثرا . على ان يتولى توجيه هذه الدفعة بعد ذلك الى قطاع ثان ، فثالث ، .. وهكذا . وهذه هى الفرضية المسماه باختيار القطاع الرائد . Leader Sector

و ـ ان الانتاجية الحدية الاجتماعية (نسبة العائد الى التكلفة الاجتماعية) ، ومعيار كفاءة التشغيل (نسبة المخرجات الى المدخلات) ، هما المعياران المستخدمان فى المفاضلة الافقية لتحديد نقطة الانطلاق (اى

بين القطاعات وبعضها وعندئذ سنفاضل حتما بين قطاعات البنية الاجتماعية وقطاعات الانتاج المباشر) ، وكذلك فى المفاضلة الرأسية (اى بين مختلف مجالات الاستثمار الموجودة داخل القطاع الافقى الذى تم اختياره سلفا) .

ز ـ توافر قدر نسبى مناسب من حرية النشاط الاقتصادى (قوة السوق) ومن حرية الرأى العام اى قوة المجتمع او قوة الرأى العام بكل تناقضاته التى مهما بلغت درجات تعارضها فهى من وجهة نظر النظرية حميدة .

ح ـ ان هدف النمو (التنمية) الاقتصادية ليس خلق حالة التوزان الاقتصادى (كما كان الحال قبلا مع نظريات اخرى) ، وانما هو ـ على العكس ـ خلق حالة عدم توزان او اختلال اقتصادى (بين القطاع الذى تم اختياره وبقية القطاعات الاخرى) . فيؤدى ذلك الى خلق جو من التحدى (٢٥) يدفع الى تدرج الاهتمام ببقية هذه القطاعات الاخرى .

٣ ـ على ضوء هذه الفروض يمكن عرض التسلسل المنطقى لاستراتيجية النمو الاقتصادى كما تراه هذه النظرية فى النقاط التالية : ـ

(أ) تبدأ بوجود اختلال بين قطاع اقتصادى او قطاعين وبقية القطاعات (وهذه سمة رئيسية من سمات التخلف الاقتصادى) ، فنحدد القطاع الاول الذى سنبدأ به (من بين قطاعات رأس المال الاجتماعى او رأس المال الانتاجى) ، شريطة ان يكون هذا القطاع الرائد قادرا ـ سواء بأسلوب مباشر او غير مباشر ـ على زيادة الطلب (الوسيط او النهائى) على بقية السلع والخدمات التى ستنتجها قطاعات اخرى .

(ب) توجه كل الاستثمارات الى هذا القطاع (القطب أو الجزيرة) ، فيبدأ هذا القطاع (بعد اجل قصير او طويل) فى النمو والتكاثر ، فتتحقق منه ارباح (تجارية او اجتماعية) .

(جـ) تغرى الارباح التجارية المنظمين الافراد ، كما تغرى الارباح الاجتماعية الدولة ، الى الدخول باستثمارات جديدة (سبق تخطيطها) الى قطاعات اقتصادية اخرى (سواء قبلية او بعدية

للقطاع الرائد السابق اختياره) بصورة متدرجة او متتالية (اى قطاعا تلو الاخر) .. وهكذا حتى تتحقق التنمية الشاملة للنشاط الإقتصادى ككل .

٤ ـ وتمتاز نظرية الدفعة القوية عن طريق النمو غير المتوازن بأنها لاتحتاج الى نفس حجوم التمويل والاستثمار الذى كانت تحتاجه نظرية النمو المتوازن الا ان اهم عيوبها يكمن فى كونها افترضت ثبات او تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل الدول وبعضها (خاصة بين الدول الصناعية والتقليدية النشاط) ، وبالتالى افترضت ان التنمية ستبدأ دائما من الصفر . كما ان تطبيقها لن يؤدى الى تحقيق أية وفورات خارجية (خاصة اتساع السوق) اذ ان كل وفوراتها المتحققة داخلية بحته (متمثلة فى انخفاض تكلفة الانتاج فى القطاع الرائد) . كما وان اى خطأ يحدث عند تخطيط العلاقات بين القطاعات وبعضها ، وبالتالى عند اختيار القطاع الرائد سيؤدى حتما الى كارثة اقتصادية واجتماعية فى نفس الوقت .

٣ ـ نظرية النمو التلقائى القائم على تغير هيكل الطلب (٢٦) :

١ ـ الى بول هوفمان يرجع جهد وضع الاصول الاولى لهذه النظرية مع بداية فترة الخمسينات من هذا القرن . وهذه النظرية ـ كفكرة ـ ليست بالجديدة بالنسبة للفكر الاقتصادى عموما ، اذ ان المحللين الاقتصاديين يرجعونها الى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث يرون ان كل حالات النمو التى تمت على الدول الاوربية فى ذلك الوقت انما تمت على الاساس التلقائى أو التدريجى أو المرحلى والتى أسموها حينئذ بالنظريات التلقائية فى التنمية ، معرفينها بأنها مجموعة النظريات التى تعتمد على فلسفة حرية قوى السوق وذاتيتها (تلقائيتها) فى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية دونما اى تدخل حكومى مباشر . وكل ما فعله هوفمان من فضل فى هذه الفكرة (والتى سميت بعد ذلك ـ كنظرية ـ باسمه) انه قام بتنظير هذه الفكرة ، وحدد مراحل هذا النمو التلقائى وبين طريقة قياس كل مرحلة ، وفسر سر التغيرات او الانتقالات من مرحلة لاخرى وفقا لقانون انجيل فى الطلب الصناعى .

٢ ـ وتقوم هذه النظرية على عدة فروض من اهمها :

(أ) الاخذ بأسلوب النظام الاقتصادى الحر ـ بكل حذافيره ـ وعدم وجود اى تدخل مباشر من الدولة فيه .

(ب) ان عنصر الطلب هو الحافز الرئيسى للتنمية ، بمعنى ان المجتمع سيأخذ ـ وتحت ضغط قوى السوق ـ تدريجيا الى الانتقال من مراحل اقتصادية متخلفة (الزراعة) الى مراحل اخرى اكثر تقدما (الصناعة) .

(جـ) وجود تتابع زمنى حتمى لتسلسل هذه المراحل .

(د) بعد ان يتحقق للمجتمع مستوى معين من الدخل الحقيقى (وبالتالى من الاشباع) فان كل زيادة تحدث بعد ذلك فى دخل هذا المجتمع ستؤدى الى حدوث زيادة متناقصة فى الطلب على المواد الغذائية (اى انخفاض المرونة الدخلية للطلب) وبالتالى الى حدوث زيادة متزايدة فى الطلب على المواد غير الغذائية (قانون إنجيل Engel's Law)

(هـ) إن المؤشر او المعيار الذى ستقاس على اساسه نوعية المرحلة المعنى بدراستها ، وبالتالى سيتم على اساسه الانتقال من مرحلة لاخرى هو خارج قسمة الناتج الصافى للصناعات الاستهلاكية على نظيره الخاص بالصناعات الاستثمارية وذلك بالطبع عن نفس الفترة الزمنية .

٣ ـ على ضوء هذه الفروض حدد هوفمان أربع مراحل للنمو الاقتصادى والتى حتما سيمر بها اى مجتمع من المجتمعات ، وهى على الترتيب كما يلى :

(أ) مرحلة صناعات تجهيز المواد الاولية واعدادها للتصدير ، والتى تتميز بارتفاع الاهمية النسبية لسلع الاستهلاك مقارنة بسلع الاستثمار (وحدد هوفمان هذه الاهمية وفقا للمؤشر السابق بنسبة ٥ :١) ويرى هوفمان ان هذه المرحلة تتميز بقلة احتياجاتها من رؤوس الاموال والعمل الفنى ، وهو الامر الذى يناسب ظروف التخلف فى هذه المرحلة .

(ب) مرحلة تصنيع السلع الاستهلاكية بغرض سد حاجات المجتمع وتقليل حجم الاستيراد مما يخفف العبء على الميزان التجارى (والمدفوعات بالتبعية) بصفة مؤقتة . ويرى هوفمان ان المؤشر السابق فى هذه المرحلة سيكون كنسبة ٢,٥ :١ .

(جـ) مرحلة تصنيع السلع الوسيطة واحلالها محل الواردات وتخفيف العبء اكثر على الميزان التجارى وتحقيق نوع من الانتقال التدريجى نحو المرحلة التالية ويرى هوفمان ان النسبة فى هذه المرحلة هى ٠,٥ :١ .

(د) مرحلة انتاج السلع الانتاجية او الرأسمالية من آلات ومعدات وصناعات ثقيلة ... الخ ، والتى تمثل فى رأيه ارقى وآخر مراحل التطور الصناعى (والاقتصادى بالتبعية) . ويرى هوفمان ان نسبة الناتج الصافى للسلع الاستهلاكية الى نظيره الخاص بالسلع الانتاجية (الاستثمارية) فى هذه المرحلة سيتروواح بين ١:٣ الى ١:٤ (اى معكوس نفس المؤشر فى المرحلة الاولى تقريبا) .

٤ ـ وعلى الرغم من ان الكثيرين لاينكرون صدق تحقق هذه النظرية فى كثير من الدول الاوربية ، الا انهم تناسوا وجود اسباب وظروف سياسية واقتصادية وعلمية واجتماعية عملت على انجاح هذه النظرية (مثل الثورة الصناعية ، خيرات المستعمرات ، التقدم العلمى خاصة فى مجالات الدراسات والبحوث ، عدم وجود مشكلات اجتماعية بالدول الأوربية فى ذلك الوقت مثل التمييز العنصرى ، عدم وجود دول اخرى متقدمة اقتصاديا ينظر اليها ويمكن محاكاتها ، .... الخ) دون ان يكون للنظرية نفسها شأن بها أو دخل فيها . وبالتالى فان تطبيق هذه النظرية الآن ـ مالم يتوافر مثل نفس الظروف السابقة ـ سيكون مصيره الفشل ـ كما لم تبين النظرية سر انتقال بعض المجتمعات من مرحلة الى مرحلة اكثر تقدما دونها المرور بالمراحل الوسطى بينهما (كما هو الحال فى كثير من الدول النامية البترولية لذلك يصبح مدى نجاح هذه النظرية مرهونا بضرورة توافر شروط معينة (يستحيل توافرها الآن) ولا تنطبق الا على دول معينة تتبع نظما اقتصادية بذاتها (وليست كل الدول كذلك) ، مما يفقدها شرط العمومية .

(٤) نظرية المراحل فى النمو والتنمية الاقتصادية :(٢٧)

١ ـ هى ـ كسابقتها ـ نظرية معاصرة لفكرة قديمة ـ اذ على الرغم من ان هذه النظرية قد ارتبطت باسم واضعها (والت وايتمان رستو) اعتبارا من منتصف القرن العشرين فعرفت " بنظرية روستو فى مراحل النمو " وعلى الرغم من الشهرة العلمية التى حققتها هذه النظرية لدرجة انها ظلت تدرس فى معظم جامعات العالم ـ النامى والمتقدم ـ لفترة طويلة من الزمن ، ولدرجة ان البعض عزى الى روستو نفس الفضل الذى عزاه الى كينز من احداث كل منهما لثورة فى الفكر الاقتصادى وعلى الرغم من أن الكثير من الدول المتخلفة هرع الى تطبيقها انبهارا بها ، الا ان كل هذا لايمنع القول بأن فكرتها الاصلية مستمدة اصلا من العلوم البيولوجية القائلة بأن كل كائن حى لابد وان يمر بمراحل للنمو بدءا من كونه بذرة (او نطفة) وانتهاء الى مرحلة الشيخوخة ثم الموت . وهى نفس الفكرة التى لفتت انظار مفكرين اقتصاديين متعددين (من امثال روشر وكارل كينس ، وهيلدبراند ، وشمولر ، وماكس ويبر ثم فريد ريك ليست ، وكارل بوشيه ثم ماركس ، ثم بول هوفمان) فوضع كل منهم ـ سواء فى صورة عرضية او مباشرة وسواء فى صورة فردية او جماعية ـ عددا من المراحل يجب ان تمر بها عملية التنمية فى اى مجتمع ، ووضع لكل مرحلة اسما معينا يتناسب مع ما ارتآه فيها من سمات وخصائص اقتصادية واجتماعية .

(٢) وتقوم هذه النظرية على عدة فروض هى :

(أ) فرض الحرية الاقتصادية ، ووجود جهاز للسوق ، وعدم التدخل الحكومى المباشر فى الحياة الاقتصادية .

(ب) ان الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع لايمكن ان تنعزل عن الظروف الاقتصادية . ونتيجة التفاعل بين كل هذه الظروف هو الذى يحدد متوسط طول مرحلة النمو وتوقيت الانتقال من مرحلة لاخرى تالية لها .

(جـ) حتمية الانتقال المتدرج (المتتالى) من مرحلة ما إلى المرحلة التالية لها مباشرة . وهذا الانتقال حتمى لأنه يمثل السبيل الوحيد (أى ليس هناك سبل أو بدائل أخرى) أمام المجتمع المتخلف إذا ما أراد الاخير أن يحقق النمو والتنمية المرجوين .

(د) إن هدف التنمة يتحقق (سواء مرحليا أو نهائيا) عند توازن الحجوم الكلية لكل من الانتاج والاستهلاك والاستثمار على المستوى القومى من ناحية وعلى مستوى كل قطاع اقتصادى من ناحية أخرى . ويتم ذلك عن طريق تعظيم تكوين الاستثمارات وليس عن طريق حسن توزيع الدخل القومى بين الاستهلاك والادخار (كما قد يظن البعض) - ويتم تحقيق هذا الهدف إما عن طريق قوى الطلب أو قوى العرض الكليتين .

(هـ) إن قوى الطلب الكلى تتحدد عن طريق مستويات الدخل وعدد السكان وطبيعة أذواق وميول ورغبات المستهلكين ، بينما تتحدد قوى العرض الكلى عن طريق المستوى الفنى المستخدم فى الانتاج ونوعية التنظيم الانتاجى أو الصناعى المطبقين .

(و) سهولة تحديد المراكز المثلى - مستويات القيادة أو الريادة - للقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الهيكل الاقتصادى العام . أى أن روستو يؤمن أيضا بفكرة القطاع الرائد . وفى هذا الصدد يجب الاشارة الى أن روستو قسم القطاعات الرائدة أو القائدة الى ثلاثة ، هى قطاعات ذات نمو رئيسى ، وثانية ذات نمو متكامل وأخيرة ذات نمو مشتق .

٣ - على ضوء هذه الفروض فان التسلسل المنطقى لنظرية روستو ، يسير على النهج التالى : -

(أ) إن مراحل النمو الخمسة التى حددها روستو ، هى :

المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدى

The Traditional Society

وهى التى كانت فيها المجتمعات لا تعرف القوانين والفنون الانتاجية الجديدة (سواء قبل أو بعد عصر نيوتن) . وبالتالى لم تتمكن من تحقيق زيادات فى حجوم

انتاجها ـ الا عن طريق الصدفة ـ لأنها لم تقدر على استخدام واستغلال ما أتيح من امكانيات وموارد . وهى مرحلة المجتمعات التى تتسم بالجمود فى علاقتها الاجتماعية ، وتعيش على الزراعة البدائية وتنقسم مجتمعاتها الى طبقتين (ملاك الارض ، ورقيقها) ، ويتحكم فيها اقتصاد القرية .

المرحلة الثانية : مرحلة الاستعداد للانطلاق

The Pre Conditions Take - off

وفيها يطور المجتمع نفسه (بالاعتماد على موارده أو موارد غيره) بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتقبل اساليب العلم الحديثة ، يرفع معدلات الاستثمار الفردية ، بتوجيه النشاط الزراعى لانتاج المزيد من الغذاء وتحقيق المزيد من الفائض لتوجيهه الى بقية القطاعات الاخرى والى الضرائب ، وباقامة وتكوين رأس مال اجتماعى ثابت (جسور وكبارى وطرق ومشروعات رى ونقل ومواصلات .. الخ) ، وبتوسيع قاعدة التعليم ، وباكتشاف وتشجيع طبقة المنظمين (ذوى الميل المرتفع للادخار) القادرين على تحمل المخاطرة وإدارة المشروعات ، وبضرورة قيام الدولة بدورها ـ غير المباشر ـ فى النشاط الاقتصادى .

ونظرا لكثرة متطلبات هذه المرحلة وتنوعها ولما ستحتويه من صراع طبيعى بين القديم والجديد ، فقد قدر لها روستو أن تستمر ١٠٠ سنة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق The Take - Off

وهى التى يراها روستو المرحلة الفاصلة ، حيث فيها يتوقع حدوث دفعة قوية (ثورة سياسية أو تكنولوجية أو إدارية أو علمية ، ... الخ) تؤدى الى التخلص الكامل من كل عوامل الجمود والفشل (٢٨) ، والى ارساء قواعد لنظم (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية) جديدة تحفز النشاط الاقتصادى بكل متغيراته (من ادخار واستثمار ، دخل قومى ، اسواق داخلية وخارجية ، .... الخ) وبكل قطاعاته (خاصة الصناعى منها) ، والى رفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومى (بنسبة تتراوح بين ٥ - ١٠٪ على الاقل ، كما حددها روستو) ، والى رفع نسبة الزيادة فى الدخل بما يفوق معدل الزيادة السكانية فيتحقق بذلك معدل بأسلوب اقتصادى ، والى تحديد القطاع والقطاعات القائدة التى يمتد خير توسيعها الى بقية القطاعات الاخرى . وحدد روستو لهذه المرحلة عشرين عاما .

المرحلة الرابعة : التوجه نحو النضوج

وفيها يكون المجتمع قد نجح فى تنفيذ كل المرحلة الثالثة بكل شروطها وبالتالى يكون قد تمكن من استخدام معظم موارده بأساليب انتاج متطورة ، وبالتالى يمكنه ان يبدأ فى التوجه نحو النضوج باظهار قطاعات قائدة جديدة تعوض الاهلاك الذى حدث فى القطاعات القائدة السابقة والتى اصبحت غير قادرة على الاستمرار فى العطاء بنفس القدر الذى كانت عليه .. وفيها ايضا يبدأ حجم الاستيراد فى الانكماش ، ويبدأ حجم الصادرات (خاصة الصناعية) فى الزيادة ، مما يتحقق معه بعض الفائض الاجنبى الذى يمكن المجتمع من استيراد بعض السلع الكمالية (الرفاهية) كما يحدث فيها تغيير فى أساليب وانماط ادارة مؤسسات الانتاج ، وتطوير مستويات الاجور والمهارات الفنية ، وانتقال إدارة النشاط الاقتصادى الى أيدى شابة جديدة .

وقد حدد روستو مدة هذه المرحلة بحوالى ٦٠ سنة

المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك الشعبى العالى

The Stage Of High Mass - Consumption

وفيها ينتقل المجتمع من إنتاج السلع الاستهلاكية العادية الى الاستهلاكية المعمرة (مثل العمارات والسيارات والغسالات الكهربية والآلات الالكترونية ... الخ) وكذلك الى انتاج حجم ونوعيات كثيرة من الخدمات (طبية ، وتعليمية وثقافية ، وترفيهية .. الخ) . وبذلك يتحقق مجتمع الرفاهة ، والذى فيه تتحقق قوة سياسية واقتصادية (وربما أيضا عسكرية دفاعية أو هجومية كبيرة وواسعة للدولة) ويتحقق أيضا أقصى استخدام اقتصادى لمواردها وعوامل انتاجها ، ويتحقق فيه لمواطنها مستوى معيشى رغد .

ويختلف المدى الزمنى لهذه المرحلة باختلاف ظروف كل مجتمع ، وعموما فان هذا المدى قد يستغرق ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ سنة ، وفقا لمعدلات الزيادة السكانية وحجم الانتاج الاستهلاكى من السلع والخدمات الراقية والمعقدة .

(ب) ولم يزد روستو على هذه المراحل الخمس ، أى لم يعرف أو يتوقع هل سيكون هناك مرحلة سادسة أو أكثر ؟ وماهى ؟ لأنه احس ـ على حد قوله

ـ بصعوبة هذا التوقع ـ بل إنه ابدى مخاوفه ، من ان يعمل قانون جوش (فى المنطقة الحدية) أثره ، فيبدأ المجتمع الذى وصل الى نهاية المرحلة الخامسة فى الضجر والملل من هذه الرفاهية (هذه المادية) التى تهتم أساسا بإشباع الحاجات المادية المباشرة دونما الروحانية ـ فيكون امرا طبيعيا أن يبدأ هذا المجتمع فى إعادة البحث عن ذاته بصورة مختلفة (العودة الى الكنيسة ، زيادة الانجاب ، الاهتمام بالأسرة والأولاد و البحث عما وراء الطبيعة ، أو عن كل ما هو غريب أو مرعب أو شاذ ، ......الخ)

٤ ـ ولاشك أن نظرية روستو قدمت تصورا منطقيا لكيفية تطور المجتمعات اقتصاديا بصورة منطقية ومتماسكة ـ إلا أن هذا لا يمنع القول بأنها كانت نظرية وصفية اكثر منها تنبؤية أو توقعية . كما أنها جعلت ـ بحتميتها ـ من النمو والتنمية الاقتصادية كما لو كانا بمثابة تطور تاريخى مفروغ لامحالة من امر تحقيقه لانها تصورت ان المجتمعات المتخلفة تقف طابورا وراء بعضها البعض ينتظر كل منها دوره فى سلم التقدم الاقتصادى ، والأدهى من ذلك انها حددت لبعض المراحل نسبا مئوية يجب أن ينمو بها الدخل والاستثمار والناتج وغيرهم ، مما يعنى أن مجرد هذه النسب سيؤدى حتما إلى بلوغ المرحلة التالية وهو أمر يتنافى بلاشك مع أوليات العلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاقتصاد والسياسة والادارة لذلك فهى لم تبين سبيل أو طريقة تجاوز مرحلة الى مرحلة أخرى (أى لم تبين كيف ؟) . كما لم يخطر حتى بخلدها ، امكانية حدوث أو قيام مجتمعات بالتوصل الى المرحلة الاخيرة دونما المرور بالمرحلتين السابقتين لها (واوضح الأمثلة على ذلك الدول البترولية سواء العربية أو الاسلامية) . مما أيضا يفقدها ـ كنظرية ـ صفات العمومية والواقعية .



خلاصــــة

بعد القراءة الموجزة السابقة لمجموعة النظريات الخـاصة بـالنمو والتنميـة الاقتصادية منذ نشأتها وحتى وقتنا المعاصر (نهاية القرن العشرين تقريبا) ، لعله يكون من الأجدر تلخيص أهم نتائج وخلاصات هذه القراءة فى مجموعتى النقاط التالية :

أولا : نتائج خاصة بالظاهرة موضـوع البحث (النمو والتنميـة الاقتصادية)

١ ـ إن النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، ظلا يعاملان ـ من وجهة نظر تاريخ الفكر الاقتصادى ـ كمترادفين حتى نهاية الحرب العـالمية الثـانية ، والتى تمخض عنها انقسام العالم الى دول صناعية متقدمة واخرى زراعية أو منجمية متخلفة ، بينهما هـوة سحيقة تعكس فـروقات شـاسعة فى شتى المتغـيرات الاقتصادية (الدخل القومى ، الطب الكلى ، التضخم ، الدخل الفردى ، معدلات الزيادة السكانية ، مستويات الانتاج والانتاجية ،... الخ) . هذه الهوة هى التى لفتت انظار العلميين فى مختلف مجالات العلوم (ومنها الاقتصاد) الى بزوغ ظاهرة جديدة جديرة بالدراسة والتنظير ، ألا وهى ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ـ ومنذ ذلك الحين أصبحت هناك نظريات للنمو (تعنى بالمشكلات الاقتصادية الخاصة بالدول المتقدمة) ونظريات للتنميـة (تعنى بمشكلات اقتصاديات الدول الفقيرة أو المتخلفة) .

٢ ـ إنه من الممكن التوصل الى تعريفات ـ عامة أو شاملة ـ تحظى بشبه الاتفاق العام (حتى يتسنى التعامل مع الظاهرة موضوع هذا البحث بقدر مناسب من الموضوعية وعدم الاختلاف) ، لكل من النمووالتنمية الاقتصاديين ، وذلك كما يلى :

(أ) تعرف التنمية الاقتصادية : Economic Development بأنها العملية الهادفة الى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية ، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، والذى لايمكن أن يتحقق ـ حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعاله وحقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد ـ الا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع فى النشاط الاقتصادى لهذه الدول مقارنا بدور القطاع الزراعى والتقليدى فيه (٢٩) .

(ب) بينما يعرف النمو الاقتصادى Economic Growth بتعريفات متعددة ، وهى وإن كانت قد اتفقت فى الاطار العام لتحديد مكنونه ، الا أنها اختلفت فيما بينها بعضها وبعض من حيث زاوية رؤية كل منها . للنمو الاقتصادى . نذكر من هذه التعريفات ما يلى :

* النمو الاقتصادى هو عملية يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى للنظام الاقتصادى السائد خلال فترة زمنية طويلة .

* هو عملية التفاعل القوى الذى يحدث فى بيئة معينة فى فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى فى هذه البيئة وفى الظروف البيئية المحيطة بها (الانسان ، رأس المال ، مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الاخرى) ، وستؤدى هذه التغيرات الثورية أو الجذرية الى زيادة فى الناتج القومى الذى يعتبر فى حد ذاته تغيرا طويل الامد .

* هو عملية اقتصادية يتم بموجبها حدوث تغيرات شتى فى عرض العوامل الانتاجية فى المجتمع (من رأس المال الى عمل الى تنظيم وإدارة الى ثروات طبيعية) ، وهو ـ فى الوقت ذاته ـ عملية تؤدى اى حدوث زيادات متلاحقة فى الطلب على السلع التى انتجتها عملية التنمية ذاتها ، وبحيث يسير كل من عرض العوامل الانتاجية والطلب على السلع المنتجة فى زيادات مستمرة متلاحقة .

* هو عملية اقتصادية تأخذ فى الاعتبار الزيادة التى تطرأ على الدخل القومى الحقيقى والتغيرات الخاصة التى تصاحب هذه الزيادة فى الرفاهية أو الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية .

* هو مقدار الزيادة الحقيقية التى تحدث فى صافى الناتج القومى فى مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة ، مع الاخذ فى الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج القومى وصافيه .

٣ ـ كذلك يستنتج من العرض السابق أن التنمية إنما تمثل ظاهرة إقتصادية لها مؤشرات قياس (مثل الدخل القومى الاجمالى والصافى أو الناتج القومى الاجمالى أو الصافى ، ... الخ) بصرف النظر عن طريقة تقدير أو حساب هذه المؤشرات واختلافها من دولة الى أخرى . وإنما وسيلة لتحقيق هدف (مثل الارتقاء بمستوى معيشة الفرد متمثلا فى متوسط دخله الحقيقى ، أو تحقيق قدر مناسب ومستمر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له ، ...... الخ) .

٤ ـ إن النمو يتمتع بدرجة أكبر من العفوية أو التلقائية ، بينما التنمية لا تتم الا بالقصدية ، أى لابد أن تكون مقصودة أو معنية (مخططة) . لذلك يمكن القول بأن الاخيرة أشمل وأعم من الأولى . (٣١)

٥ ـ ولأن التنمية الاقتصادية عملية لاتتم من فراغ او الى فراغ ولابواسطة فراغ كان من المنطقى ان تحدث هذه العملية وفى مكان معين وخلال زمن معين وبأدوات واساليب وطرق وفلسفات معينة . هذا المكان يسمى بالدولة او الدول النامية . وهذا الزمان يسمى بفترات التنمية أو بالمدى الزمنى لها (طويل ، متوسط ، قصير) ، وهذه الطرق والادوات والفلسفات تسمى بنظريات التنمية او بنظريات النمو الاقتصادى . فما هى الدول النامية ؟ .

٦ ـ دونما الدخول فى دوامة التعاريف المختلفة « للدول النامية » Developing Countries أو للدول الآخذة فى النمو « Growing Conuties » وكلاهما اصطلاحان مؤدبان لاصطلاح حقيقى واصلى واحد ، وهو « الدول المتخلفة » Backward Countries فان معظم الاقتصاديين متفقون على تم الدول النامية وإن اختلفت فيما بينها من حيث مستويات متوسط دخول الافراد او من حيث درجات التصنيع السائدة فيها او من حيث درجات ومستويات الرقى الاجتماعى والثقافى الموجودة عليها ، الا انها كلها تشترك مع بعضها البعض فى عدة سمات أو مظاهر او خصائص اقتصادية واجتماعية اساسية ، وهى :

التصنيع السائدة فيها او من حيث درجات ومستويات الرقى الاجتماعي والثقافى الموجودة عليها ، الا انها كلها تشترك مع بعضها البعض فى عدة سمات او مظاهر او خصائص اقتصادية و اجتماعية اساسية ، وهى :

ا ـ الاكتظاظ او الازدحام السكانى :

يتسم معظم الدول النامية بمعدلات زيادة طبيعية عالية وتعداد سكانى كبير وهو الامر الذى يؤدى الى زيادة معدلات الكثافة السكانية والى انخفاض المستوى الصحى وقلة نصيب الفرد ـ مقارنا بنظيره فى الدول الصناعية او المتقدمة ـ من الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وزيادة معدلات الوفيات خاصة بين الاطفال واختلال الهرم العمرى للسكان (إذ أن فئة سن ١٥ سنة تكون فى مجموعها حوالى ٤٠٪ من اجمالى السكان فى مقابل ٢٥٪ لنفس الفئة العمرية فى الدول المتقدمة)

وزيادة نسبة وحجم العمالة فى القطاع التقليدى والزراعى مما يؤدى الى حدوث البطالة الموسمية ، وكذلك الى قلة نصيب العامل الزراعى (بسبب ان عدداً كبيرا من هذه الدول تلعب الزراعة فيها الدور الاكبر فى تحقيق الناتج القومى بها) من الارض الزراعية .

(ب) درجة التخصص فى الصادرات :

تشتهر الدول النامية بأنها دول المحصول الواحد ، سواء اكان هذا المحصول زراعيا (كالقطن فى مصر والسودان والمطاط فى الملايو واندونيسا والسكر فى كوبا والبن فى اليمن والبرازيل .. الخ) او معدنيا (كالنحاس فى زامبيا وشيلى والفحم فى الهند وبولندا ، والغاز الطبيعى فى الجزائر ، والبترول فى ليبيا ودول الخليج والمكسيك .. الخ) (٣٢) هذا المحصول الواحد ـ واحيانا محصولين كما هو الحال فى البرازيل مع السكر والحديد مثلا ـ هو المكون الرئيسى لصادرات هذه الدول الى العالم الخارجى ، هذا وان تفاوتت نسبة هذا المكون الى جملة الانتاج منه بين الدول النامية

بعضها البعض . فبينما تصدر الهند نحو ٦٪ تقريبا من البترول نجد ان دولا اخرى تصدر ٧٠٪ منه واحيانا ما يقرب من ١٠٠٪ منه كما هو الحال فى بعض دول الخليج .

من هنا تتفق كل الدول النامية مع بعضها من كونها تتخصص فى تصدير محصول واحد او اثنين ـ هما فى اغلب الاحوال من الموارد الاولية او الخام او الموارد محدودة التصنيع ـ وان اختلفت مع بعضها البعض من حيث نسبة او درجة هذا التخصص .

ومن هنا ايضا تقع الخطورة الاقتصادية على هذه الدول من جراء اعتمادها الكلى اقتصاديا على هذا المحصول ، فهى من ناحية سريعة الالتقاط لاى عثرات اقتصادية تواجهها الدول المستوردة لهذا المحصول (وكلها تقريبا دول متقدمة) وهى من ناحية اخرى تتحمل بالفروق البالغة بين مستويات الاسعار التى تصدر بها هذه المادة الاولية (والتى هى بالقطع متدنية لكونها اسعار مادة اولية من ناحية ، ولكون المتحكم فى الاسعار التى تستورد بها الدول النامية احتياجاتها من السلع الصناعية الاستهلاكية او الانتاجية لزوم تنميتها من الدول المتقدمة (والتى هى بالقطع أسعار عالية لكونها اسعار المواد تامة الصنع)

(جـ) حجم ومستوى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى :

تتفاوت الدول النامية من حيث حجم ومستوى تدخل حكوماتها فى النشاط الاقتصادى القومى بها . فقد يكون هذا التدخل كاملا ومباشرا تمتلك فيه الدول كل وسائل الانتاج وتحدد فيه السياسة الاقتصادية العامة وادوار المشروعات واهدافها ، وقد يكون هذا التدخل بأسلوب غير مباشر تكتفى فيه الدولة بنوع من التوجيه والرقابة مستخدمة فى ذلك بعض ادوات السياسة النقدية أو المالية بحسب الاحوال .

ومن الاهمية بمكان فى هذا الصدد الاشارة الى انه حتى فى الدول الرأسمالية القحة يكون للدولة دور فى ادارة وتوجيه اقتصادها الكلى باستخدام بعض ادوات من السياستين النقدية والمالية ، لأن نظام السوق

الحر وآلياته ليس بالنظام الكامل الشافى من كل داء ومرض فى كل وقت ومكان . كما وان حكومات هذه الدول تجد نفسها مضطرة للتدخل والاضطلاع بمسئولياتها كاملة فى بعض الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التى يحجم القطاع الخاص - بحكم طبيعتها وطبيعته - عن دخولها (مثل أنشطة البنية الاساسية ، والأمن الداخلى والخارجى .. الخ)

وعلى أية حال فإن التشابه بين الانشطة الاقتصادية التى تقوم بها حكومات الدول النامية اكثر من الاختلاف ، واذا كان هناك بعض الاختلاف بين الانشطة الاقتصادية التى تقوم بها بعض حكومات هذه الدول التى تتسم بطبيعة النظام الرأسمالى ونظيرتها التى تحولت فى آونة سابقة الى النظام الاشتراكى ، انما كان يرجع اساسا الى الاختلافات العقائدية او الايديولوجية . تلك الاختلافات حتى ، التى بدأت فى الذوبان السريع فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ بفعل فورات التغيير التى حدثت فى اوروبا الشرقية وعلى رأسها ما كان يسمى قبلا بالاتحاد السوفيتى .

ومنذ ذلك الحين ، اصبح كم ومستوى الحرية الاقتصادية والتحول الى النظام الحر هما الطابعان الغالبان على معظم دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية .

٦ - معنى ما سبق اذن ان للتخلف الاقتصادى سمات او خصائص يكفى ان تنطبق واحدة منها على الاقل حتى تعد الدولة نامية ، بينما يجب الا تنطبق جميعها معا حتى تعد الدولة متقدمة اقتصاديا .

٧ - وعن الفترة الزمنية التى تحدث فيها عملية التنمية الاقتصادية فهى حتما اقل من تلك التى يحدث فيها النمو الاقتصادى (والذى قد يستمر لقرون وفقا لبعض النظريات الخاصة بالمراحل) . وهذه الفترة يمكن تقييمها الى آجال قصيرة ، متوسطة ، طويلة . ويتحدد المدى الزمنى لكل فترة منها وفقا لطبيعة اهداف التنمية ذاتها ومدى شموليتها ، وطموحاتها وظروف واقعها . الا ان هذا لا يمنع القول من ضرورة ان تكون هذه الفترة غير طويلة الى ذلك الزمن الذى يجعل اهداف التنمية تجنى بواسطة أجيال أخرى لاحقة للاحقة ، وكذلك الا

تكون من القصر بحيث لايتحقق من هذه الاهداف قدر معادل لحجم ونوعيات المعاناة او التضحية .

لذلك فقد حدد الاقتصاديون للفترة الطويلة مدى يتراوح بين ١٠ ـ ٢٠ سنة ، وللفترة المتوسطة مدى يترواح بين ٥ ـ ٧ سنوات ، اما الفترة القصيرة فهى سنوية بطبيعتها . ثم يعاد تكرار هذه الفترات حتى تنتهى بالكامل عملية التنمية ويصل المجتمع الى مرحلة النمو الاقتصادى .

٨ ـ ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تترك للصدفة او العشوائية او التلقائية لأنها عملية مقصودة ، وبالتالى يجب ان تكون مخططة . اى ان التنمية لن تتم ـ حتى لاندور فى فلك دوامة التجربة والخطأ ـ إلا من خلال خطة قومية شاملة ، تقع فى ثلاث مراحل رئيسية هى : ـ

(أ) مرحلة تقدير الامكانيات القومية .

(ب) مرحلة تحديد الاهداف القومية .

(جـ) مرحلة الاختيار الاقتصادى لكل من المشروعات (البدائل الاستثمارية ، القطاعات الاقتصادية ، الانشطة الانتاجية) ، ولأساليب وطرق الانتاج المستخدمة (الفن الانتاجى) .

٩ ـ ان التنمية الاقتصادية جزء من كل ، وبالتالى لا يمكن ان تتم الا من خلال بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ملائمة ومعدة لدعمها وتأييدها تنصهر كلها فى عناصر ثلاثة هى :

(أ) هدف التنمية (زيادة الدخل القومى والفردى الحقيقى ، إحداث تغيير هيكلى او بنيانى ، إقامة قاعدة صناعية ، ... الخ) وهذه امور لا يملك أمر تقريرها النهائى الا السلطة السياسية المعنية .

(ب) طريقة تحقيق هذا الهدف وهى التى يحددها الفكر الاقتصادى السائد او المتبع فى المجتمع ، والذى بدوره يتحدد بواسطة الخبراء الاقتصاديين فيه (النظرية او الفلسفة الاقتصادية السائدة)

(جـ) ترجمة هذه النظرية او الفلسفة الاقتصادية الى مجموعة من الاستراتيجيات ثم السياسات ثم الخطط ثم البرامج .. وهكذا حتى نصل الى الاجراءات . تنفذ ما سبق ان ذكرناه فى النتيجة رقم (٨) السابقة .

• ـ بذلك يتضح ان النظرية (الفكر) هو المعيار الفيصل فى نجاح او فشل اى تنمية اقتصادية او اجتماعية ، فمنها تصاغ الاستراتيجية وبالاخيرة يتحقق الهدف . ومعنى هذا انه اذا صلح الفكر صلحت نتيجته ، وبالتالى تحققت التنمية .

ثانيا : نتائج خاصة بنظريات النمو والتنمية الاقتصادية المعروضة فى هذا البحث :

١ ـ إن هذه النظريات بوصفها مدارس اقتصادية ، ما هى فى الواقع الا افكار انسانية جاءت من اناس يعيشون فى أماكن وازمنة محددة ومتفرقة . وبالتالى لم تأت من مكان واحد ولا فى زمان واحد . وهو الامر الذى بدوره يعنى ان الفكر الانسانى ليس له وطن بخاصيته ولازمان بعينه .

٢ ـ إنه ما من نظرية جاءت فى مرحلة زمنية لاحقة ، الا وهدمت جزءا ـ او كل ـ من نظرية او اكثر سبقتها فى مرحلة او مراحل زمنية سابقة عليها . وهو الامر الذى يعنى ان الفكر الانسانى (مهما أوتى من قدرات ومستوى ذكاء ، او من قدرات مادية ، أو من ادوات ووسائل ومناهج بحث .. الخ) ما هو فى نهاية الامر الا فكر قاصر ومحدود أو ناقص ، اى انه لا يمكن ان يتصف بالكمال المطلق (نسبى الصحة)

٣ ـ إن كل نظرية من هذه النظريات ، ما كانت فى حقيقتها . الا صدى او انعكاسا للظروف المكانية والزمانية (وبالتالى المشكلات) التى تعيش فيها . ولان هذه الظروف المكانية والزمانية تختلف عن بعضها البعض (فالمكان الواحد يختلف باختلاف الزمان ، وكذلك فالزمان الواحد يختلف باختلاف المكان) ، لذلك فشلت كل هذه المدارس الفكرية ـ فى

خلال فترة من الزمن امتدت نحو ثلاثة قرون ـ فى ان تقدم ولو حتى نظرية واحدة صالحة للتطبيق فى كل الأزمنة والاماكن ـ وهو الامر الذى جعلها نماذج اقتصادية اكثر منها نظريات اقتصادية تحليلية فى النمو او التنمية الاقتصادية .

٤ ـ إن هذه النظريات او المدارس الاقتصادية ، كان هدفها الظاهرى هو تحقيق النمو او التنمية الاقتصادية ، بينما كان هدفها الحقيقى هو اما الدفاع عن ـ او الهجوم على ـ فكر (نظرية) معين سابق عليها ـ فهناك مدارس ظهرت لعلاج أوجه النقص فى مدارس اخرى سابقة عليها . كما هو الحال فى المدرسة النيوكلاسيكية بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية ، وكذلك مع المدرسة النيوكينزية بالنسبة للمدرسة الكينزية ، هذا فيما يتعلق بالدفاع . وكما هو الحال فى المدارس الاشتراكية او الماركسية بالنسبة للمدارس الرأسمالية التجارية او الصناعية ، هذا فيما يتعلق بالهجوم . مما يعنى ان الفكر الانسانى الذى يقف وراء كل مدرسة من هذه المدارس لم يكن فكرا مجردا او محايدا ، وبالتالى كان من الاجدر اجتنابه نسبيا وليس اتباعه كليا .

من العرض السابق لمحتويات هذا الفصل ، تتضح ضرورة قبول الفرض الاول من فروض هذه الدراسة . وهو الفرض القائل بنسبية صحة النظريات الوضعية الخاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية ، سواء أكان ذلك لأسباب تتعلق بالزمان او بالمكان او بالفكر المنظر ذاته او بالغرض المرجى تحقيقه من التنظير ، او من كل هذا فى نفس الوقت ..

فهل هناك من بديل لفكر اقتصادى آخر ؟

فاذا كان هناك هذا البديل ، فما هو ؟

او لنقل من هو ؟ !



● الفصل الثانى ●

هـــو !

● هو ! من هو ؟ ! الله الواحد الأحد . هو العليم الخبير . هو الحكيم .. هو رب كل شيء . هو الأول بلا ابتداء ، وهو الآخر بلا انتهاء . رب الارباب . رب كل النظم السياسية والاجتماعية .. والأهم (في مجال بحثنا هذا) النظم أو النظام أو المنظومة الاقتصادية الإسلامية .

فبعد أن عرضنا في الفصل الأول لـ « هم » أي للمدارس الاقتصادية الوضعية فيما يتعلق بمضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، يأتي الآن دور الحديث عن ظاهرة النمو أو التنمية الاقتصادية في المدرسة الاسلامية ، ودورها في تحقيقها لأي مجتمع اسلامي . هذا مع تسليمنا المبدئي بإمكانية وجود اختلافات بين المجتمعات الاسلامية المعاصرة ـ وهذا أمر طبيعي ـ الا أن هذه الاختلافات والفروق ستكون حتما أقل من نظائرها الموجودة حاليا بين المجتمعات غير الاسلامية .

ويقتضي مبدأ الحيدة العلمية أن نعرض لقضية النمو والتنمية الاقتصادية في المدرسة الإسلامية من خلال نفس النقاط الرئيسية الأربعة التي كنا نعرض من خلالها الفكر الاقتصادي لدى المدارس الوضعية المختلفة ، وهي :

(١) تطور الفكر الاقتصادي الاسلامي .

(٢) الفروض القائم عليها هذا الفكر .

(٣) تتابعية النظام الاقتصادي الاسلامي .

(٤) تقدير المدرسة الاقتصادية في الاسلام .

وفيما يلي نعرض لكل من هذه النقاط بشيء من الايضاح .

تطور الفكر الاقتصادى الاسلامى

(١) التعريف بالفكر الاقتصادى الاسلامى :

(أ) سبق القول بأن الفكر الاقتصادى - فى أى مرحلة تاريخية وفى أى بيئة خرج منها - إنما يهتم بكشف وتحديد القوانين والعلاقات التى تحيط الظواهر الاقتصادية واتباع سياسة معينة للوصول الى الهدف الاقتصادى فى ضوء مذهب أو فلسفة تمثل اطار هذا الفكر . (٣٣)

(ب) ويتبين من ذلك أن الفكر الاقتصادى يستند على نواح يجب التمييز بينها بوضوح : - (٣٤)

١ - فأما الناحية الاولى فهى التحليل الاقتصادى ويقصد به تلك الدراسة التى تهدف الى الكشف عن القوانين والروابط التى تحكم العلاقات والظواهر الاقتصاد المختلفة ، والتى تهدف كذلك الى تحديد التأثير الذى يباشره كل عامل من العوامل التى تبينها تلك القوانين على العلاقة أو الظاهرة موضوع البحث .

ومن أمثلة التحليل الاقتصادى دراسة الأثمان وكيفية تحديدها .. ويكون علم الاقتصاد فى هذه الناحية إقتصادا تقريريا .

٢ - أما الناحية الثانية فهى السياسة الاقتصادية التى تدرس خير السبل والوسائل التى يجب ان تتبع للوصول الى هدف معين أو غاية محددة (هى فى مجال دراستنا هذه التنمية الاقتصادية) . ومن أمثلة السياسات : السياسة التجارية التى اتبعتها انجلترا لتحقيق هدف زيادة الذهب والفضة لديها ، أو السياسة الاشتراكية أو الكينزية .. الخ ما سبق ان عرضناه . ويكون علم الاقتصاد فى هذه الناحية إقتصادا وتقديرا .

٣ ـ هذا فى حين ان الناحية الثالثة من الفكر الاقتصادى هى « الايديولوجية الاقتصادية » والتى فيها يترجم اسباب التفضيل لأيديولوجية معينة ولتكن الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية .. الخ .وليست نظم الاصلاح المختلفة التى نادى بها كثير من الفلاسفة والمفكرين سوى صور من المواقف الايديولوجية الخاصة بهم .

(جـ) معنى هذا ، أن دراسة التاريخ لأى فكر اقتصادى انما تتضمن ثلاثة جوانب هى : جانب التحليل الاقتصادى لهذا الفكر (وهو جانب التنظير أو النظرية ، فيقال النظرية الكلاسيكية ، النيوكلاسيكية ، الكينزية ، الاشتراكية ، ... الخ) ، وجانب ترجمة هذه النظرية الى سياسة اقتصادية قابلة للتطبيق العلمى (وهو الجانب الذى فيه يثبت بالتطبيق صحة أو عدم صحة النظرية . وهذا هو الجانب الذى فيه يقال : سياسة التجاريين ، سياسة الطبيعيين ، السياسة الكينزية ... الخ) ، ثم جانب الايديولوجية والذى يعتبر بمثابة البيئة أو المناخ العام الذى تعيش فيه النظرية (الجانب الأول) وتعمل فى ظله السياسة الاقتصادية (الجانب الثانى) . ويميل كل الاقتصاديين الوضعيين الى تسمية الجانب الثالث بالمذهبية نسبة الى المذهب الاقتصادى ، بينما هناك فريق آخر من الاقتصاديين (٣٥) (والباحث واحد منهم) يرون ضرورة التفرقة بين الايديولوجية والمذهبية لأسباب سيأتى ذكرها فيما بعد .

(د) من ذلك يمكن صياغة التعريفات الاربعة التالية لمكونات هذه الجوانب الثلاثة من الفكر الاقتصادى وهى :

١ ـ **النظرية** : Theory

* هى مجموعة من الفروض التى لايشترط ان تكون صحيحة ، فاذا ثبتت صحتها اصبحت قانونا علميا .

* هى مجموعة من القوانين العامة ذات الطابع العلمى القادرة على تفسير الظواهر العامة فى مجال معين (٣٦) .

٢ ـ **السياسة** : Policy

* هي مجموعة الاجراءات الخاصة بتغيير عدد من الادوات والوسائل التى تسمح بتحقيق مجموعة من الاهداف المحددة سلفا .

* هى مجموعة من الخطط والبرامج الانشائية والاصلاحية التى يحقق تنفيذها اهدافا معينة .

٣ ـ **الايديولوجية** Ideology

* وضع النظريات بطريقة حالة أو غير عملية (٣٧)

* مجموعة من المفاهيم فى موضوع الحياة أو الثقافة البشرية والموضوعة لمناصرة نظام أو معتقد معين .

٤ ـ **المذهب** Doctrine

* بالمعنى الوضعى (وعندئذ يترادف مع لفظة ايديولوجية) ، يقصد به الفلسفة التى يتبناها المجتمع لتكون هادية لمسيرته الى تطور وتطوير كل جوانب حياته (السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، .. الخ) او هو الاسلوب او الطريقة التى يفضل المجتمع ان يعيش على اساسها وفقا للمكونات المنهجية والمبادىء العامة التى تحكم هذه الطريقة أو هذا الاسلوب ، والتى بدورها تعتمد على التصورين الفلسفى والاخلاقى السائدين فى هذا المجتمع .

* بالمعنى الدينى (Religious) اى الإسلامى ، فهو مجموعة القيم والأصول والمبادىء التى وضعها الله سبحانه وتعالى ، كى تنتهجها وتسير عليها كل المجتمعات الإسلامية الحقة .

(هـ) من السابق يتضح ان النظام الاقتصادى الإسلامى لايمكن ان يكون نظرية تخضع لاحتمالات الصحة والخطأ ، كما لايمكن ايضا ان يكون ايديولوجية او مذهبية بالمفهوم الوضعى ، لانها عندئذ تخضع لاختلافات الزمان والمكان وللأهواء الشخصية . لذلك فهذا النظام لايمكن ان ينبثق الا عن « مذهب » ، هو المذهب الإسلامى ، فيقال « المذهب الاقتصادى الإسلامى » « أو النظام الاقتصادى الإسلامى » وعندئذ يكتسب عدة سمات وخصائص هامة ، هى :

١ ـ أنه مطروح من إرادة عليا منزهة عن الخطأ أو النسيان أو السهو ، مما يضفى عليه نهائية الفكر والإرادة .

٢ ـ إن هذه الإرادة العليا بمثابة العقل الخالق أو الفعال ، الذى يضع للمجتمع ـ المسلم ـ مجموعة الضوابط والقواعد العامة لاداء هذا المجتمع جملة وافرادا :

٣ ـ إن هذا المجتمع ـ ككل أوكأفراد ـ يكون عندئذ بمثابة العقل المخلوق او المنفعل (والذى هو بطبيعته ناقص مهما أوتى من قدرة وذكاء وأدوات وغيرها) ، والذى يقع على كاهله تطبيق هذه الضوابط والقواعد العامة من خلال النظريات أو السياسات التى يبتدعها هذا العقل المنفعل لتمكنه فى النهاية من تحقيق الهدف الاصلى الموضوعة من اجله هذه الضوابط والقواعد الا وهو سعادة الانسان فى الدارين الاولى والآخرة .

٤ ـ معنى ماسبق ان السياسة الاقتصادية التى يضعها المسلمون فى مجتمع ما (والتى بدورها تعكس فكرا نظريا) من الممكن ان تتصف بالخطأ أو عدم الصحة (نتيجة لعدم فهمهم الكامل فى ذلك الوقت لجزئية معينة فى الدين الاسلامى) لأى نقص مرجعه لطبيعة العقل الانسانى .

٢ ـ مراحل تطور الفكر الاقتصادى الإسلامى :

(أ) يتمثل الدور الرائد للفكر الاقتصادى الإسلامى فى مجرى تطور الأفكار الاقتصادية ضمن مسار المجتمع الإنسانى نحو التقدم الاقتصادى والنضج الحضارى فى مظهرين : ـ

١ ـ السبق الزمنى للملامح الحضارية فى الاقتصاد الإسلامى :

ويقصد به سبق الفكر الاسلامى الذى ولد مع ظهور الاسلام فى أواخر القرن السادس الميلادى على مدارس الفكر الاقتصادى التى عرفت بعد هذا التاريخ حتى بداية نشأة علم الاقتصاد كعلم مستقل فى منتصف القرن السابع عشر الميلادى وما بعده ويرى الباحث ان هذا التحفظ ضرورى عندما يتناول آراء المفكرين الاسلاميين

الاقتصادية والتى لم تكن بشكل منفصل بل كانت فى اطار دراسات اخرى مثل آراء « ابن خلدون » الاقتصادية والتى وردت فى كتابه المقدمة .

وباستعراض الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى . الفترة فى القرن الخامس الميلادى حتى القرن الخامس عشر ، وسيطرة الكنيسة الفكرية عليه ، بالاضافة الى دراسة الفكر الاقتصادى للتجاريين والطبيعيين وما يعتريه من أوجه نقص .. الخ) تلك المدارس التى سبق عرضها ، يتأكد لنا ان آراء المفكرين المسلمين من المنطلق الاقتصادى قد سبقت النظريات والافكار المشار اليها سابقا بزمن بعيد قد مثلت نضجا حضاريا ينبثق عن شريعة الاسلام ونظامه الاقتصادى القويم (٣٨)

٢ ـ الآراء الاقتصادية لبعض المفكرين المسلمين القدامى :

من هؤلاء المفكرين على سبيل المثال لا الحصر وبترتيب زمنى حسب وفاة كل منهم :

ابو يوسف الحنفى	٧٩٨ م	(٢١٨ هـ)	الخراج
محمد الشيبانى	٨٠٤ م	(٢٢٤ هـ)	الكسب
يحيى آدم القرشى	٨١٨ م	(٢٣٨ هـ)	الخراج
ابن حزم	١٠٦٤ م	(٤٥٦ هـ)	المحلى
ابن تيمية	١٣٢٨	(٧٤٨ هـ)	الامر بالمعروف والنهى عن المنكر
ابن خلدون	١٤٠٦	(٤٢٦ هـ)	(المقدمة)
	١٤٢١	(٨٤١ هـ)	الفلاكه والمفلكون

(ب) الا ان حركة محاولة تطوير الفكر الاقتصادى وتصعيده كى يشرف بالاقتراب من الاسلام لم تتوقف عند هؤلاء المفكرين ، بل امتدت ـ كعادة الانسان دائما عندما يسلك الطريق غير الصحيح ـ على مدى العصور التالية ، لتشمل دراسات وبحوثا متعددة ومتنوعة فى شتى

مجالات المعرفة والعلوم (سياسية ، اقتصادية ، اداريـة ، اجتماعية ، طبيعية ، طبية ،...) حاول كل منها وضع نظرية لتفسير الظواهر الطبيعية او الاجتماعية على ضوء الشريعة الاسلامية الثابتة الصحة فى كل زمان ومكان . حتى لقد أصبحنا نرى الآن جامعات ومعاهد تحمل المسمى الاسلامى للبحث والدراسات وتلقين العلم فى شتى مجالات العلوم والمعرفة على امل ومحاولة التوصل الى استقرار مادى وروحى افضل للانسان المسلم (بوصفه الهدف الاسمى الذى يجب ان تسعى اليه اى تنمية اقتصادية فى أى مكان او زمان) .



الفروض (السمات والخصائص)
القائم عليها المذهب الاقتصادى الاسلامى

حدد الباحثون الاقتصاديون عددا من الخصائص التى يتميز بها الاقتصاد الاسلامى عن الاقتصاد الوضعى ، هادفين من ذلك الكشف عن الأسس الصحيحة من الكتاب والسنة اصلا وما يتبع هذه الاسس من التطبيقات العلمية ورعاية اهدافها ومقاصدها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المسلم وتحقيق مستوى معيشى كريم لكل من يعيش فى كنفه وأيضا المعرفة التفصيلية لأصول المعاملات الاسلامية وما انتهت اليه مناهج الاقتصاد الاسلامى فى هذه القضايا من الاباحة او المنع .

وهكذا فان هذه الخصائص اذ تتأصل اساسا بالعقيدة من جهة ، وبمعرفة احكام الله وسنة نبيه من جهة اخرى فانه لايمكن تصور اقتصاد اسلامى متميز ومستقل بدونها وهذه الخصائص هى (٣٩) :-

١ - الاستخلاف .
٢ - ارتباط الاقتصاد الاسلامى بمنهجية التشريع والاخلاق فى الاسلام .
٣ - توازن الروح والمادة فى الاسلام .
٤ - انسجام مصلحة الفرد والجماعة فى الاسلام .
٥ - ترشيد الاستهلاك .
٦ - ترشيد الاستثمار .
٧ - اسلوب اشباع الحاجات .
٨ - أن المشكلة الحقيقية ليست هى ندرة (الموارد) النسبية .
٩ - احترام العمل .
١٠ - ايتاء الزكاة .
١١ - تحريم الربا .

وفيما يلى يعرض الباحث لكل من هذه الخصائص بشىء من التفصيل .

الخاصية الأولى : الاستخلاف

وضح القرآن الكريم خاصية الاستخلاف فى كثير من آياته الكريمة مثل .
(واذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة) البقرة آية (٣٠) .

« إنا عرضنا الأمانة على السماوات والارض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا » الأحزاب آية (٧٢) .

« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » الحديد آية (٧) .

فالله سبحانه وتعالى جعل هدف وجود الانسان فى الارض هو الخلافة وعلى هذا كان للانسان الحرية ـ تفسير الامانة فى الاية الثانية ـ حتى يتمكن من تحقيق الخلافة من خلال طاعة الله سبحانه وتعالى فالله سبحانه يريد ان تكون الطاعة عن اختيار وليست جبرا .

كما أنه من الوجوه التى تتحقق فيها طاعة الله إنفاق المال والاصل ان هذا المال (سواء أكان نقدا او سلعة او عنصرا انتاجيا) ملك لله سبحانه وتعالى وان الانسان مستخلف من الله عليه بتسخيره سبحانه وتعالى له .

وهذه الخاصية تثبت فى جميع جزئيات الاقتصاد الاسلامى ، ولا وجود لها فى الاقتصاد الوضعى سواء المذهب الرأسمالى او الماركسى لان الدين مفصول عن الحياة المدنية عندهم عمدا كمنطق علمى لايقبل الجدل .

الخاصية الثانية : ارتباط الاقتصاد الاسلامى بمنهجية التشريع والأخلاق فى الإسلام

الأسلام منهج متكامل للحياة الانسانية ، ووفق هذه القاعدة فإن الاقتصاد الاسلامى جزء لايتجزأ من الاسلام . بمعنى ان المنهاج الاصلاحى للاقتصاد من وجهة نظر المسلم يجب ان يتحرر من عمليات الترقيع والخلط فى الوسائل التى توصله الى رضوان الله فمثلا المسلم الذى اختار النظام الرأسمالى فإنه يصطدم ببعض الاصول الطبيعية لهذا النظام مثل الربا . « سعر الفائدة » ونظرا لعلمه بتحريم الربا فى الاسلام فإنه يحاول ان يخلص النظام الرأسمالى

من الربا وهو فى هذه الحالة مثل رجل يسعى لتخليص روح من جسد ثم يتوقع ان تستمر الحياة فى هذا الجسد !! .

لذلك ولدراسة الفكر الاقتصادى فى الاسلام فإن نقطة الانطلاق يجب ان تبدأ من دائرة العقيدة او من دائرة المعطيات الاسلامية التى تعكس وجهة نظر الاسلام فى تفسير الاشياء على ضوء النظرة العامة التى توضحها العقيدة وتحددها .

ولايجب ان تكون نقطة الانطلاق فى هذا السبيل من مسلمة غربية مع التسليم بأن هذا لايعنى بأى حال من الاحوال عدم الاستفادة من الخبرات العلمية المتراكمة لدى اصحاب هذه الخبرات (المذاهب الاقتصادية) .

الخاصية الثالثة : توازن الروح والمادة فى الإسلام (٤٠)

كما رأينا فإن الاقتصاد الوضعى بكل مذاهبه انما يهتم اولا بالمادة واضعا الإشباع الروحى والمعنوى فى مراتب تالية اقل اهمية فيكون بذلك كمن يسير على قدم واحدة فى سبيله لتحقيق الرفاهية للانسان (التى هى الهدف الاخير لأى نمو او تنمية اقتصادية) . فى حين ان الاقتصاد الاسلامى يعقد مواءمة وتناسقا عجيبا بين المادة والروح ويمكن ان نستشف هذه الخاصية من الآيات القرآنية ومن أحاديث الرسول ﷺ . (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) البقرة آية (٣)

(الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار) آل عمران آية (١٧)

وتربط الآيتان الكريمتان متطلبات الروح (الايمان ، الصلاة ، الصبر ، الصدق ، القنوت ، الاستغفار) بمتطلبات المادة (الانفاق) ربطا متساويا ومستويا فى نفس الوقت .

وكما فى حديث الرسول (ﷺ) « بنى الاسلام على خمس ... » نجد ان الزكاة كعنصر خاص بالمادة يسبقه ركنان هما الشهادتان والصلاة ، ويليه ركنان هما الصوم والحج وهذا تؤيده الآية الكريمة القائلة :

(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله) الجمعة آية (١٠)

الخاصية الرابعة : إنسجام مصلحة الفرد والجماعة فى الإسلام (٤١).

يهتم الاسلام بالمصلحة الاقتصادية لسائر المجموعات الانسانية دون حيف على طرف منها او المحاباة لطرف فلا مصلحة للفرد تهدر باسم مصلحة الجماعة كما فى النظام الاشتراكى ولا مصلحة للجماعة تهدر باسم مصلحة الفرد وحريته كما فى النظام الرأسمالى ، على النحو الذى سبق ان رأيناه فى كل من النظامين .

والسبب فى ذلك ان شرعية الاقتصاد الاسلامى كانت من فيض الخالق الذى يرعى مصالح الكل رعاية موضوعية وحقيقية منزهة عن الهوى والغرض .

الخاصية الخامسة : ترشيد الاستهلاك

يعمل الاسلام على تكوين سلوك اقتصادى ايجابى ورشيد عند المسلمين خاص بأنماط الاستهلاك مع ربط هذا السلوك بطاعة الله . ويظهر هذا فى الامر بالاعتدال فى الانفاق وايضا صيانة المال ومن تعريضه للسفاهة . ويؤكد هذين المعنيين الآيتان الكريمتان :ـ

« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » الفرقان آية (٦٧)

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما » النساء آية (٥)

وبالنظر الى الاقتصاد الوضعى نجد ان الرأسمالية تترك العنان لافرادها يتصرفون فى أموالهم كيفما شاءوا . بينما الاشتراكية لاتبقى للفرد اى حق فى الاختيار لأنه يفقد أصلا حق التملك .

فى حين نجد ان الاسلام يضع بذرة الرشد فى قلب كل مسلم بينما يمكن المسلم من الناحية الاعتبارية من التمتع كما يريد بماله الحلال .

« قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق . قل هى للذين أمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة » الأعراف آية (٣٢)

وباللفظة الاقتصادية المعاصرة (الانفاق الاستهلاكى) نرى ان الاسلام يرشد هذا الانفاق فى المجتمع الاسلامى الحق (٤٢) وفقا للمنهجية (النموذج) التالية :

١ ـ يتم اولا توفير الاحتياجات الاساسية للفرد والمجتمع ، وهى السلع الضرورية التى يتم بها حفظ الحياة وأداء الواجبات وتحقيق أمن المجتمع

كما أوجب تعاون أفراد المجتمع جميعهم فى توفيرها .

يقول الله تعالى :

« علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون فى الارض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقرءوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا ، وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا واستغفروا الله إن الله غفور رحيم » المزمل آية (٢٠)

يقول رسول الله (ﷺ)
« أيما أهل عرض أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » (رواه أحمد)

وأيضا : ان الأشعريين اذا ارملوا فى الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة

جعلوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى اناء واحد بالسوية فهم منى وأنا منهم . » (رواه البخارى)

٢ ـ يلى ذلك توفير الاحتياجات الضرورية للفرد والمجتمع وتشمل كل ما من شأنه تيسير أعباء الحياة . ويجب أيضا توفيرها لكل افراد المجتمع الاسلامى ، سواء من خلال الزكاة أو موارد أخرى .

يقول تعالى : ـ

" لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله . لايكلف الله نفسا الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا "

الطلاق آية (٧)

ويقول أيضا :

" يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا "

ويقول الرسول (ص) :

" من سعادة المرء المسكن الواسع والجار الصالح والمركب الهنيء "

(رواه البخارى فى أدب المقرر)

٣ ـ ثم تقع الكماليات فى المرتبة الثالثة ، وهى التى تدخل الجمال والمتعة على الحياة الانسانية دون اسراف او ترف على أن يكون استهلاك الفرد المسلم منها بالقدر الذى يتفق مع دخله وبدون تأثير على انتاج الضروريات اللازمة للمجتمع .

يقول تعالى :

" قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة . كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون "

الأعراف آية (٣٢)

ويقول عز وجل :

« وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولاتبغ الفساد فى الأرض إن الله لايحب المفسدين "

القصص آية (٧٧)

وقال رسول الله (ص)

" ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده "

(رواه الترمذى)

٤ ـ وفى نفس الوقت منع الاسلام الاسراف ، وهو ما زاد على امكانيات الفرد وموارده ولم يناسب ظروف المجتمع ولايحقق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل .

يقول تعالى :

" وكلوا واشربوا ولاتسرفوا انه لايحب المسرفين "

الاعراف آيه (٣١)

ويقول أيضا :

" ولاتطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون فى الارض ولايصلحون "

الشعراء الآيتان ١٥١ ، ١٥٢

ويقول الرسول (ص) :

« الدنيا خضرة حلوة فمن أخذها بحقها بارك الله له فيها ورب متخوض فيما اشتهت نفسه ليس له يوم القيامة الا النار "

(رواه البيهقى)

٥ ـ كما حرم الاسلام السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع حيث تؤدى الى تبديد الموارد بلا منفعة فلا مكان فى اقتصاد اسلامى لملهى ليلى او مصنع خمور .

يقول تعالى :

" ياأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون "

المائدة آية (٣)

ويقول عز وجل :

" يامرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والاغلال التى كانت عليهم "

الأعراف آية (١٥٧)

الخاصية السادسة : ترشيد الاستثمار

رأينا ان المسلم يرشد انفاقه واستهلاكه تبعا للخصائص السابقة ونأتى فى هذه الخاصية لتوضيح كيفية التصرف بالمال الفائض ان وجد بأن يوجه هذا

المال الى الاستثمار فى المجتمع ويتحقق هذا من تحريم اكتناز الاموال واعتبارها جريمة نكراء تستوجب أشد العقاب .

(يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ماكنتم تكنزون)

التوبة آية ٣٥

وبينما حار الاقتصاديون الوضعيون بمدارسهم المختلفة (تقليدية وكينزية على وجه الخصوص) كما سبق ان رأينا ، فى كيفية تحقيق التوازن بين الادخار (مصدر الاستثمار الوحيد) والاستثمار لدرجة ان البعض منهم (التقليديون) إفترضوا توازنهما . نجد ان النظام الاقتصادى الاسلامى قد حل هذه المشكلة من خلال طريقين (نموذجين) متكاملين ، هما :

النموذج الاول : ضمان تحقيق الاستثمار عن طريق عدم الاكتناز (توفير المدخرات)

ويقصد به توفير القدر الكافى من المدخرات (عدم الاكتناز) اللازمة لدعم القدرة المالية (الاستثمارية) للمجتمع المسلم وبالتالى لتحقيق تنميته ثم نموه الاقتصادى بصورة مستمرة ، عن طريق الموازنة بين الانفاق الاستهلاكى والادخار .

١ ـ وفى هذا الصدد يقول القرآن الكريم :

" ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولاتبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا "

الإسراء آية (٢٩)

٢ ـ إلغاء وتحريم الاكتناز :

يقول الله تعالى :

" والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ـ يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ماكنتم تكنزون "

التوبة الآيات ٣٤ ، ٣٥

٣ ـ وعن سعد بن أبى وقاص قال : قال يارسول الله أوصى بمالى كله ، قال لا ، قلت فالشطر ، قال لا ، قلت الثلث ، قال فالثلث والثلث كثير ، انك ان تدع ورثتك اغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس فى أيديهم وإنك مهما أنفقت فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها الى فم امرأتك "

(متفق عليه)

٤ ـ ان فرض الزكاة على اصل الاموال (والتى ستناقش بصورة اوضح عند عرض الخاصية العاشرة) لاشك سيؤدى الى تحبيذ المسلم (بوصفة رجلا رشيدا) الى تفضيل توجيه امواله الى الاستثمار (والذى بدوره سيؤدى الى زيادتها وتثميرها) عن اكتنازها (دون تشغيل او تثمير) فتكون عرضة للنقصان (بسبب دفع الزكاة)

٥ ـ تحريم الفائدة على رأس المال (الخاصية الحادية عشرة) سيجعل من الاستثمار (فى صور اخرى غير الفائدة) بديلا مناسبا (من ناحية الثواب والعقاب الاسلاميين) للمسلم كى يدخل فيه بدلا من إقراضها بالربا .

النموذج الثانى : تحديد القيم والمعايير الاسلامية الخاصة بتقييم المشروعات .

(البدائل) الاستثمارية :

يشجع الاسلام الاستثمار بسبل عديدة لعل من أهمها جانب فى الانفاق الاستهلاكى على النفس وعلى منافع المجتمع ، كما يمنع الاسلام الاكتناز ويحرم سعر الفائدة على رأس المال ويفرض الزكاة على المال المدخر الذى لايجد طريقه الى الاستثمار وذلك بهدف تساوى الادخار مع الاستثمار وتعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى لتحقيق التوزان العام (بوصفه هدفا مرحليا للتنمية الاقتصادية)

واهم القواعد المباشرة والعائد الاجتماعى هى :

(١) تحديد العائد المباشر والعائد الاجتماعى :

إن السعى فى تحقيق العائد المباشر من الانفاق لايعنى قصر أوجه النشاط الاقتصادى على هذا العائد فقط . بل ان الاسلام يدفع افراده لأنشطة متعددة فيها منفعة للمجتمع الى جانب منفعة الفرد ، او قد تقتصر المنفعة على المجتمع فقط ومع ذلك يرغب الاسلام فيها ابتغاء ثواب الله ورضاه .

قال رسول الله (ص) :
" ما من مسلم يغرس غرسا او يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان الا كان له صدقة "

(رواه البخارى)

٢ ـ تحديد اولويات الاستثمار (الانتاج) .

تتحدد أولويات الانتاج والاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى طبقا لمحددات الانفاق الاستهلاكى فى المجتمعات (والتى سبق الحديث عنها) وعلى هذا فان الاستثمار يتجه اولا الى الضروريات ثم شبه الضروريات ثم الكماليات (على النحو السابق عرضه فى الخاصية الخامسة) ، وبهذا يكون هيكل الانتاج وهيكل الاستهلاك سواء بسواء وفى نفس الاتجاه .

٣ ـ توفير الضمانات والحوافز اللازمة للمستثمرين :

إن توفير الضمانات الكافية للمستثمرين يؤدى الى :

١ ـ توفير المناخ المناسب واتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة رشيدة ومطمئنة .

٢ ـ حفز المنتجين على اتباع أفضل أساليب الانتاج وتطبيق المخترعات والابتكارات الجديدة التى تزيد من الانتاج وتقلل التكاليف .

والاسلام يوفر الضمان الاجتماعى والكفاية لكل أفراد المجتمع ويشمل هذا الضمان المنتجين الذين يبذلون جهودا بناءة فى خدمة المجتمع له وتحقيق التقدم له ثم يتعرضون للخسارة .

وتتوفر هذه الضمانات من خلال الآتى :

(أ) جعل الله نصيبا للفقراء والغارمين فى الزكاة فى قوله تعالى :
" إنما الصدقات للفقراء والمساكيم والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله واسع عليم "

التوبة آية (٦٠)

(ب) أمر الله الدائنين بتأخير طلب مستحقاتهم لدى المدينين المعسرين مع تفضيل التصدق بالديون وعدم المطالبة بها وذلك فى قوله تعالى :
" وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون "

البقرة آية (٢٨٠)

وعن أبى سعيد الخدرى قال : أصيب رجل فى عهد رسول الله (ص) فى ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله (ص) تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله (ص) لغرمائه : خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك .

(رواه مسلم)

(جـ) عدم وجود سياسة للمصادرة أو الحراسة أو التأميم فى الاقتصاد الاسلامى والسماح بالغنى طالما أن مصدره حلال ولايأتى من احتكار او ربا او ظلم .

الخاصية السابعة : أسلوب إشباع الحاجات (تحقيق عدالة توزيع الدخل القومى) :

ويقصد بهذه الخاصية ان هناك سلعا باهظة التكاليف وهى تعتبر سلعا استهلاكية ضرورية فى المجتمعات غير الإسلامية كالخمور ودور الملاهى وموائد القمار وهذه السلع محظورة وممنوعة فى المجتمع الإسلامى وهذا يؤدى الى

حسن تخصيص الموارد فى المجتمع الإسلامى مما يقلل حجم المشكلة الاقتصادية .

ويمكن تأكيد هذه الخاصية من جانب آخر بعقد مقارنة بين الحاجة الى السياحة وأسلوب اشباعها لدى المسلم بزيارة الاماكن المقدسة " الحج " وإشباعها لدى غير المسلم فى زيارته للأماكن المختلفة ومايتبعه من انفاق غير ضرورى فى الشراب واللهو والترف (إسراف) .

ومن ناحية اخرى اكثر اهمية فان الاسلام عمل - ومازال - على ضمان كفالة توفير الحد الادنى اللائق والمناسب من مستوى المعيشة لكافة افراد المجتمع الاسلامى (ولاخلاف على ان هذا هو الهدف الاسمى لأى عملية تنمية اقتصادية) وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى فيما بينهم ، وذلك على ضوء القواعد التالية :

١ - إن مستوى المعيشة المكفول يتحدد . بمقاييس العصر الذى يعيش فيه المسلمون ولذا لم يحدد بقيم ومقادير بل حدد باحتياجات اقتصادية واجتماعية قوامها المأكل والمشرب والملبس والمسكن ووسائل الانتقال والاتصال وتكوين الاسرة والتعليم ومواجهة الاحداث والكوارث والاصابات والوفاة .

٢ - إن تحقيق مستوى المعيشة المشار اليه مطلوب لكافة افراد المجتمع من قادرين على العمل ولايحققونه او عاجزين عن العمل .

٣ - يجب تحقيق هذا المستوى لكافة الافراد قبل السماح بتفاوت الدخول والمستويات المعيشية فى المجتمع ولذا فانه قبل أن يتحقق هذا المستوى يجوز للدولة أخذ - مقابل - من مال الاغنياء لتردها الى المستويات الدنيا من المجتمع وذلك اذ لم يكن للدولة من مواردها ما يكفى لذلك . وقد جعل الاسلام لهذا التكافل الاجتماعى والعدالة التوزيعية موارد منها ما هو محدد القدر كالزكاة والعشور والخراج .... وغيرها ومنها ما تتغير قيمته تبعا لتطوع الافرد واحتياجات المجتمع ومثاله الصدقات والانفاق فى كافة المنافع المطلوبة للمجتمع .وما تفرضه احتياجات الدولة من موارد إضافية

تقوم الدولة بجبايتها وقروض تقترضها من المواطنين عند الضرورة وبالطبع تكون بدون فوائد .

ووفقا للشريعة الاسلامية فان الحاجات الانسانية تتضمن كلا من الجوانب الاقتصادية والخلقية والروحية والاجتماعية ، وذلك على النحو التالى :

١ ـ حاجات طيبة وحاجات خبيثة :

تشير الحاجات الطيبة الى السلع والخدمات التى اباح الشرع الانتفاع بها اما الحاجات الخبيثة فهى تشمل طلب المحرمات كلحم الخنزير والخمر والربا والميسر والزنا .

يقول الله تعالى :
« ياأيها الناس كلوا مما فى الارض حلالا طيبا ولاتتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين » البقرة آية (٦٨)

٢ـ حاجات مادية وحاجات روحية :

فالحاجات المادية هى المرتبطة بالاستمرار المادى لحياة الانسان والمجتمع الدنيوية من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم فى حين تتمثل الحاجات الروحية فى الحاجة الى العقيدة والعبادات .

ويرى الباحث ان الحاجات الروحية تخضع ايضا للتحليل الاقتصادى الاسلامى فمثلا المسلم الذى ينفق جنيها فى سبيل الله واثق من حصوله على عائد من هذا الانفاق يساوى ١٠٠٠ ٪ والذى يؤدى الصلوات الخمس يرجو عائدا من الله ويتحمل تكلفة هى تكلفة الفرصة البديلة لهذا الوقت والذى كان يمكن إنفاقه فى عمل دنيوى آخر يعود عليه بعائد مادى .

وهذا كله يعنى ان الحاجات الروحية لها ثمن يتمثل فى مغالبة النفس والشهوات وعائد مرجو من الله سبحانه وتعالى ، كما يعنى ايضا ان المسلم متوازن فى شخصيته يطلب الدنيا ويجعلها وسيلة فى طلب الآخرة ، وفى هذا

المعنى يقول الله تعالى « ومنهم من يقول ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » البقرة آية (٢٠١)

كما يقول الرسول (ﷺ) « إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » كما وان اشباع الحاجات الروحية (من صلاة ، وزكاة ، ... الخ) ، لاشك ستعمل على زيادة الطلب وبالتالى الانفاق على الحاجات المادية (بناء المساجد ، صناديق الزكاة ، ... الخ) .

٣ ـ حاجات ضرورية وحاجية وتحسينية : ـ

وفى هذا التقسيم تقسم الحاجات لعدة مستويات هى :

(أ) حد الضرورة :

هو الحد الذى لابد منه فى قيام مصالح الدين والدنيا بحيث اذا فقد لاتجرى مصالحها الا على فساد وفوضى . ولذا يرتبط بالحفاظ على خمسة اشياء : الدين والنفس والنسل والمال والعقل .

(ب) حد الحاجة :

وهى الحاجات التى تطلب بقصد رفع الحرج والضيق عن الناس وتخفيف اعباء التكاليف وتيسير وسائل المعاملات . وحدده الفقهاء قديما بدور السكن وثياب البذلة واثاث المنزل وسلاح الاستعمال ودواب الركوب وكتب الفقهاء والات الحرفيين .

ويرى البحث ان الحاجة بهذه الصورة تخضع فى تكوينها للمطالب الحيوية والظروف الاقتصادية للجماعة . فحاجات الانسان البدائى تختلف عن حاجات انسان القرن العشرين .

(جـ) حد الاستحسان :

وهو ما يقتضى رفع مستوى المعيشة للناس واذا فقد لايختل نظام الحياة كحد الضرورة او تصيب الناس المشقة والحرج كحد الحاجة .

٤ - حاجات حالية وحاجات مستقبلية :

وهو يشبه التقسيم المعتاد فى الدراسات الاقتصادية فى تقسيمها على اساس الزمن تبعا لمدى إلحاح الحاجة وامكانية الوفاء بها .
وقد بين رسول الله (ﷺ) ان الانسان يطلب حاجات مستقبلية بعد وفاته هو وهذا فى قوله « إنك إن تذر ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس » « متفق عليه »

٥ - حاجات عينية وكفائية :

فالحالجات العينية هى التى يقوم المسلم باستيفائها بنفسه وهى تشمل حاجاته الخاصة بحفظ دينه اعتقادا وسلوكا وحفظ نفسه وعقله وماله ونسله .

اما القسم الاخر من الحاجات فهى التى لو قام بها البعض كفت بحاجة الناس مثل الحاجة الى الحكم والقضاء والامامة فى الصلاة .
وهذا التقسيم يشبه تقسيم الحاجات فى الدراسات الاقتصادية الوضعية الى سلع فردية وسلع جماعية .

« قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة . كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » سورة الأعراف اية (٣٢)

ولاستكمال الصورة يعرض الباحث لتقسيمات السلع من المفهوم الاسلامى وذلك لان هذه السلع هى وسيلة اشباع الحاجات التى سبق ذكرها . وذلك على النحو التالى :

١ ـ المال المتقوم والمال غير المتقوم :

المال لغة هو كل ما تملكه الانسان وحازه بالفعل من كل شيء سواء كان عينا او منفعة .
وشرعا بأنه ما كان له قيمة مادية بين النأس وجاز شرعا الانتفاع به فى حالة السعة والاختيار .
وهكذا يكون المال متقوما اذا تمت حيازته وجاز الانتفاع به شرعا ، ويكون غير متقوم إذا لم يحز بالفعل (كما السمك فى الماء) او حيز ولكن حرم الشرع الانتفاع به .

٢ ـ الاعيان والمنافع :

فالأعيان هى الاشياء المادية التى يمكن إحرازهـا وحيازتهـا . اما المنـافع فهى الفوائد غير الحسية التى تنال من الاشياء ولايمكن احرازها . فالاعيان مثل امتلاك السيارات والمنازل فى حين تكون خدمة النقل او العلاج من قبيل المنافع .

٣ ـ اموال استهلاكية واموال انتاجية :

يرى ابن قيم الجوزية (١) ان الاموال الاستهلاكية هى ما يتم استهلاكه مرة واحدة لمجرد استعماله ولايستخلف ، فى حين ان الاموال الانتاجية هى ما تستخلف شيئا فشيئا كلما ذهب منه شيء بالاستهلاك خلفه شيء مثله وأصله باق كالغلة التى تنتج عن الاشجار المعمرة .

٤ ـ المثليات والقيميات :

المثليات : تعنى الاشياء التى تتماثل أجزاؤها وتتقارب صفاتها فكل ما اتصف بتماثل اجزائه وتقارب صفاته مثليا . وهو ينقسم الى قسمين :

(أ) نقدان اى الدنانير (من الذهب) والدراهم (من الفضة) .

(ب) مقدرات كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة مثل الحبوب والبيض .

اما القيميات فهى الاشياء التى ليست من ذوات الامثال أى لاتتساوى أجزاؤها بل تتفاوت وتتباين فتحصر السلع التى من هذا الوصف بالقيمة .

الخاصية الثامنة : المشكلة الحقيقية ليست هى ندرة الموارد النسبية :

يرى الاقتصاد الوضعى ان سبب المشكلة الاقتصادية هو ندرة الموارد المحدودة نسبيا والمتعددة الاستخدامات لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة والمتجددة .

ومن الناحية الاخرى يرى الاقتصاد الاسلامى ان جوهر المشكلة الاقتصادية هو عدم السعى الدائم والجاد للانسان للاستفادة من الخيرات الوفيرة المليء بها الكون .

ويرى الباحث ان التاريخ الاقتصادى يؤكد هذه الحقيقة فقديما كانت الارض تمثل ندرة بما تغله من انتاج زراعى وعندما سعى الانسان بشكل مكثف وأدخل التحسينات والتقنية فى زراعة الارض ادى هذا الى وفرة المحصول مع ان مساحة الارض نفسها لم تتغير وانما كان العنصر الذى تغير هو الاجتهاد والجهد الانسانى .

(وآتاكم من كل ما سألتموه ، وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها ان الانسان لظلوم كفار)
سورة ابراهيم آية (٣٤)

الخاصية التاسعة : احترام العمل

فى علاج الاسلام لقضية التنمية الاقتصادية نراه قد اعتمد على العمل والسعى الانسانى كأحد أهم عناصر الانتاج . ويعتبر الاسلام السعى والعمل

ضربا من الجهاد فى سبيل الله اذ يتوقف عليه عمارة الكون واستمرار الحياة وتحقيق الاستخلاف فى الارض .

(ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم) البقرة آية (١٩٨)
وقال عليه الصلاة والسلام :

(ان اشرف الكسب كسب الرجل من يده) (رواه الامام احمد فى صحيحه)
فالعمل هو جهد الانسان - سواء أكان عضليا او ذهنيا - الذى يبذل لخلق ، المنافع أو زيادتها والأجر ممثلا فى وحدات النقود التى يدفعها صاحب العمل للعامل نظير الحصول على خدماته فى فترة زمنية محددة او فى عمل محدد هو عائد عنصر العمل .

ويتميز العمل بخاصية هامة - بخلاف عنصر راس المال - وهى الوجه الاستهلاكى له فيما يطلبه من سلع وخدمات بالاضافة الى الوجه الانتاجى له .

ولقد تبينت الاجارة بالنص - قرآن وسنة - وإجماع المسلمين سلفا وخلفا حيث يقول تعالى :

« ولن جاء به حمل بعير » يوسف آية (٧٢)
« فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » الطلاق آية (٦)

ويقول رسول الله ﷺ :
« اعطو الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » رواه البيهقى

« ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده ، وما أنفق الرجل على نفسه واهله وولده وخادمه فهو صدقة » (رواه أحمد وابن ماجه والترمذى)

وينظر الاسلام الى العمل شأنه شأن أى عنصر من عناصر الانتاج يجب ان يحدد سعره فى السوق وفق ظروف العرض والطلب وذلك بهدف التخصيص الأمثل للموارد . والاستجابة لطلبات المستهلكين . وغنى عن البيان أن ذلك يتم فى ظل اقتصاد نظيف لاحتكار فيه ولا استغلال .

إن الاسلام ابتداء يحقق للفرد المسلم حد الكفاية وليس حد الكفاف كما رسمته فلسفة الاقتصاد الرأسمالى أو الاشتراكى فى نظرية العمل كأساس للقيمة .

الخاصية العاشرة : إيتاء الزكاة :

يطلب الله من عباده طلبا حتمى النفاذ ـ الركن الثالث من اركان الاسلام ـ فيخصص جزء محدد ومعلوم وبشروط معينة تولى الله تحديد مصارفه ، ألا وهو الزكاة .

(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) التوبة آية (١٠٣)

وفى حديث الرسول (ﷺ) الى معاذ حين بعثه لليمن « إن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد الى فقرائهم »

وهى منفعة للمال وطهر له ، ويقول الرسول (ﷺ) فى هذا المعنى :

« داووا مرضاكم بالصدقة وحصنوا أموالكم بالزكاة »

وهذه الخاصية أساسية فى الاقتصاد الاسلامى لما لها من آثار هامة فى النظام الاقتصادى (ستظهر خلال هذا البحث) لايوجد لها نظير فى الاقتصاد الوضعى ، كما وانها تختلف تماما عن الضرائب .

ويؤدى فرض الزكاة الى توجيه المدخرات الى الاستثمار حيث انها ضريبة تفرض على الاموال غير المستثمرة اذا مضى عليها عام . وأما الاموال المستثمرة فى أصول ثابتة لغير التجارة فتفرض الزكاة على الارباح المتحققة منها وليس على أعيانها الاصلية . وذلك حتى تندفع الأموال للاستثمار لزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع .

الخاصية الحادية عشرة : تحريم الربا

ان الاساس العادل للكسب هو ان يكون من ناتج عمل ، وسعر الفائدة يخرج على هذا الاساس كما انه يؤدى مع وجود ظاهرة الاكتناز الى تعطيل وظيفة النقود الاساسية كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة .

والربا يؤدى الى اثار سلبية اقتصادية واجتماعية واخلاقية تؤدى بدورها الى انحراف سير المجتمع الذى تنتشر فيه عن طريق الرفاهية المنشودة ، كما

يؤكد هذا احد الباحثين (٤٣) موضحا العوائد الاستثمارية لتحريم الربا . وهذه الخاصية أفردت لها مطبوعات بكاملها نظرا لأهميتها الشديدة فى المجتمع الاسلامى وارتباطها بالاساس المذهبى للمسلم (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله . وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » سورة البقرة (٢٧٨ ، ٢٧٩)

وقال الرسول (ﷺ)
« لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه » . (صحيح مسلم)
وهناك عدة اعتبارات اقتصادية (٤٤) لتحريم الربا هى :

١ ـ أن وجود سعر الفائدة يجعل العلاقة بين عناصر الانتاج المختلفة مقامرة مستمرة فاذا قلت الحاجة الى راس المال دفعه المرابون على نطاق أوسع وخفضوا من سعر الربا والعكس صحيح مما يؤدى الى الازمات الاقتصادية ونوبات الكساد بصفة دورية .

٢ ـ ان الانتاج يقوم على عنصرين اساسيين هما العمل والمال .. والمال هو الذى يخلق المال ولذا وجب أن يشارك العنصران فى الربح والخسارة ولا يتبع أحدهما غيره على الاخر .

٣ ـ لما كان الدائن المرابى يربح دائما فى كل عملية ، بينما المدين معرض للخسارة والربح فان الحسابات الرياضية تقطع بأن تيار المال يذهب فى النهاية الى الذى يربح دائما ، مما يؤدى الى تحويل مجرى الثروة الى فئة واحدة هى أصحاب رؤوس الاموال وعدم وجود عدالة فى توزيع الثروة .

٤ ـ ان الفائدة تحمل كتكلفة على أسعار السلع وبالتالى رفع اسعارها ونقص الاستهلاك ونقص الاشباع لدى المواطنين هذا من ناحية ومن الناحية الاخرى فان المنتج لايجد سوقا لتصريف الانتاج مما يضطره الى تخفيض الاسعار عن طريق تخفيض اجور العمال أو الاستغناء عن بعضهم .

٥ ـ ان القروض قصيرة الاجل التى يفضلها المرابون تحسبا لارتفاع سعر الربا فى السوق تجعل المنتجين يقللون من انتاج السلع بمجرد الاحساس

بقلة الطلب على السلع خوفا من الافلاس ، وفى القروض طويلة الاجل يعمل المنتج على ثبات او زيادة الاسعار كى يستطيع أن يؤدى أعباء القرض فاذا حدث وانخفضت اسعار السلع عجز عن الاداء وكان معرضا للإفلاس .

٦ ـ ان وجود سعر للفائدة يخرج بالنقود عن وظيفتها الاصلية فى المجتمع كوسيلة تبادل الى الاتجار بها فى نفسها واتخاذها كسلعة وهذا يعطل النقود عن اداء وظائفها فى المجتمع .

٧ ـ كما وان الربا من الناحية الاقتصادية الحديثة يعتبر مصدرا من مصادر « الدخول الريعية » وهى الدخول التى تتحقق لاصحاب او ملاك عناصر الانتاج (خاصة عنصرى الارض وراس المال) دونما جهد حقيقى مبذول منهم لزيادة الناتج او الدخل القومى .

وفى الوقت الذى حرم الاسلام فيه الفائدة على راس المال وجعلها من الكبائر (نظرا للمساوىء الخطيرة التى تنتج عنها) فاند قدم البديل الاسلامى فى صورة المشاركة تطبيقا لمبدأ « الغنم بالغرم » .

ولكن كيف يؤدى تحريم الفائدة على رأس المال الى توجيه المدخرات نحو الاستثمار ؟ يتم هذا فى رأى الباحث طالما كان هناك عدم تحديد حد أدنى للربحية ـ سعر على راس المال المقترض او التكلفة الحتمية ـ فان المنتج الاسلامى يستثمر أمواله حتى لو وصلت الخسارة الى ٢,٥ ٪ من الاموال المستثمرة ، ولذا فان الكساد لن يبدأ او يحدث فى المجتمع الاسلامى الا فى حالات نادرة بعكس المجتمعات الاخرى .

وهكذا فان امام الفرد المسلم أربع صور لاستثمار أمواله هى كما يأتى : ـ

(أ) أن يقدم ماله فى اغراض استثمارية على سبيل المشاركة فى الربح والخسارة .

(ب) أن يشترى بأمواله عقارات أو ادوات للانتاج ويستثمرها عن طريق الايجار .

(جـ) أن يقدمه كقرض استهلاكى بدون فائدة ولكنه فى الواقع يعفى من الزكاة على هذه الاموال بواقع ٢,٥ ٪ سنويا .

(د) أن يستثمر أمواله فى الاقتراض بفائدة ربوية محرمة .

ويرى الباحث ان مجال المباح من صورة الاستثمار ـ الثلاثة أ ، ب ، جـ ـ اوسع كثيرا من مجال التحريم الذى يقتصر على الصورة (د) ، مما يدل على أن الاسلام وان كان قد حارب الربا لآثاره على الامة شجع على الاستثمار فى صوره التى تعود بالخير على الفرد والمجتمع فى آن واحد .

ميكانيزم النظام الاقتصادى الاسلامى

والى كل من ابن خلدون (١٣٣٣ ـ ١٤٠٦م) والدلجى (١٤٢١م) يعزى الفضل فى التأصيل العلمى للنظام الاقتصادى الاسلامى . ويسير التسلسل المنطقى للنظام الاقتصادى الاسلامى عند ابن خلدون (٤٥) على النحو التالى :

١ ـ يعبر ابن خلدون عن لب المشكلة الاقتصادية فيما يواجهه الانسان من ندرة نسبية فى وسائل اشباع حاجاته من غذاء وكساء وادوات انتاجية حيث ترجع الندرة النسبية فى نظر ابن خلدون الى قصور قدرات الانسان فى محيطه المحدود عن إشباع كل ما يلزمه .

ويتضح هذا فى قوله :ـ

(ان الله سبحانه خلق الانسان وركبه على صورة لايصح حياتها وبقاؤها الا بالغذاء وهداه الى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله . الا ان قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء غير موفية له بمادة حياته ، ولو فرضنا فيه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل الا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ . وكل واحد من هذه الاعمال لا تتم الا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخورى ...) .

٢ ـ قسم ابن خلدون السلع الى ضرورية مثل الغذاء (من الحنطة وما فى معناها) وكمالية مثل (الماعون والمراكب) وبين ان طلب هذه السلع انما يتوقف على درجة العمران والتقدم كما بين ايضا نسبية هذا التقسيم ، فالبلد الكثير العمران يكثر فيه الترف فتنقلب السلع الكمالية الى سلع ضرورية .

٣ ـ سبق ابن خلدون آدم سميث فى فضل واهمية تقسيم العمل . فبعد الاشارة الى نوع الحاجات يقول :

(يستحيل ان تفى بذلك كله او ببعضه قدرة الواحد فلابد من اجتماع الكثير من ابناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لاكثر منهم بأضعاف ...)

٤ ـ كذلك يرى ابن خلدون الفئات المنتجة فى المجتمع تضم كلا من المشتغلين فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وهذا على غير فكر مدرسة الطبيعيين التى ترى أن النشاط الزراعى هو النشاط الوحيد المنتج .

٥ ـ ادرك ابن خلدون جيدا تأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة فى تحديد اثمان السلع وتقلبات تلك الاثمان . كما أنه بحث أثر الطلب والعرض على ثمن كل سلعة على حدة بالاضافة الى دراسة اثر اختلاف الثروة بين البلاد المختلفة فى طلب كل منها على انواع السلع المختلفة وفى عرضها . فالصناعات « انما تستجاد وتكثر اذا كثر طالبوها » واذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ، ولايوجه قصد الى تعلمها ، فاختصت بالترك وفقدت للاهمال .

٦ ـ خلل بوضوح فى بعض النواحى التى تتصل بالظاهرة التى نسميها اليوم « الريع » فقد لاحظ انه عند وجود دولة ضعيفة ومحدودة النشاط الاقتصادى تكون العقارات رخيصة الثمن ثم عندما تقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادى فتنتظم للبلد « أحوال رائجة حسنة تحصل معها الغبطة فى العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ ، فتعظم قيمتها ، ويكون لها خطر لم يكن فى الاول . ويصبح مالكها من أغنى أهل مصر وليس ذلك بسعيه واكتسابه اذ قدرته تعجز عن مثل ذلك .

٧ ـ يرى بلغة الاقتصاد المعاصر فان اهم ما قام به ابن خلدون هو ما يمكن تسميته الآن بالنموذج التحليلى لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادى (اى لنموه وتنميته الاقتصادية) وقد تم بناء هذا النموذج على عنصرين هما تزايد السكان (الاقتصاديون المتشائمون) ومزايا تقسيم العمل (النظرية التقليدية) .

ويرى ان تزايد السكان يؤدى الى تقسيم العمل ، وتقسيم العمل يؤدى الى زيادة الانتاج فى المجتمع ، فتزيد المنتجات مما يشبع حاجاتهم الضرورية فيوجهون جزءا من نشاطهم الانتاجى لانتاج السلع الكمالية .

وتؤدى الزيادة فى الانتاج الى زيادة دخول الافراد وبالتالى زيادة طلبهم على سلع الترفيه فتنمو صناعات جديدة (فكرة القطاع الرائد او القائد السابق عرضها فى نظرية النمو غير المتوازن).

وهكذا يتضح من النموذج ان زيادة السكان تؤدى الى تقسيم العمل وتقسيم العمل يزيد من الانتاج فيزيد الدخل ، ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات جديدة وتحصل زيادات اخرى للدخل وهكذا حتى تتحقق التنمية الاقتصادية السليمة للمجتمع (بالمفهوم المعاصر)



١ ـ مما سبق يتبين انه من خلال المفهوم الشامل للحضارة الانسانية فان الفكر الاقتصادى الاسلامى كجزء من المنظومة الاسلامية يأتى سباقا فى وضع تصور صحيح للمشاكل الاقتصادية وكيفية التغلب عليها يتفوق على الفكر الاقتصادى الذى ساد فى أوروبا خلال فترة العصور الوسطى وما تلاها حتى منتصف القرن السابع عشر وتأخذ أبعاد هذا التفوق بعدين أو مظهرين هما السبق الزمنى للفكر الاقتصادى الإسلامى ونضج الافكار الاقتصادية الإسلامية .

٢ ـ ان النظام الاقتصادى الإسلامى تمكن من تحقيق واثبات واستمرارية الوجه الحضارى للمجتمع الإسلامى ككل ، وهو ما عجزت عن تحقيقه كل المدارس الاقتصادية الوضعية السابق عرضها بالنسبة لمجتمعاتها ،ويمكن اثبات هذه الحقيقة من خلال التسلسل الموضوعى التالى :

(أ) يتضمن مفهوم الحضارة سعى الانسان نحو ما يحقق رفاهيته وسعادته وارتقاءه بحيث يشمل جوانب عديدة كإشباع حاجاته المادية وتكوين معرفته بنفسه وبما حوله وإرضاء أحاسيسه الروحية وتهذيب تذوقه الفنى .

(ب) وتتميز الحضارة الاسلامية بصفة الشمول حيث تحتوى الجانب المادى والجانب الروحى فى آن واحد ويشير احد المصادر البحثية فى هذا الخصوص فيقول :(٣٦)(الحضارة هى نظام متكامل يشمل كل ما للانسان من افكار وآراء وأعمال وأخلاق فى حياته الفردية أو العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية والحضارة الإسلامية هى مجموعة المناهج والقوانين التى قررها الله سبحانه وتعالى لكل هذه الشئون والشعب المختلفة لحياة الانسان) .

(ج) وعلى هذا فإنه يمكن إبراز أهم ملامــح الوجـه الحضارى فى النظـام الاقتصادى الاسلامى ضمن اطار المفهوم الشامل للحضـــارة ، فيما يلى :

١ ـ شمولية الحضارة الإسلامية ، لانها تضع تصورا كاملا للحياة البشرية (ليس الجانب الاقتصادى إلا جزء منه) .

٢ ـ استمرارية الحضارة الإسلامية وذلك لسببين هامين : الاول اعتداد الحضارة بطبيعة الانسان وحوافزه (المادية والروحية) ، والثانى يكمن فى مرونة احكام المعاملات الاقتصادية فى الشريعة الإسلامية والقابلية للتطور بتغـير ظروف المجتمع وضروراته .

٣ ـ التميز الواضح بين الوسائل والغايات فى النشاط الاقتصادى . فغاية الوجود الانسانى فى الارض هو تحقيق الخلافة فيها وتعميرها فى اطار طاعة الله فى حين ان اشباع الحاجات الانسانية هو وسيلة تحقيق هذه الغاية .

٤ ـ التعامل مع الانسان من واقع قدراته كمخلوق عاقل ومدرك حيث أنه تحمل امانة التكليف دون سائر المخلوقات (الرجل المسلم وليس الرجل الرشيد كما فى الاقتصاديات الوضعية) . وفى هذا يقول القرآن : (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والارض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا) .

الاحزاب آية .(٧٢)

٥ ـ التقويم الاخلاقى للنشاط وللنظام الاقتصادى الاسلامى ، فالسعى لكسب المال وتنمية الثروة والاستمتاع برفاهية العيش لاحظر عليها ولكن الاسلام يحرص على شرف المقصد والغاية من النشاط الانسانى الاقتصادى :

٣ ـ ان الطريقة التى اتبعها ابن خلدون (وأحمد بن على الدلجى من بعده) فى تحليله لميكانيزمية النشاط الاقتصادى الاســلامى (وهى التى تعتمد عـلى تحليل تتابع المؤثرات والآثار فى الزمن مبينة كيف ان وجود عامل أو متغير معين مع بداية فترة زمنية معينة يؤدى الى حدوث أثر أو آثار معينة فى تلك الفترة ،

بحيث تصبح هذه الآثار بمثابة عوامل جديدة تبدأ مع بداية فترة زمنية أخرى تالية ، بدورها تعمل لتحقيق آثار أخرى مع بداية فترة زمنية ثالثة ، .... وهكذا) ، اما الطريقة التحليلية التى تعرف فى التحليل الاقتصادى بمسمى « الطريقة الديناميكية *Dynamic Method* التى ظهرت على يد المدرسة السويدية فى سنة ١٩٣٧ ! اى ان النظام الاقتصادى الإسلامى - والذى يرجعه كتاب الفكر الاقتصادى تاريخا الى مرحلة القرون الوسطى - قد اوجد المدرسة الديناميكية فى التحليل الاقتصادى قبل ظهورها الوضعى بنحو اربعة قرون على الاقل . ثم جاءت النظرية الكلاسيكسة - بعد المدرسة الاسلامية بقرنين من الزمان على الاقل - متبعة اسلوب التحليل الاستاتيكى *Static Method* وهو الاسلوب الذى كان احد اهم مسببات الانتقادات الموجهة اليها .

٤ - كذلك تمكن ابن خلدون من فصل المشكلات الاقتصادية وعلاجها معالجة موضوعية من خلال تصوره ومنهجه فى دراسة تطور المجتمعات (العمران) ، ومن ثم جعل لها طابعا علميا مستقلا . فكان بذلك اول من ساهموا - وان كان لم يكتشف ذلك الا متأخرا - فى دفع الدراسات الاقتصادية الى الطريق الذى يصبح معه وفيه الاقتصاد علما مستقلا .

٥ - اخذت اوربا - وهذا مالم يفعله المسلمون - هذا الفكر الاقتصادى الإسلامى وعدلت فيه وغيرت بما يناسب ظروفها فتوصلت منه الى نظريات اقتصادية مختلفة ساهمت فى إحداث التطوير الاقتصادى ودفع عجلات التنمية والنمو بها . بينما توقفنا نحن حيث كنا ، ولما افقنا حاولنا ان نتبعهم - وليس نحن - فسلكنا طريقا ثم طريقا - غير طريقنا - فكان طبيعيا ان نضل ، اى ان نتخلف اقتصادياً .

٦ - ان الاقتصاد الإسلامى إلهى المذهب تطبيقى النظام . فهو كمذهب يكون مرجعه هو الله سبحانه وتعالى سواء أكان فى صورة مبادىء سنها الله ورسوله وبالتالى فهى حتمية الاتباع لاخيار للمسلمين فيها (ومن امثلة ذلك نصوص القرآن أو السنة التى حرمت الربا والسرقات والزنا والخمر أو حثت على التصدق والانفاق .... الخ) أوكان فى صورة انظمة (سياسات اقتصادية) تعمل على تطبيق هذا المذهب بعد اكسابه (بالقياس أو بالاجماع أو بالاجتهاد) القدر المناسب من صلاحية التطبيق وتؤمة المذهب مع ظروف

المكان والزمان . وبذلك يصبح المذهب الاقتصادى الإسلامى صالحا لكل زمان فلا يرتبط بالتالى بفترة زمنية معينة ولا يقتصر تطبيقه على مكان محدد . وبالتالى فان السياسة الاقتصادية المنبثقة عن هذا المذهب تجمع بين ثبات اصولها غير القابلة للتعديل أو التغيير والخاضع لها المسلمون فى كل زمان ومكان وبغض النظر عن اشكال الانتاج أودرجة التطور (النمو) الاقتصادى للمجتمع ، وكذلك بين امكانيات تطوير هذه الاصول (السياسة) بما يناسب ظروف المكان والزمان . ومن هنا يمكن أن تختلف تطبيقات السياسة الاقتصادية الإسلامية بين الدول الإسلامية بعضها وبعض فيكون هناك اكثر من نظام (سياسة) اقتصادى إسلامى تتفق جميعا فى الاصول والمبادىء العامة وتختلف عن بعضها البعض (فى التطبيق) لاختلاف ظروف المكان والزمان .

٧ ـ وطالما أن السياسة الاقتصادية الإسلامية (كأحد مشتقات المذهب الاقتصادى الإسلامى) سياسة ثابتة الاصول وخالدة المبادىء ، وهى فى نفس الوقت مرنة التطبيق لهذه الاصول والمبادىء ، لكان معنى ذلك انها تجمع بين المنطق المادى أو الشكلى أو المجرد (نسبة الى الفيلسوف اليونانى ارسطو والذى كان يرى أن كل مافى الوجود ماهو الا مادة أوفكر ثابت ، وبالتالى فهو ثابت الصحة فى كل زمان ومكان . وبنفس هذا المنطق يرى الوضعيون ان الملكية الفردية أو العامة أو الدولة أو المنافسة الحرة ...الخ) ، وبين المنطق الجدلى او الديالكتيكى (نسبة الى الفيلسوف الالمانى هيجل ، الذى يرى ان كل ما فى الوجود من مادة وفكر فى تغير مستمر بسبب ما يحمله فى باطنه من تضادية او تناقضية ، وبالتالى تتناوب عمليات التواجد والافناء حتى نصل الى الوجود المطلق ـ الألوهية ـ الخالية من كل تناقض وتضاد) . وهذه هى نفس الفكرة ـ كما سبق القول ـ التى تناولها ماركس بعد ذلك وان كان قد جعلها جدلية مادية (حيث كان ماركس ـ على عكس هيجل ـ يرى ان المادة هى اصل كل شىء) . ومن ثم فان السياسة الاقتصادية الإسلامية تعتبر من اكثر السياسات الاقتصادية مراعاة للتناقضات الطبيعية الحدوث حتى بين المجتمعات الإسلامية بعضها وبعض ، اى تلك الاختلافات الاجتماعية التى يمكن ان تتواجد بين المجتمعات الإسلامية بعضها وبعض .

٨ ـ ان السياسة الاقتصادية الإسلامية تتم بخاصية التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة (المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية) ، وذلك لانها

سياسة معتدلة او وسطية (حسابيا أو ماديا واجتماعيا فى آن واحد) . وفى هذا يقول الله تعالى :

« وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » البقرة ، آية ١٤٣
« لاتظلمون ولاتظلمون » البقرة ،آية ٢٧٩
« ولا تبخسوا الناس أشياءهم » الاعراف ، آية ٨٥

وفى نفس هذا المعنى يقول الرسول الكريم (صلعم) « لاضرر ولاضرار » « لاتمنعوا المسلمين حقوقهم فتكفروهم »

كما ان السياسة الاقتصادية الاسلامية رتبت المصالح بحسب اهميتها ،فوضعت المصالح الضرورية (وهى الخاصة بحفظ الجسد او النفس والدين والعقل والعرض والتى اذا لم يتوافر منها قدر معين يختل نظام الحياة) فى المقام الاول ، يليها المصالح الحاجية(وهى التى اذا فقدها الناس يصاب نظام حياتهم بالضيق أو الحرج) ، ثم واخيرا المصالح التحسينية (وهى التى تجمل الحياة وترقى بها الى مستوى اعلى من الكمال) . والارقى من هذا ، ان السياسة الاقتصادية الإسلامية وضعت اساسا لترتيب المصالح المختلفة داخل نفس كل نوعية من النوعيات الثلاثة السابقة . فمثلا لو تضاربت مصلحة ضرورية (كحفظ الجسد أو النفس) مع مصلحة ضرورية اخرى (كحفظ العقل) لفضلت الاكثر ضرورية منها (وهى فى هذه الحالة حفظ النفس أو الجسد بالطبع) ، فيمكن للمسلم فى هذه الحاله اكل الجيفة أو الخنزير أو شرب الخمر أو الدم .

فاذا ما تنافرت المصلحتان العامة والخاصة (كحالات الحرب والمجاعات والكساد الاقتصادى والأوبئة وغيرها) حين يتعذر التوفيق بين المصلحتين ، تكون الاولوية للمصلحة العامة أو الجماعية (التى هى حق الله وبالتالى فهو يعلو فوق كل الحقوق الفردية الاخرى(٤٧)ط.

٩ - من نفس المنطلق السابق ، فان الحرية الاقتصادية للافراد وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى (وهى القضية التى كانت ولا تزال تحير الاقتصاديين الوضعيين على اختلاف ايديولوجياتهم) يتوازنان فى المذهب الاقتصادى

والإسلامى . ففى الوقت الذى يقرر فيه هذا المذهب حرية الافراد فى ممارسة النشاط الاقتصادى ، نجده يضع لهذه الحرية قيودا : تحريم انتاج وتسويق الخمور والمخدرات ، منع التعامل بالربا ، منع الاكتناز ، ....الخ) .

بل أن هذا المذهب بإنشائه « نظام الحسبة » قد ضمن تحقيق نوع وقدر كاف من رقابة المجتمع (الدولة)على سلوك الافراد من ناحية ، وضمن تحقيق حد الكفاية لكل فرد ، وضمن ايضا امكانية تدخل الدولة لمنع الاستغلال (المستشفيات الخاصة والمدارس الخاصة ، ....الخ) والقيام بالمشروعات الاقتصادية التى قد يحجم الافراد عن الدخول فيها لأى سبب من الاسباب (اقامة الصناعات الثقيلة ، الصناعات العسكرية ، الامن الداخلى والخارجى ، ....الخ) .

١٠ ـ بذلك ايضا أمكن للمذهب الاقتصادى الاسلامى ولسياسته الاقتصادية حل مشكلة اخرى من المشكلات التى كانت ـ ولاتزال ـ تحير الاقتصاديين الوضعيين الا وهى مشكلة عدالة التوزيع سواء للثروة أو الانتاج القومى . فالاسلام لم ينكر فقط التفاوت الشديد فى الثروات والدخول بين افراد المجتمع المسلم ، وانما عمل بصورة فعلية وواقعية على ملافاة حدوثها ثم علاجها عند الحدوث ، وذلك على النحو التالى :

(أ) فبالنسبة للملكية الخاصة والعامة فقد أقرهما المذهب بصورة اصلية وليست استثنائية ، ولكنه جعلهما غير مطلقتين . اذ جعل الملكية الفردية مقيدة سواء من حيث اكتسابها او مجالاتها أوحدودها أونطاق واغراض استعمالاتها . وبذلك جعلها وظيفة اجتماعية (خاصية الاستخلاف السابق الحديث عنها) . وبالنسبة للملكية العامة فهى الاخرى غير مطلقة ، ففى الوقت الذى اقرت فيه الملكية العامة فى صور متعددة (ارض الحمى ، الاوقاف الخيرية ، ملكية الدولة لمعادن الارض ، وللاراضى المفتوحة ، ....الخ) ، نجد ان هذه الملكية العامة قد وضع الاسلام الاهداف المتوخاة منها ولحدود استخداماتها ايضا شروطا ومواصفات مناسبة .

(ب) وبالنسبة لتوزيع الناتج (او الدخل) القومى فقد جعل الاسلام من الحاجة اولا ثم العمل والملكية ثانيا اسسا متينة تضمن عدالة هذا

التوزيع ـ فقد جعل الاسلام من حد الكفاية (وليس الكفاف) متمثلا فى توفير القدر اللازم لمعيشة المسلم حقا مقدسا يكفله له المجتمع أو الدولة بغض النظر عن جنسيته أو ديانته . وفى هذا يقول القرآن الكريم :

« وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » الاسراء اية ٢٦

وبعد ذلك يأتى العمل كأساس عادل للتوزيع ، فاشترط الاسلام ان يحصل المسلم العامل على اجر عادل يتناسب مع حجم عمله وانتاجيته ، وفى هذا يقول القرآن الكريم :

« ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم اعمالهم وهم لايظلمون » الاحقاف ، اية(١٩)

وبذلك يتمثل الدخل الكلى الذى يحصل عليه العامل فى مصدرين احدهما ثابت أو شبه ثابت هو حد الكفاية والثانى (الجزء المتبقى منه) هو جزاء مساهمة هذا العامل فى العملية الانتاجية . وهو تقريبا نفس المبدأ الذى يحدد العائد على الأرض (٤٨) .

١١ ـ بذلك ايضا ، امكن للمذهب الاقتصادى الاسلامى ـ على عكس كل النظم والمدارس الوضعية السابق ذكرها ـ ان يحقق توازنا رائعا بين المادية والروحية ، عن طريق نجاحه فى توجيه النشاط الاقتصادى (الذى هو بطبيعته مادى) غاية واداء أو وسيلة ، وسواء أقام به الفرد او المجتمع (الدولة) الى الله سبحانه وتعالى . وذلك لان الاسلام (دين ودنيا فى نفس الوقت) لايفرق بين ماهو مادى (دنيوى) وماهو روحى (اخروى) ، وبذلك فان الاسلام ـ على عكس الايديولوجيات الوضعية الاخرى ـ لايقر هذا الفصل الميتافيزيقى بين الحاجات المادية والحاجات الروحية ـ لذلك كان العمل النافع والانتاج المادى الذى يعود على المجتمع بالصلاح (اى يعظم منفعته) وعدالة التوزيع وحسن التعامل والمعاملة من اهم علامات الايمان السليم . وفى هذا المعنى يقول الله عز وجل فى محكم التنزيل :

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » التوبة ، اية ١٠٥
ويقول الرسول (صلعم) فى الاحاديث القدسية :
« هل تنصرون وترزقون الا بضعفائكم ؟! »
« ابغونى فى ضعفائكم »
ويقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه :
« والله لئن جاءت الاعاجم بالاعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة »
ولعل المقولة الاخيرة ، تتشابه معها والى حد كبير ، مقولة الامام الاكبر الشيخ محمد عبده بعد زيارته لبعض الدول الاوربية :
« رأيت اسلاما بلا مسلمين (يقصد الدول الاوربية) ، ورأيت مسلمين بلا اسلام (يقصد نحن) »
وعلى ذلك وطالما أن الوازع أو الهدف الدينى هو المبتغى والمطلوب فى نهاية الامر ، تصبح المصالح المادية غير مقصودة ـ فى المذهب الاقتصادى الاسلامى ـ لذاتها .. اى تصبح وسيلة لتحقيق الوازع (الهدف) الدينى ـ والدليل على ذلك يقدمه القرآن الكريم فى قوله تعالى :
« فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا ، فإن الجحيم هى المأوى ، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإن الجنة هى المأوى » النازعات ، الآيات (٣٧ ـ ٤١)

١٢ ـ من النتيجة الحادية عشرة السابقة ، تتحقق نتيجتان أخريان هامتان ، هما : ـ

(أ) الا تصبح السياسة الاقتصادية الاسلامية (بوصفها ترجمة صادقة لمذهبه) فى مثل نوعية ودرجة الحاجة ـ الى وجود نظام رقابى (قانونى وتشريعى) مكثف ومعقد وشامل لذلك كان النظام الرقابى فى الاسلام تلقائيا وبسيطا وفى نفس الوقت شاملا ودقيقا . لماذا ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل يقدمها لنا الحديثان الشريفان التاليان :
« اعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه ، فإنه يراك »
« لايزنى الزانى ـ حين يزنى ـ وهو مؤمن ، ولايسرق السارق ـ حين يسرق ـ وهو مؤمن » (من حديث ابو هريرة)

(ب) ان يكون هدف المذهب الاقتصادى الاسلامى ومن امامه سياسته الاقتصادية ، مختلفا فى نوعيته ومتباينا فى حجمه ومتساميا فى مرتبته عن الهدف او الاهداف المناظرة له فى الانظمة الاقتصادية الوضعية الأخرى . فبينما كان هدف أو اهداف الأخيرة – على الاقل فيما يتعلق بنطاق دراستنا هذه عن النمو او التنمية الاقتصادية – منحصرا فى زيادة الدخل القومى ونصيب الفرد منه ، أو فى إعادة هيكلة البنيان الاقتصادى ، أو فى تحجيم الزيادة السكانية ، ... الخ نجد ان هدف الأولى هو تعمير الدنيا واحياؤها وان يعم خير الله على جميع عباده من مسلمين وغير مسلمين . والادلة على ذلك يقدمها لنا القرآن الكريم فى قوله تعالى :

« الله الذى سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ، وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون »

الجاثية ، الايتان ١٢ ، ١٣

ثم فى قولى الرسول (صلعم) :

« ان الدنيا حلوة نضرة ، وان الله مستخلفكم فيها ، فناظر كيف تعملون » .

(قاله المنذرى فى الترغيب)

« إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجر » .

١٣ - بذلك يكون المذهب الاقتصادى الاسلامى قد توصل – ومنذ مايزيد على ١٤ قرنا من الزمان – الى مفهوم أكثر عقلانية ومنطقية وواقعية وفعالية ، من المفهوم الخاص « بالرجل الاقتصادى » ومن مفهوم « مبدأ النفعية » الذى سبق وأن اشتقته بعض المدارس الاقتصادية الوضعية . الا وهو مفهوم « الرجل المسلم » بوصفه مفهوما أكثر شمولية وعقلانية ورشدا من المفهوم السابق ، وأكثر تحقيقا وواقعية عنه . وهو الرجل الذى – ببساطة شديدة لاتخل برشدية القرار – يبتغى الله وحده فى كل تصرفاته وأموره العلانية والسرية سواء بسواء(٤٩) وفى هذا المعنى يقول القرآن الكريم :

« لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولاتفرحوا بما آتاكم والله لايحب كل مختار فخور »

الحديد ، ٢٣

« لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شىء فإن الله به عليم »(٥٠)

آل عمران ، ٩٢

« ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما »(٥١)

النساء ، ٧٣

١٤ ـ ان السياسة الاقتصادية فى الاسلام لاتنشأ من فراغ ولاتذهب الى فراغ . بمعنى أن هذه السياسة – كجزء عضوى سليم التعبير من وللمذهب الاقتصادى الاسلامى ، والأخير بدوره كجزء لايتجزأ من الدين الاسلامى الحنيف ككل – لايمكن أن توجد أو تعمل أو تحقق اهدافها المرجوة الا من خلال بيئة إسلامية شاملة ومتوافرة على النحو الذى حدده ورسمه هذا الدين فى أقسام أربعة رئيسية هى :(٥٢)

أ ـ عقيدة تحرر العقل وتدعو الى العلم .
ب ـ عبادة تسمو بالروح وتؤدى الى القوة .
جـ ـ خلق ينمى الشخصية ويحمل على التعاون .
د ـ قانون يحقق المصالح ويضمن العدالة .

وهذه البيئة بدورها تتمثل فى :ـ

(أ) نظام سياسى (حكومة) يقوم على القرآن والشورى والخلافة والامامة (٥٣) .

(ب) نظام إجتماعى مبنى على التعاطف والتراحم والتكافل والإخاء والتعاون (سواء بين الافراد بعضهم وبعض ، أو بين الأفراد وبعضهم داخل الأسرة الواحدة) ، كذلك على المساواة ، واحترام عقائد الآخرين وحضاراتهم وآرائهم وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية (٥٤) واحترام المرأة (٥٥) ، .... الخ .

(جـ) بيئة (مناخ) تشريعية وقانونية تضمن للانسان (وللمجتمع) حقوقه التى نص عليها الإسلام وهى : حق الحرية ، والحرية الدينية ، وحق العبادة والشريعة وحرية الفكر وفتح أبواب الاجتهاد ، وحرية التعبير عن الرأى (الحرية السياسية) ، .... الخ تلك الحريات التى يتم ممارستها فى حدودو الشريعة الإسلامية السمحاء(٥٦) . هذه البيئة التشريعية والقانونية التى تستمد مصادرها من القرآن والسنة النبوية المطهرة ومن الإجماع والاجتهاد بالأدلة العقلية المتعارف عليها (وهى القياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة ، العرف) . (٥٧) .

(د) بيئة أو نظام إدارى كلى (على مستوى الدولة) يأتى كترجمة صحيحة ومناسبة لكل النظم (السياسية والاجتماعية والتشريعية) السابق ذكرها ويتمتع بقدر متوازن من المركزية واللامركزية ، أخذا البعدين (الجغرافى ، الوظيفى أو النشاطى) فى الاعتبار (٥٨) .

١٥ ـ على ضوء كل ماسبق حظى النشاط الاقتصادى فى الإسلام بمرتبة الريادة والقيادة أو بلغة أهل الرياضيات كان بمثابة المتغير المستقل الذى تتبعه بقية المتغيرات الأخرى (السياسية ، القانونية ، الاجتماعية .... الخ) ، وذلك للأسباب التالية : (٥٩) .

(أ) إن النشاط الاقتصادى هو النشاط الرئيسى والغالب فى حياة البشر ، لأن الاقتصاد يعتبر أحد العوامل الرئيسية فى تسيير وتوجيه حركة التاريخ الإنسانى على مر العصور .

(ب) إن سلوكيات البشر وطرق ومناهج تفكيرهم وطبائعهم وعاداتهم وتقاليدهم ماهى فى الواقع إلانتاج ومخرجات للظروف والعوامل والمتغيرات الاقتصادية التى يعيشونها .

(جـ) الاعتقاد الراسخ فى الإسلام بأن رقى الإنسان (والمجتمعات) مادياً وروحياً رهن برقى وارتقاء وضعه وحالته الاقتصادية من هنا كان للتنمية الاقتصادية (والاجتماعية) فى الإسلام دور هام وبارز .

(د) إن الأنظمة الاجتماعية والتشريعات والقوانين (الوضعية) فى أى مجتمع (ومنها المجتمعات الإسلامية بالطبع) ستكون وليدة لظروفه الاقتصادية ..

١٦ ـ إمكانية تمتع السياسة الاقتصادية فى الإسلام بدرجة من العالمية لايمكن أن تحظى بها أى سياسة اقتصادية وضعية أخرى ، خاصة فى مجال التنمية والنمو الاقتصادى وذلك لعدة أسباب (٦٠) هى : ـ

(أ) القوة والمتانة البنائية التى تتمتع بها هذه السياسة الاقتصادية على النحو السابق أن رأيناه ، وأنها ـ على عكس السياسات الاقتصادية الوضعية السابق عرض أفكار مدارسها المختلفة ـ لاتحمل فى طياتها ولا من داخلها عوامل فنائها ، بل على العكس تحمل عوامل ديمومتها واستمراريتها .

(ب) إن هذه السياسة الاقتصادية سيتوفر لها ـ اذا ما وضعت موضع التطبيق المخلص ـ قدراً من التجاوب العالمى (من جموع العالم الإسلامى) لا يتوافر بأى حال لأى سياسة اقتصادية وضعية أخرى والدليل على ذلك يمكن استنتاجه من العرض السابق للمدارس الاقتصادية الوضعية ، التى وضعت من مفكرين ينتمون إلى نفس الديانة تقريباً وعورضت ، وانتقدت من مفكرين آخرين ينتمون لذات الديانة !! وبالتالى فإن تطبيق هذه السياسة الاقتصادية الإسلامية سيعمل بالتأكيد على تحقيق المزيد من التجاوب والوحدة والانسجام والترابط بين أفراد ومجتمعات الأمم الإسلامية كلها على اختلاف جنسياتهم ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ... الخ .

١٧ ـ تبقى نقطة أخيرة فى تقدير المدرسة الاقتصادية الإسلامية بأبعادها الثلاثة (التحليل الاقتصادى ، السياسة الاقتصادية ، المذهب الاقتصادى) ، وهى انه إذا كان لها من أوجه نقد ـ إن جاز لنا استعمال مثل هذا التعبير ـ فهى تتمثل أساساً فى أنه لن يجنى آثارها ولن يتمتع

بفوائدها إلا كل إنسان حرمه الله من نعمة الإسلام ، أو لنقل بصورة أدق تعبيراً ـ حرمه الله من نعمة الإيمان وبالتالى يصبح العيب ليس فيها وانما فيمن لم يتبعها ، أو فيمن اتبع دينها ولم يعمل بها !! « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ... » . المائدة آية ٤٨



الخلاصة

من العرض السابق لأهم خصائص النظام الاقتصادى الإسلامى يتضح مدى الترابط العضوى والشامل بين هذه الخصائص بعضها وبعض ، فهى بمثابة السلسلة المتصلة الحلقات ، التى لو كسرت واحدة منها لانفصمت السلسلة كلها وما عادت سلسلة ، هذا من ناحية .

ومن النظرة العامة الأخيرة لأهم ملامح وسمات البيئة أو المناخ الإسلامى (سياسياً ، ثقافياً ، روحياً ، فكرياً ، اجتماعياً) يتضح مدى الترابط العضوى بين هذه الخصائص الاقتصادية للنظام الإسلامى وبين هذه الملامح أو السمات البيئية والمناخية الواجب أن تتوافر حتى يكون هناك نظام إسلامى .

وبالتالى كان هناك ترابط عضوى بين خصائص النظام الاقتصادى الإسلامى ونظائرها البيئية (سياسياً ، إجتماعياً ، ثقافياً ، فكرياً) كما كان هناك أيضاً ترابط عضوى ذاتى بين هذه الخصائص الاقتصادية الإسلامية بعضها وبعض - وهو الأمر الذى يجعلنا نؤكد أن النظام الاقتصادى الإسلامى كل متكامل ، لايؤخذ تجزئة ، وإنما جملة ..

وبذلك تتضح معالم صحة اختبار الفرض الثانى من فروض هذه الدراسة : إن النظام الأقتصادى الإسلامى جزء من كل النظام أو البيئة الإسلامية ، وبالتالى فإما أن يؤخذ كله ، أو أن يترك كله .



• الفصل الثالث •

هم .. ونحن !

هم ! ؟ هم ، أصحاب المدارس الفكرية الاقتصادية الوضعية السابق عرضها ، هم سواء أكانوا من العالم الشرقى أو الغربى ، هم سواء أكانوا التجاريين (الماركتليين) أم الطبيعيين (الفزيوكرات) أم الكلاسيكيين أم النيوكلاسيكيين أم الماركسيين أم الكينزيين ، أم ... أم ... إلى آخر هؤلاء الـ « هم » .

وهم ، الذين حققوا معدلات كبيرة ـ وإن كانت بنسب داخلية متفاوتة فيما بينهم ـ من التنمية الاقتصادية ، نقلتهم بعد ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية ، ثم لم يلبثوا ، فصعدوا إلى القمر وغزوا الكواكب ، وصنعوا أطفال الأنابيب ، .. الخ .

ونحن ! ؟ نحن ، المسلمين . نحن المجتمعات أو الدول الإسلامية ، الذين أصبحنا الآن نضم ما يزيد على المليار نسمة ، يعيش معظمها فى أكبر وأغنى قارتين (آسيا وأفريقيا) فى العالم .

نحن ، من انبهرنا ـ أو ابهرنا ـ بما حققه هم (لأنفسهم) فاتبعناهم ـ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أيضاً إلى حد ليس بقليل سواء قبل أو بعد حصولنا على الإستقلال السياسى . إتبعناهم ، ومازلنا !! فماذا كانت النتيجة ؟ .

هذا هو التساؤل الرئيسى الذى تمثل الإجابة عنه الهدف الأول الذى يسعى إلى تحقيقه هذا الفصل من فصول هذه الدراسة ، أو بصياغة أخرى أكثر علمية ، نقول إنه إذا كانت النظريات العلمية والمدارس الفكرية الاقتصادية الوضعية السابق عرضها قد حققت لأصحابها ـ وفقاً لظروفهم ما حققته من إنجازات مادية وكيفية لايمكن نكرانها ، فهل كانت النتيجة متماثلة معنا عندما طبقنا نحن هذه النظريات والمدارس الاقتصادية الخاصة بهم ؟! . أو بعبارة أخرى ماذا حقق لنا تطبيقنا لمثل هذه النظريات والمدارس الاقتصادية الوضعية فى مجالات التنمية أو النمو

الاقتصادى ؟ هل حقق لنا هذا التطبيق نفس النتائج التى حققها لأصحابه الأصليين ؟ أم حقق لنا نتائج أقل أو أكثر مما حققها لهم ؟ ولماذا ؟ .

وسيتم الإجابة عن هذا السؤال المركب من خلال المنهجية التالية :

١ ـ إيجاد مؤشر عام يمكن بواسطته قياس موقع الدول الإسلامية المعاصرة على سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بغرض إيجاد اتجاه عام يمكن أن تسير فيه هذه التنمية فى تلك الدول مستقبلاً .

٢ ـ حددت عناصر هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مجموعتين هيكليتين : أولاهما يمثل الهيكل المادى للتنمية (معبراً عنه بثلاثة متغيرات اقتصادية هى : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، ودرجة التركيز السكانى ، ودرجة الآلية) ، وثانيتهما يمثل الهيكل الكيفى للتنمية (معبراً عنه بثلاثة متغيرات إجتماعية هى : درجة الاعتماد على النفس ، ونسبة النشاط الفعال ، درجة المعرفة المنظمة) (٦١) .

٣ ـ ربط كل متغير من المتغيرات المادية أو الكمية بمتغير آخر مناظر له من المتغيرات الكيفية ، وذلك للتوصل إلى محصلات فرعية معبرة عن تأثير تفاعل هذه المتغيرات أو مدى نجاحها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل دولة إسلامية .

٤ ـ من هذه المحصلات ـ والتى يمكن اعتبارها بأنها مؤشرات فرعية أو وسيطة ـ تم التوصل إلى مؤشر عام يعبر عن القيمة والاتجاه النسبيين لما حققته التنمية فى دولة إسلامية معينة على سلم التنمية أو النمو الاقتصادى العام أو العالمى متمثلاً فى دولة معينة هى اليابان .

٥ ـ اختيرت اليابان بالقصد لعمل المقارنة معها لعدة أسباب هى :

(أ) تقارب البدء الزمنى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اليابان مع نظيره الخاص بمعظم ـ إن لم يكن بكل ـ الدول الإسلامية محور هذه الدراسة فكلتاهما بدأت عملية التنمية فيهما مع بداية منتصف هذا القرن تقريباً .

(ب) تشابه الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كل من اليابان والدول الإسلامية عند بدء عملية التنمية فيهما ، إن لم تكن فى الأولى أسوأ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، وفى الثانية اقل سوءاً بسبب الظروف الاقتصادية التى عاشتها لفترة طويلة من الزمن .

(جـ) تمتع اليابان – على الرغم من انها دولة لادينية تقريبا بالمفهوم الإسلامى – بمجموعة من القيم والعادات والتقاليد المشابهة لحد كبير تلك التى نادى بها الإسلام (احترام العمل ، إحترام الملكية الفردية القائمة على أسس موضوعية ، إنصهار الفرد فى الجماعة ، توقير الصغير للكبير ، ..... الخ).

٦ ـ أما الدول الإسلامية التى اختيرت للدراسة فى هذا الفصل ، فقد تم هذا الاختيار على ضوء الأسس التالية :

(أ) إنها جميعها – على الرغم من وجود بعض الدول التى لاتعتبر إسلامية بنص دستورها – تتمتع بعضوية منظمة المؤتمر الإسلامى ، سواء أكانت عضوية أصيلة أو أصلية ، أم كانت العضوية بالانضمام (٦٢) .

(ب) إن هذه الدول الإسلامية فى مجموعها تمثل نماذج إقتصادية وضعية متعددة (غربية ، شرقية) ، كما تمثل ايديولوجيات مختلفة (رأسمالية ، إشتراكية ، شيوعية) ، كما تمثل درجات ومستويات ونوعيات مختلفة من التنمية (دول فقيرة جدا ، دول نامية ، دول نفطية ، .... الخ) .

(جـ) إنها دول تمثل مواقع جغرافية وظروفا مناخية وبيئية مختلفة ومتنوعة ، فمنها مايقع فى آسيا أو أفريقيا أو أوربا ومنها ما يقع فى مناطق حارة أو باردة أو إستوائية ، ... الخ . وبالتالى يمكن القول بأنها فى مجموعها تتمتع بظروف مكانية وزمانية متنوعة ومختلفة إلى حد كبير .

٧ ـ كذلك اختيرت دولة إسرائيل ووضعت فى نموذج هذه الدراسة لأنها دولة – على الأقل بنص دستورها – يهودية . وحتى يمكن عقد بعض المقارنات بين

إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها مع غيرها من بقية دول النموذج .

بذلك تتكامل المواصفات اللازمة لتصميم نموذج قياسى مناسب لإنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الإسلامية ، مع التمكن من عقد المقارنات المناسبة بين إنجازات التنمية فى هذه الدول مع غيرها من الدول الأخرى التى تختلف عنها من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والدينية ايضا .

ويعرض هذا الفصل لموضوعه من خلال النقطتين التاليتين :ـ

١ ـ التصميم البيانى للنموذج ، ويشمل :

أ – اختيار متغيرات النموذج .
ب – توليف متغيرات النموذج .
جـ – طرق تقدير مؤشرات النموذج .

٢ ـ القياس والتحليل الاقتصادى للنموذج ، ويشمل :

(أ) بالنسبة لعوامل قياس الهيكلين المادى والكيفى للتنمية .
(ب) بالنسبة لمحصلات واتجاهات قياس هيكل التنمية .
(جـ) بالنسبة لقيمة المؤشر العام للتنمية .

وفيما يلى نعرض لكل من هاتين النقطتين تفصيلا .



التصميم البنيانى للنموذج

إذا كانت وفرة السلع والخدمات والمدن والمنازل الحديثة والشوارع المرصوفة والمواصلات والاتصالات هى بعض معالم الهيكل المادى للحضارة المعاصرة . وإذا كانت هذه المظاهر تستطيع مشاهدتها فى كل من طوكيو وموسكو وباريس ونيويورك فإننا أيضا نشاهدها فى كل من الكويت والرياض وطرابلس الغرب ، فعلى هذا الأساس تكون النتيجة الطبيعية أن هذه الدول كلها فى مستوى حضارى مادى واحد . فهل هذا صحيح ؟ وإذا لم يكن هذا صحيحا ، فما هى الفروق التى تميز بين الدول المتقدمة والدول النفطية والدول النامية ؟ . وبين كل دولة وأخرى داخل المجموعة الواحدة أو بين المجموعات المختلفة ؟ . (٦٣) .

ثم كيف يمكن تقدير أو قياس هذه الفروق بأسلوب علمى وشامل يمكننا فى النهاية من إجرء التحليل الاقتصادى لإنجازات التنمية فى الدول الإسلامية محور هذا البحث ثم فى عقد المقارنات اللازمة سواء بين هذه الدول بعضها وبعض ، أو بينها وبين غيرها من الدول (مثل اليابان وإسرائيل) ؟

إن هذا الأسلوب هو ما يطلق عليه « النموذج » أو « النموذج القياسى » ويسير التصميم البنيانى للنموذج القياسى المستخدم فى هذا البحث من خلال الخطوات الثلاث التالية :

١ ـ اختيار متغيرات النمودج :

على ضوء هذه التساؤلات بدأنا البحث عن المتغيرات أو العوامل أو العناصر التى نستطيع من خلالها التفرقة بين الدول بعضها وبعض . وقد بدأنا البحث عن هذه العوامل من واقع المدركات المحسوسة لمظاهر الهيكل المادى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ،. وكان ذلك عن طريق حصر مجموعة

المتغيرات التى تتضمنها دوريات الأمم المتحدة والبنك الدولى والتى يمكن تقسيمها على النحو التالى :

(أ) السلع والخدمات المتوفرة ويعبر عنها مستوى دخل الفرد فى السنة .
(ب) المدن والشوارع والمرافق ويعبر عنها درجة التركيز السكانى .
(جـ) الآلية أو الميكنة ويعبر عنها معدل استخدام الطاقة للفرد .

على أننا اذا قارنا بين متوسطى الدخلين السنويين فى كل من الكويت والولايات المتحدة فوجدناه فى الأول أكبر ، أو إذا قارنا بين معدلى استخدام الطاقة للفرد فى كل من اليابان والإمارات فوجدناه فى الثانى أعلى ، فهل يمكن على ضوء هذه النتائج والمقارنات الجزم بأن التنمية الاقتصادية فى الكويت والإمارات أعلى من نظيره فى الولايات المتحدة واليابان على الترتيب ؟ ! هل يمكن قبول أو استساغة مثل هذه النتائج ؟ ! بالطبع لا - لاشك إذن أن هناك عوامل أو متغيرات أخرى تتفاعل مع هذه المتغيرات الثلاثة وينتج عن هذا التفاعل تحديد مقبول للمستوى التنموى المادى لكل دولة ، أو بمعنى آخر إذا كانت هذه المتغيرات الثلاثة تعبر عن الكم أو المظهر أو الشكل فإنها لاتعبر عن الكيف أو الجوهر أو المضمون الخاص بعملية التنمية .

على هذا كانت الخطوة التالية لذلك هى البحث عن المتغيرات المعبرة عن الكيف لكل عامل من العوامل المعبرة عن الكم والتى أمكن تحديدها على النحو التالى :

(أ) الاعتماد على النفس فى توفير السلع والخدمات أو بمعنى آخر مستوى استهلاك الدولة من السلع والخدمات المنتجة بها .

(ب) النشاط الفعال أى العمالة المنظمة أو المنتجة (Economically ctive Population) وهو يعبر عن نوعية التركيز السكانى ومدى نشاطه وفعاليته .

(جـ) المعرفة المنظمة (أو التعليم) والذى بداهة يتناسب طرديا مع مستوى الدقة أو الإتقان أو الإجادة سواء فى الإنتاج أو الاستخدام أو التشغيل أو الصيانة أو الإصلاح .

هذا وقد حددت هذه المتغيرات على أساس أن تشمل بطريقة مباشرة أو ضمنية مجموعة المتغيرات التى تستخدمها الأمم المتحدة والبنك الدولى كمؤشرات للمقارنة بين دول العالم فى قياس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدلال على المسار التنموى لهذه الدول . أى أن هذه المتغيرات (سواء الكمية أو الكيفية) حددت على أساس الأفكار أو المدارس الاقتصادية الوضعية .

٢ ـ توليف متغيرات النموذج :

١ ـ استخرجت البيانات الخاصة بالمتغيرات الكيفية والكمية من دوريات الأمم المتحدة والبنك الدولى لمجموعة الدول الاسلامية التى تمثل نماذج متعددة سواء من الدول المتقدمة الغربية والشرقية أو الدول النامية أو دول النفط . وهذه الدول الإسلامية كلها أعضاء فى المؤتمر العالمى الإسلامى .

٢ ـ وطبقا لمنهج هذا الفصل من هذا البحث ومن كونه دراسة مقارنة فقد نسبت بيانات العوامل للدول الإسلامية المختارة الى اليابان لأسباب سبق ذكرها :

٣ ـ ثم بعد ذلك تم عمل توليف مزدوج لكل عمل من العوامل الكمية مع نظيره من العوامل الكيفية فكان نتاج هذا التوليف الحصول على ثلاثة مقاييس رئيسية هى :

(أ) عامل الاعتماد على النفس ، عامل دخل الفرد .
(ب) عامل النشاط الفعال ، عامل التركيز السكانى
(جـ) عامل المعرفة المنظمة (التعليم) ، عامل الآلية (متوسط استهلاك الفرد من الطاقة)

٤ ـ ثم ادمجت هذه المقاييس الرئيسية الثلاثة – على مستوى كل دولة – للحصول فى النهاية على مؤشر عام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحققة فى هذه الدول خلال السنة المختارة للدراسة (وهى سنة ١٩٨٩ بوصفها احدث سنة توافرت عنها جميع البيانات اللازمة لقياس جميع متغيرات هذا المنهج لجميع الدول المختارة فيه) . ثم تم بعد ذلك تقدير اتجاهات التنمية فى هذه الدول لكل مقياس من المقاييس الثلاثة الخاصة بها .

٥ ـ ثم بعد ذلك عمل عدد من الرسومات الايضاحية لكل دولة مختارة فى هذا البحث حتى يمكن تحديد موقعها من عملية التنمية عن طريق استخراج المحصلة المعبرة عن بعدها عن كل من المحور الكمى والمحور الكيفى للتنمية وكذلك لتقدير اتجاه هذه المحصلة .

٣ ـ طرق تقدير مؤشرات النموذج ٠

١ ـ مؤشرات قياس الهيكل المادى للتنمية :

١ / أ – متوسط الدخل السنوى للفرد = $\frac{\text{اجمالى ناتج الدخل القومى}}{\text{اجمالى عدد السكان}}$

ويرمز لهذا المؤشر بالرمز أ (العمودان ١ ، ٧، من جدول ١)

١ / ب – درجة التركيز السكانى ٪ (Urbanization)

$= \frac{\text{عدد السكان فى المناطق الحضرية}}{\text{اجمالى عدد السكان}} \times ١٠٠$

ويرمز لهذا المؤشر بالرمز ب (العمودان ٢ ، ٨ من جدول ١)

١ / جـ – معدل استخدام الفرد للطاقة (الآلية Automation)

$= \frac{\text{اجمالى المستهلك من الطاقة بكافة صوره واغراضها وانشطتها}}{\text{اجمالى عدد السكان}}$

ويرمز لهذا المؤشر بالرمز جـ (العمودان ٣ ، ٩ بجدول ١)

٢ ـ عوامل قياس الهيكل الكيفى للتنمية ؛

٢ / أ درجة الاعتماد على النفس ٪ =

$= (١ - \frac{\text{الواردات + الصادرات}}{\text{اجمالى الناتج المحلى}}) \times ١٠٠$

ويرمز لهذا المؤشر بالرمز أَ (العمودان ٤ ، ١٠ بجدول ١)

٢ / ب – نسبة النشاط الفعال Economically Active Population

$$= \frac{\text{المشتغلون بأجر وبدون + المتعطلون ممن سبق لهم العمل}}{\text{اجمالى تعدد السكان}} \times ١٠٠$$

ويرمز لهذا المؤشر بالرمز بَ (العمودان ٥ ، ١١ بجدول ١)

٢ / جـ – درجة المعرفة المنظمة ٪ = $\frac{\text{تعداد السكان غير الأميين (ذوى المعرفة)}}{\text{اجمالى عدد السكان}} \times ١٠٠$

ويرمز لهذا المؤشر جـَ (العمودان ٦ ، ١٢ بجدول ١)

٣ ـ حساب محصلات قياس الهيكل المادى والكيفى للتنمية :

* المحصلة هى ناتج تفاعل احد العوامل الكيفية مع نظيره الكمى . وطالما ان لدينا ثلاثة عوامل لقياس الهيكل المادى للتنمية وثلاثة اخرى لقياس الهيكل الكيفى للتنمية لكان معنى ذلك اننا سنحصل على ثلاثة مؤشرات أو متحصلات بيانها كالتالى :

٣ / أ محصلة عامل الاعتماد على النفس مع عامل دخل الفرد $= \sqrt{\frac{(أ)^2 + (أَ)^2}{2}}$

ويرمز لهذه المحصلة بالرمز د (عمود ١٣)

٣ / ب محصلة عامل التركيز السكانى مع النشاط الفعال $= \sqrt{\frac{(ب)^2 + (بَ)^2}{2}}$

ويرمز لهذه المحصلة بالرمز هـ (عمود ١٤)

٣ / جـ – محصلة عامل الالية مع المعرفة المنظمة $= \sqrt{\frac{(جـ)^2 + (جـَ)^2}{2}}$

ويرمز لهذه المحصلة بالرمز و (عمود ١٥)

٤ ـ تقدير اتجاه محصلات قياس الهيكل المادى والكيفى للتنمية :

* يقصد باتجاه المحصلة مدى ميلها نحو العامل الكيفى او الكمى ، وتحسب هذه الاتجاهات كما يلى :

٤ / أ – إتجاه محصلة الاعتماد على النفس مع دخل الفرد =

$$\frac{أ'}{أ} \quad \text{(عمود ١٧)}$$

٤ / ب – إتجاه محصلة التركيز السكانى مع النشاط الفعال =

$$\frac{ب'}{ب} \quad \text{(عمود ١٨)}$$

٤ / جـ – إتجاه محصلة الآلية مع درجة المعرفة المنظمة =

$$\frac{جـ'}{جـ} \quad \text{(عمود ١٩)}$$

(٥) تقدير القيمة النسبية للمؤشر العام للتنمية :

* ويقصد به (فى هذه الدراسة) قياس القيمة النسبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى حققتها دولة معينة مقارنة بدولة الأساس (وهى اليابان) . وتحسب قيمة هذا المؤشر بالمعادلة :ـ

قيمة المؤشر الحضارى = (د × هـ × و) × ١٠٠
(عمود رقم ١٦ فى جدول رقم ١)



بعـد ان عرضنـا فى الجزء الأول من هـذا الفصل لمـاهية النمـوذج القياسى المستخدم فى هذه الدراسة لقيـاس إنجازات التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المحققة فى مجموعة الدول الاسلامية أو الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى العالمى (والتى سنسميها أيضا ـ تجاوزا ـ بالدول الإسلامية) . وهى تلك التنمية المحققة حتى عام ١٩٨٩ . وبعد ان عرضنا لمنهجية البحث التى سيستخدمها هذا النموذج ولمتغيراته (الكمية والكيفية) المختلفة ، وللتـوليفات الممكنـة بين هـذه المتغيرات ولطرق حساب وتقدير كل منها .

يأتى دور تطبيق فكرة هذا النموذج وأدواته (مؤشراته) القياسية على البيانات الاقتصـادية والاجتمـاعية الخـاصة بـالدول الاسـلامية محـور هذه الـدراسة والمستخرجة من مصادر متعددة تابعة للهيئة العامة للامم المتحدة (حتى نضمن حياد وموضوعية هذه البيانات والمعلومـات على مستـوى كل الـدول الاسلاميـة المختارة) . وقد تمخض عن هذا التطبيق التوصل الى عدد من النتائج الهامة التى يبينها جدول رقم (١) التالى ، وكذلك مجموعة الاشكال البيانية (٦٤) المصاحبة له : ـ



جدول رقم (١) نموذج لقياس درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول الاسلامية في سنة ١٩٨٦

المتغيرات	العوامل الكمية والكيفية لقياس التنمية بالأرقام المطلقة						العوامل الكمية والكيفية لقياس التنمية منسوبة الى اليابان						محصلات قياس هيكل التنمية منسوبة الى اليابان			قيمة واتجاه المؤشر العام للتنمية			
	عوامل قياس الهيكل المادي للتنمية			عوامل قياس الهيكل الكيفي للتنمية			عوامل قياس الهيكل المادي			عوامل قياس الهيكل الكيفي						قيمة المؤشر العام	اتجاه المؤشر العام بالنسبة		
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	درجة التركيز السكاني	درجة الآلية	درجة الاعتماد على النفس	نسبة النشاط الفعال	درجة المعرفة الشاملة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	درجة التركيز السكاني	درجة الآلية	درجة الاعتماد على النفس	نسبة النشاط الفعال	درجة المعرفة الشاملة	أ + ب	ب + جـ	جـ + د	العام	أ + ب	ب + جـ	جـ + د
وحدة القياس	دولار أمريكي	%	كجم	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	نسبة تناسب		
رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩
الدولة	أ	ب	جـ	أ/	ب/	جـ/	أ	ب	جـ	أ/	ب/	جـ/	د	هـ	و		أ/ ÷ أ	ب/ ÷ ب	جـ/ ÷ جـ
١ الصومال	١٧٠	٣٦	٧٨	٨٠	١٤	١٢	ر٧	٤٧	٢ر٦	١٦	٢٧	١٢	١٨	٣٨	٩	٢	١:١٣٧	١٢ر٦	١:٥
٢ بنجلاديش	١٨٠	١٦	٥١	٢٦	٣١	٣٣	ر٨	٢١	٠ر١	١٢	٦٠	٣٣	٦٥	٤٥	٢٣	٧	١:١١٥	١:٣	١:٢٢
٣ تشاد	١٩٠	٢٩	١٧	٤٤	٤٠	٢٥	ر٨	٣٨	٠ر٥	٥٣	٧٢	٢٥	٣٧	٦١	١٨	٤	١:٦٦	١:٢	١:٥٠
٤ سيراليون	٢٩٠	٣٦	٧٦	٦٣	٢	٢٩	ر٦	٤٢	٢ر٦	٧٦	٤	٢٩	٥٤	٣٠	٢١	٣	١:٨٤	١:ر١	١:١٣
٥ أوغندا	٢٥٠	١٠	٢٥	٧٩	٢٨	٥٧	١ر٠	١٣	٠ر٧	١٥	٥٤	٥٧	٦٧	٣٩	٤٠	١٠	١:١٥	١:٤	١:٨١
٦ مالي	٢٧٠	١٩	٢٤	٦٣	١٣	١٧	١ر١	٢٥	٠ر٧	٧٦	٢٥	١٧	٥٤	٢٥	١	٠ر١٤	١:٦٦	١:١	١:٢٤
٧ النيجر	٢٦٠	١٩	٤٠	٢٠	٤ر٠	١٤	١ر٦	٢٥	١ر١	٨٤	٨ر	١٤	٥٩	١٨	١٠	١	١:٧٥	١:٩ر٣	١:٤٣
٨ باكستان	٣٧٠	٣٢	٢١٣	٦٧	٢٩	٣٠	١ر٦	٤٢	١ر٦	٨١	٥٦	٣٠	٥٢	٤٩	٢٢	٦	١:٥١	١:١	١:٥
٩ غينيا	٤٣٠	٢٥	٧٤	٦٧	٤٠	٢٨	١ر٨	٣٦	٢	٨١	٧٢	٢٨	٥٧	٣٥	٢٠	٤	١:٤٥	١:٢	١:١٤
١٠ أندونيسيا	٥٠٠	٣٠	٢٦٣	٥٤	٤٢	٧٤	٢ر١	٣٩	٧ر٥	٧١	٨١	٧٤	٥٠	٦٤	٥٣	١٧	١:٣٤	١:٢	١:١٠
١١ موريتانيا	٥٠٠	٤٥	١١٤	٢٠	٣٠	٣٥	٢ر١	٥٨	٣ر٣	٢٤	٥٨	٣٥	١٧	٥٨	٢٥	٢	١:١١	١:١	١:١١
١٢ السودان	٨٠	٢٢	٥٧	٥	٢٤	٢٠	٠ر٣	٢٩	١ر٦	٦	٤٦	٢٠	٤	٣٨	١٤	٠ر٣	١:٣٠	١:٢	١:١٣
١٣ مصر	٦٤٠	٤٦	٦٣٦	٦٨	٢٥	٤٤	٢ر٧	٦٠	١٨ر٣	٨٢	٤٨	٤٤	٥٨	٥٤	٣٤	١١	١:٣٠	١:٨	١:٢
١٤ السنغال	٦٥٠	٣٨	٥٥٣	٦٢	٢٩	٢٨	٢ر٧	٤٩	٤ر٤	٧٥	٥٦	٢٨	٥٣	٥٣	٢٠	٦	١:٢٨	١:١	١:٦
١٥ المغرب	٨٨٠	٤٧	٢٤٤	٦١	٢٩	٣٣	٣ر٧	٦١	٧	٧٣	٥٦	٣٣	٤٠	٥٩	٢٤	٦	١:٢٠	١:١٠	١:٥
١٦ غينيا بيساو	٨٩٠	١٦	٢٣١	٢٠	٣٣	٤٥	٣ر٧	٤١	٦ر٦	٢٤	٦٣	٤٥	١٧	٤٧	٣٢	٣	١:٦	١:٣	١:٧

تابع جدول رقم (١) نموذج قياس درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول الإسلامية في سنة ١٩٨٩

التغيرات	العوامل الكمية والكيفية لقياس التنمية بالأرقام المطلقة						العوامل الكمية والكيفية لقياس التنمية منسوبة الى اليابان						محصلات قياس هيكل التنمية منسوبة الى اليابان			قيمة واتجاه المؤشر العام للتنمية			
	عوامل قياس الهيكل المادي للتنمية			عوامل قياس الهيكل الكيفي للتنمية			عوامل قياس الهيكل المادي			عوامل قياس الهيكل الكيفي						قيمة المؤشر العام	اتجاه المؤشر العام بالنسبة		
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	درجة التركيز السكاني	درجة الآلية	درجة الاعتماد على النفس	نسبة النشاط الفعال	درجة المعرفة المنظمة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	درجة التركيز السكاني	درجة الآلية	درجة الاعتماد على النفس	نسبة النشاط الفعال	درجة المعرفة المنظمة	أ+ب+هـ	أ'+ب'+هـ'	د+هـ	العام	أ'÷أ	ب'÷ب	هـ'÷هـ
وحدة القياس	دولار امريكي	%	كجم	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	·	%	نسبة تناسب		
رقم العمود / الدولة	١ أ	٢ ب	٣ هـ	٤ أ'	٥ ب'	٦ هـ'	٧ أ	٨ ب	٩ هـ	١٠ أ'	١١ ب'	١٢ هـ'	١٣ د	١٤ هـ	١٥ و	١٦	١٧ أ'/أ	١٨ ب'/ب	١٩ هـ'/هـ
١٧ سوريا	١٨٠	٥٠	٨٩٦	٥٥	٢٥	٦٠	٤٫١	٦٥	٢٥٫٦	٦٦	٤٨	٦٠	٤٧	٥٧	٤٦	١١	١:١١	١:١٫٧	١:١
١٨ الكاميرون	١٠٠٠	٤٠	١٤١	٨٠	٢٥	٥٦	٤٫٣	٥١	٤	٦٦	٤٨	٥٦	٦٨	٥٠	٤٠	١٤	١:٢٣	١:١	١:١٤
١٩ تونس	١٢٦٠	٥٤	٥٤٦	١٨	١٣	٥٤	٥٫٣	٧٠	١٦	٢٢	٢٥	٥٤	١٦	٥٣	٤٠	٣	١:٤	١:١٫٤	١:٣
٢٠ تركيا	١٣٧٠	٦٠	٨٣٧	٦٦	٤٠	٧٤	٥٫٨	٧٨	٢٤	٧٥	٧٧	٧٤	٥٣	٢٨	٥٥	٢٣	١:١٫٣	١:١	١:٣
٢١ الاردن	١١٤٠	٦٧	٧٧٣	٢٢	٥	٧٥	٦٫١	٨٧	٢٢	٢٧	١٠	٧٥	٣٠	٦٦	٥٥	٧	١:٤	١:١٫١	١:٣
٢٢ ماليزيا	٢١٦٠	٤٢	٩٤٠	٢٧٠	٤٣	٧٣	٩٫١	٥٥	٢٦	٣٣٠	٨٣	٧٣	٢٤	٧٠	٥٥	٩	١:٤	١:٦	١:٦
٢٣ الجزائر	٢٢٣٠	٥١	١٩٠٦	٥٧	٢١	٥٠	٩٫٤	٦٦	٥٥	٦٩	٤٠	٥٠	٤٩	٥٥	٥٣	١٤	١:٧	١:١	١:١
٢٤ الفلبين	٢٩٦٠	٤٥	١١٥٥	٣٩	٢٠	٦٢	١٢٫٤	٥٨	٣٣	٤٧	٣٨	٦٢	٣٤	٤٩	٥٠	٨	١:٤	١:١	١:٢
٢٥ ايران	٣٦٠٠	٥٦	١٠١٩	٨٥	٢٦	٥١	١٣٫٤	٢٣	٢٩	١٠٢	٥٠	٥١	٢٣	٦٣	٤١	١٩	١:٨	١:١	١:٦
٢٦ سلطنة عمان	٥٢٢٠	١٠	٢٥٥٦	٢٠	٦٠	٥٠	٢١٫١	١٣	٧٣	٢٤	٣٨	٥٠	٢٣	٢٨	٦٣	٤	١:١	١:٣	١:١
٢٧ ليبيا	٥٣١٠	٦٩	٣٠٤٩	٤٨	٢٥	٦٧	٢٢٫٣	١٠	٨٨	٥٨	٤٨	٦٧	٤٤	٧٦	٧٨	٢٥	١:٣	١:١	١:١
٢٨ الامارات	١٨٤٣٠	٧٨	١٠٠٥٤	١٣	٣٠	٦٠	٧٧٫٤	١٠١	٣٠٣	١٦	٥٨	٦٠	٥٥	٨٢	٢١٨	٩٨	١:٣٫٢	١:١	١:٢٫١
٢٩ السعودية	٦٠٢٠	٧٦	٤٣٠٧	٤١	٢١	٢٥	٢٥٫٣	٩٩	١٣٤	٤٩	٤٠	٦٠	٣٩	٧٦	٩٧	٣٩	١:٢	١:١٫٦	١:٥٫٠
٣٠ الكويت	١٦١٥٠	٩٥	٤٩٤٤	٢٤	٣٣	٧٠	٣٧٫٨	١٢٣	١٤٣	٢٩	٦٣	٧٠	٢٧	٩٨	١١٢	٣٠	١:٤٫١	١:١	١:٦٫٥
٣١ اسرائيل	٩٧٩٠	٩٩	٣٠١٩	٤٨	٤٠	٩٥	٤١٫١	١١٨	٥٨	٥٨	٧٧	٩٥	٥٠	١٠٠	٧٩	٤٠	١:١	١:١	١:٢
٣٢ اليابان	٢٣٨١٠	٧٧	٣٤٨٤	٨٣	٥٣	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١:١	١:١	١:١

المصدر :

١ ـ تم الحصول على الأرقام المطلقة المحسوب منها بيانات الأعمدة من ١ الى ٦ فى هذا الجدول من المصادر التالية :

(a) worlk Develop ment Report 1991, The Challenge of Develop ment, New York, 1991 .

(b) U.N.,ILO, International Labour Statisics, 1990 .

(c) U.N., Statistical Year book, 1991

(d) U.N., Worlk Statistics in Brief, 1992

٢ ـ تم تقدير كل بيان خاص بكل دولة فى الأعمدة الستة الاولى (من ١ الى ٦) وفقا للمعادلة الخاصة بكل عامل من عوامل قياس الهيكلين المادى والكيفى للتنمية ، والسابق ذكرها فى الجزء الخاص بطرق تقدير مؤشرات النموذج من هذا الفصل .

٣ ـ الاعمدة من ٧ الى ١٢ فى هذا الجدول ، تم تقدير كل منها على النحو التالى :

(أ) جعل الرقم المطلق الخاص بدولة اليابان كرقم اساس ، وبالتالى اخذ القيمة ١٠٠ ٪ .

(ب) نسبة الرقم المطلق الخاص بدولة معينة الى الرقم المطلق الخاص بدولة اليابان ، وضرب خارج القسمة × ١٠٠ حتى يتحول الناتج الى نسبة مئوية .

(جـ) تم تكرار تنفيذ هاتين الخطوتين بالنسبة لكل متغير (عمود) من المتغيرات الهيكلية المادية والكيفية الستة لقياس التنمية ، ثم بالنسبة لكل دولة من الدول التى تضمنها الجدول .

٤ ـ يلاحظ ان الأعمدة من ١ الى ٣ ومن ٧ الى ٩ قد اشير اليها بنفس الرموز (وهى أ ـ ب ـ جـ على الترتيب) وكذلك فإن الاعمدة من ٤ الى ٦ ومن ١٠ الى ١٢ اشير اليها بنفس الرموز ايضا (وهى أ ، ب ، جـ على الترتيب) وليس ثمة فارق فنى بين كل مجموعتين متناظرتين سوى ان المجموعة الاولى بالارقام بالمطلقة

والثانية بالارقام النسبية (أى بعد نسبة الأرقام المطلقة لدولة اليابان على النحو السابق ايضاحه) .

٥ - إن الأعمدة من ١٣ الى ١٥ والتى تمثل محصلات قياس هيكل التنمية (بشقيها المادى والكيفى) منسوبة الى اليابان ، قد تم حساب كل واحد منها باستخدام المعادلات الثلاثة (وهى ٣/أ ، ٣/ب ، ٣/جـ) المذكورة فى بداية هذا الفصل ، على الترتيب .

٦ - إن العمود رقم ١٦ تم تقديره باستخدام المعادلة رقم ٥/أ المذكورة سلفا فى هذا الفصل .

٧ - الأعمدة ارقام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ تم حساب كل منها باستخدام المعادلات ٤/أ ، ٤/ب ، ٤/جـ على التوالى ، والتى سبق ذكرها ايضا فى بداية هذا الفصل .

٨ - مراعاة للمساحات المحدودة لمربعات هذا الجدول فقد اجرى الباحث نوعا من التقريب الرقمى لمحتوياته الى أقرب عدد صحيح (أو كسرى) بحسب الاحوال .

ويسير التحليل الاقتصادى المقارن (سواء بين الدول الاسلامية وبعضها او بينها وبين اليابان واسرائيل) لنتائج قياسات مؤشرات هذا الجدول على النحو التالى :

١ - بالنسبة لعوامل قياس الهيكلين المادى والكيفى للتنمية :

وتتكون هذه العوامل (او المؤشرات) من ثلاثة عوامل (توليفات) رئيسية هى : -

(أ) مؤشر الاعتماد على النفس مع دخل الفرد :

ويلاحظ على نتائج قياس هذا المؤشر (والتى يوضحها العمودان رقمى ٧ ، ١٠ فى الجدول السابق والشكل رقم ١ التالى) مايلى :

١ - ضآلة المتغير الكمى لهذا المؤشر (وهـو المتوسط السنـوى لنصيب الفرد فى الدولة الاسلامية من الناتج المحلى الاجمالى) فهناك حوالى ٤٣,٣ ٪ من جملة عدد الدول الاسلامية المختارة للدراسة تتراوح نسبة هذا المؤشر فيها ما بين اقل من ١٪ الى اقل من ٣٪ من نظيره الخاص بالمواطن اليابانى وان ٢٠٪ من جملة هذه الدول تتراوح نسبة هذا المؤشر فيها ما بين ٣٪ الى اقل من ٦٪ من نظيره اليابانى ، وان ١٠٪ منها تتراوح نسبة هذا المؤشر فيها ما بين ٦٪ الى اقل من ١٠٪ من نظيره اليابانى ، وان حوالى ١٦,٦٪ من هذه الدول الاسلامية يتراوح نسبة هذا المؤشر فيها ما بين ١٠٪ الى حوالى ٢٥٪ من نظيره اليابانى ، اى ان حوالى ٩٠٪ من هذه الدول لم يصل متوسط دخل الفرد فيها الى ١/٤ متوسط دخل الفرد اليابانى . وفى نفس الوقت الذى نجد فيه ان متوسط نصيب المواطن الاسرائيلى قد وصل الى ٤١,١٪ من نظيره اليابانى !!

٢ - اما عن المؤشر الخاص بالاعتماد على النفس (بوصفه المؤشر الكيفى المعبر عن قدرة الدولة على توفير احتياجاتها من السلع والخدمات المستهلكة فيها توفيرا ذاتيا) فقد كان فى عمومه افضل من نظيره الخاص بمتوسط الدخل السنوى الفردى اذ ان ٤٣,٣٪ من جملة الـدول الاسلاميـة المختارة تتـراوح درجة الاعتماد على النفس فيها ما بين ٧٥ ٪ الى اقل من ١٠٠٪ من نظيره اليابانى وان ١٣,٣٪ منها يتراوح هذا المؤشر طرفها ما بين ٥٠٪ الى اقل من ٧٥٪ من نظيره اليابانى ، وان ٢٥٪ من جملة الدول الاسلامية المختارة تتراوح درجة اعتمادها على نفسها ما بين ٦٪ الى ما يقرب من ٢٥٪ من درجة اعتماد اليابان على نفسها . ناهيك عن بعض الدول التى حققت معدلات اعتماد على النفس سالبة (مثل ماليزيا) او اكثر مما حققته اليابان نفسها (مثل ايران لاسباب سياسية وعسكرية معاصرة ومعروفة) وهو الامر الذى فى جملته يعنى ان هناك ما يقرب من ٦٠٪ من جملة الدول الاسلامية المختارة مازالت غير قادرة على الاعتماد على نفسها فى توفير احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات توفيرا ذاتيا كاملا ، وان هناك ٤٠٪ منها يوفر هذه الاحتياجات توفيرا ذاتيا ولكن بصورة نسبية لم تصل بعد الى درجة ١٠٠٪ مما يعنى فى النهـاية ان اقتصاديات الدول الاسلامية مازالت حتى وقتنا الحالى اقتصـاديات تـابعة للخارج ، واسباب ذلك متعددة ومعروفة نذكر منها على سبيل المثال : الاعتماد على المحصول (سواء الزراعى او المعدنى) الواحـد ، ضعف القدرة عـلى

التصدير (حيث لا استيراد بدون تصدير) بسبب ضعف الجهاز الانتاجى الداخلى وقلة رؤوس الاموال المستثمرة ... الخ هذه الاسباب التى لاتتواجد بنفس الحجم أو العمق فى اسرائيل التى حققت درجة فى الاعتماد على نفسها تصل الى ٦٠٪ مما حققته اليابان .

٣ ـ لذلك جاء شكل رقم (١) التالى معبرا عن هاتين الحقيقتين تعبيراً واضحا يمكن بلورته فى النقاط التالية :

(أ) أن ٢٧٪ تقريبا من الدول الاسلامية المختارة للدراسة تميزت بانخفاض كل من متوسط الدخل الفردى ودرجة الاعتماد على النفس (مقارنة باليابان) فى آن واحد .

(ب) ان ٦٣٪ تقريبا من هذه الدول حققت انخفاضا فى متوسط الدخل الفردى لكنها فى نفس الوقت حققت درجة كبيرة من الاعتماد على نفسها فى توفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات .

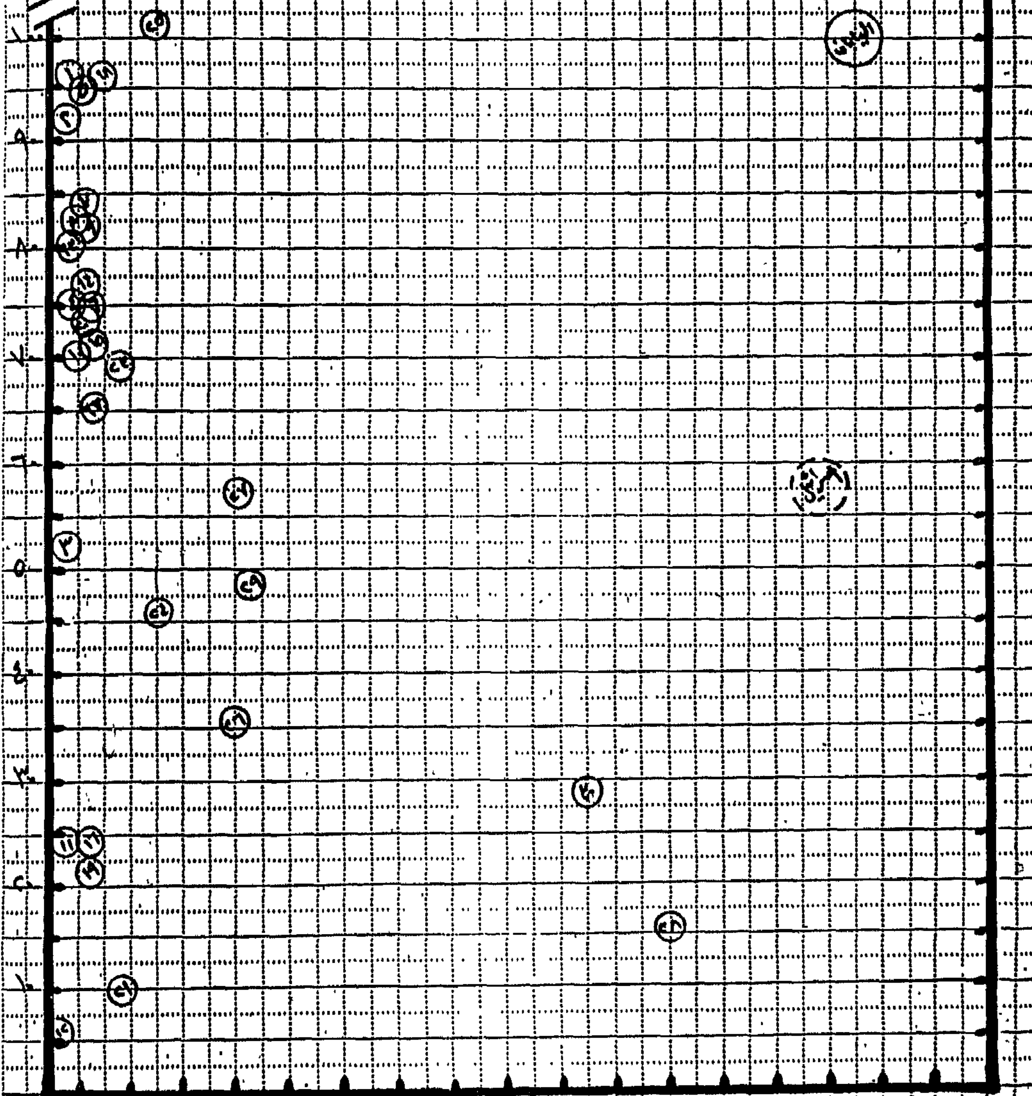
(جـ) ان ٧٪ تقريبا منها قد حققت زيادة فى متوسط الدخل الفردى لكنها لم تحقق قدرا معقولا من الاعتماد على نفسها .

(د) ان اسرائيل (وهى بالطبع ليست اسلامية) هى الدولة الوحيدة التى اقتربت سواء من حيث نصيب الفرد من ناتجها المحلى الاجمالى او من حيث درجة الاعتماد على نفسها ـ من المستوى المحقق فى اليابان !!

شكل رقم (١) عاملى دخل الفرد والاعتماد على النفس فى الدول الإسلامية منسوبين لليابان ومقارنين مع إسرائيل فى سنة ١٩٨٩ .



شكل رقم (٩) عاملي دخل الفرد والاعتماد على النفس في الدول الإسلامية منسوبين لليابان ومقارنين مع إسرائيل في سنة ١٩٨٩



(ب) مؤشر درجة التركيز السكاني مع نسبة النشاط الفعال :

ويلاحظ على نتائج قياس هذا المؤشر (والموضحة بالعمودين رقمى ٨ ، ٩ فى الجدول السابق وبالشكل رقم ٢ التالى) مايلى :

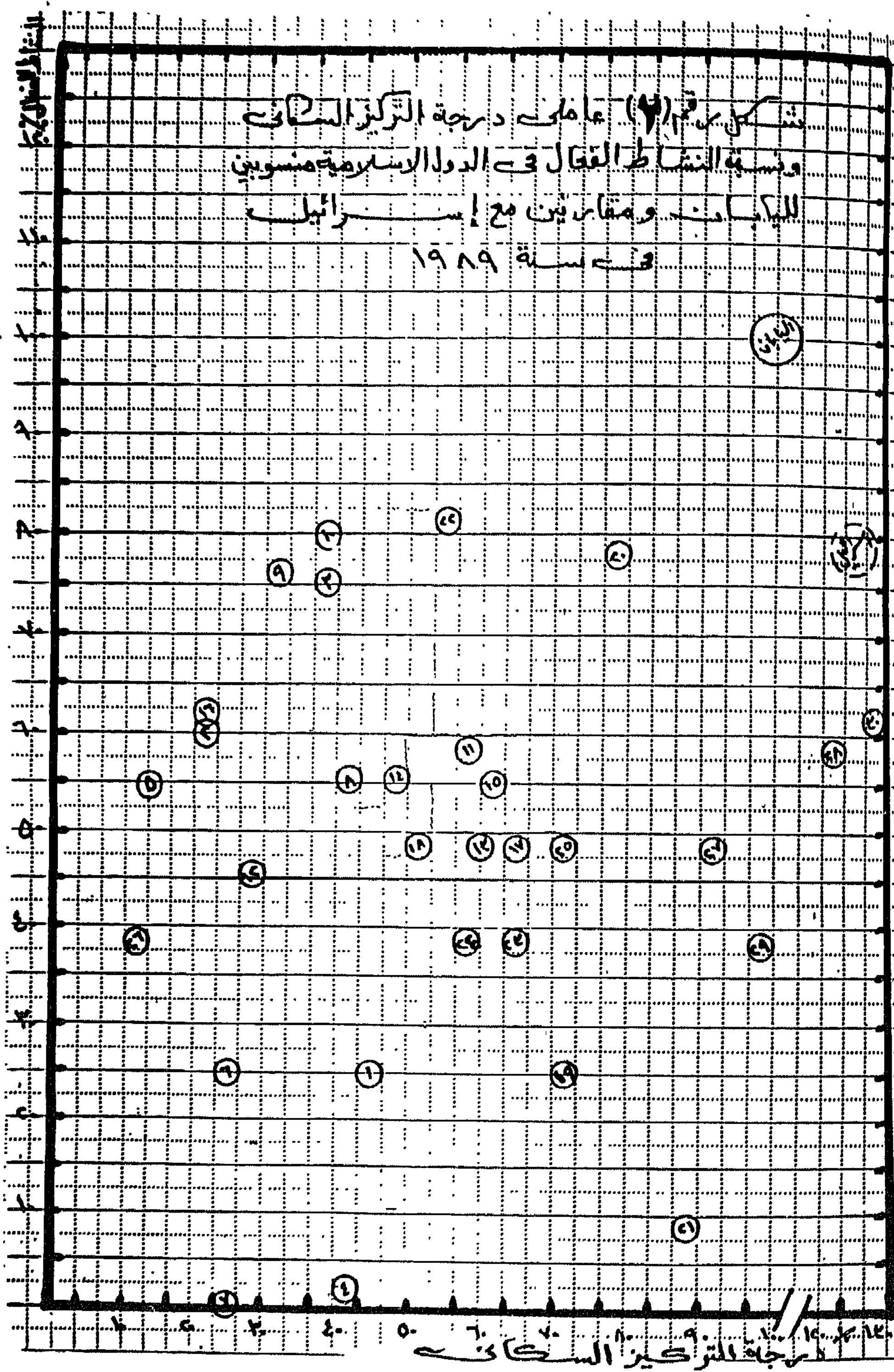
١ ـ ان درجة التركيز السكانى (بوصفها المتغير المعبر عن الجانب الكمى فى هذا المؤشر) قد تفاوتت مستوياتها بين الدول الاسلامية موضع الدراسة تفاوتا كبيرا . فبينما وصلت فى بعض الدول (مثل بنجلاديش ، اوغندا ، مالى ، النيجر ، غينيا بيساو ، سلطنة عمان) الى مايقرب من ٢٥٪ من درجة التركيز السكانى فى اليابان ، نجدها قد وصلت فى دول اخرى (مثل تونس ، تركيا ، الاردن ، ايران ، ليبيا) الى مايزيد على ٧٠٪ ، ونجدها وقد وصلت فى دول ثالثة (مثل الامارات والكويت) الى مايزيد على ١٠٠٪ مقارنة باليابان ، وهو الامر الذى فى مجموعه يعنى الارتفاع النسبى لدرجات التركيز السكانى فى الدول الاسلامية مقارنا باليابان ، وإن كان ذلك يرجع لأسباب « متناقضة » ومختلفة بين الدول الاسلامية وبعضها ، فبعض الدول يحظى بمعدلات زيادة طبيعية كبيرة (مصر ، وباكستان ، بنجلاديش ، ايران ، السودان) ، وبعضها الآخر بالعكس (مثل معظم دول الخليج العربى) ، وبعضها الآخر يحظى بمساحات صحراوية كثيرة لم يدخلها العمران بعد (إما بسبب قلة الامكانيات المادية والمالية او بسبب الابقاء عليها للحصول على الموارد الطبيعية او الباطنية منها) ، ... الخ هذه الاسباب التى قد تكون متناقضة او مختلفة فيما بينها ، لكنها فى النهاية نراها قد ادت الى نفس النتيجة تقريبا الا وهى تزايد درجة التركيز السكانى فى الدول الاسلامية وبالتالى زيادة المناطق الحضرية (العمران) .

٢ ـ اما عن نسبة النشاط الفعال (بوصفها المتغير المعبر عن الجانب الكيفى فى هذا المؤشر) ، فيلاحظ ان ٥٠٪ من جملة الدول الاسلامية المختارة لايعتبر عنصر العمل به منظما او نتج حيث ان نسبة النشاط الفعال بها كانت تتراوح بين اقل من ١٪ الى اقل ٥٠٪ من نسبة النشاط الفعال التى حققتها اليابان ، وان ٣٣٪ من هذه الدول تراوحت نسبة النشاط الفعال بها بين ٥٠٪ الى اقل من ٧٥٪ من تلك المحققة باليابان ، وان حوالى ١٧٪ منها هى

فقط التى حققت نسبة نشاط فعال تراوح بين ٧٥٪ الى اقل من ٩٠٪ مما حققته اليابان ، بينما نجد ان دولة مثل اسرائيل (وكلنا يعرف كيف تحصل اسرائيل على سكانها ، حققت وحدها نسبة نشاط فعال وصل الى ٧٧٪ مما حققته اليابان !!

شكل رقم (٢) عاملى درجة التركيز السكانى ونسبة النشاط الفعال فى الدول الاسلامية منسوبين لليابان ومقارنين مع إسرائيل فى سنة ١٩٨٩ .




شكل رقم (٦) عاملي درجة التركيز السكاني
ونسبة النشاط الفعال في الدول الإسلامية منسوبين
لليابان ومقارنين مع إسرائيل
في سنة ١٩٨٩
اليابان
إسرائيل
١٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
٧٠
٨٠
٩٠
١٠٠
درجة التركيز السكاني

٣ ـ لذلك جاء شكل رقم (٢) معبرا عن هاتين الحقيقتين بصورة تتضح معالمها من النتائج الآتية :

(أ) أن ٢٠ من جملة الدول الاسلامية المختارة حققت انخفاضا فى كل من درجة التركيز السكانى ونسبة النشاط الفعال فى نفس الوقت . وهو الامر الذى يعنى بالتبعية عدم امكانية تحقيق مستوى مناسب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) ان ٢٧٪ من الدول الاسلامية المختارة نراها قد حققت انخفاضا فى درجة التركيز السكانى ولكنها فى نفس الوقت حققت نسبة عالية من النشاط الفعال لسكانها .

(جـ) ان ٢٣٪ منها نراها على عكس مما سبق ـ قد حققت انخفاضا فى نسبة النشاط الفعال وزيادة فى درجة التركيز السكانى ، مما يعنى انفصام العلاقة بين هذين المتغيرين فى تلك الدول ، أو بمعنى آخر عدم قدرة هذه الدول على اعادة النظر فى درجة التركيز السكانى بها بصورة تحقق لها نشاط فعالا من الاستخدام الاقتصادى لسكانها .

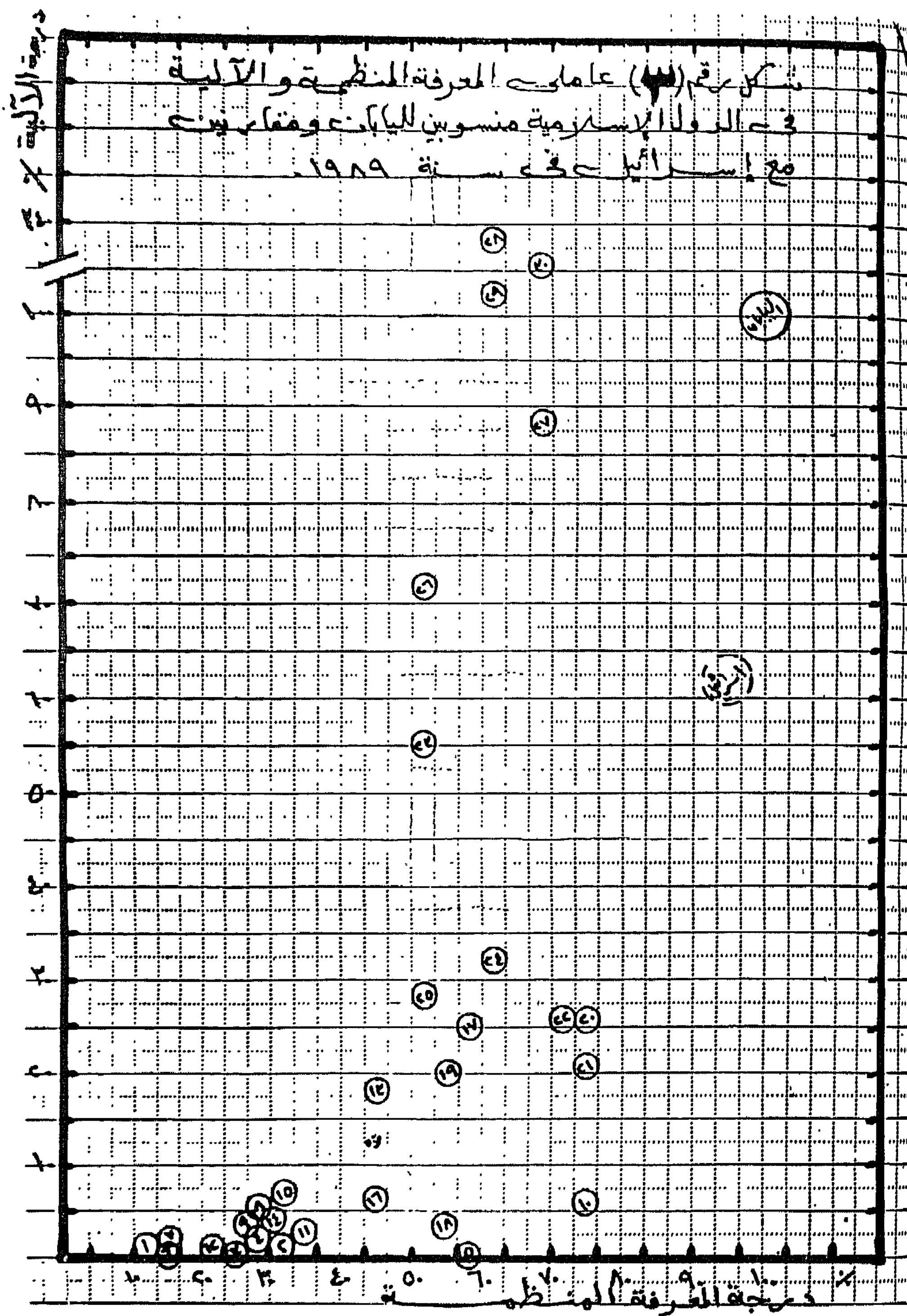
(د) ان ٢٠٪ فقط من جملة الدول الاسلامية المختارة ، هى التى نراها قد نجحت فى تحقيق زيادة فى درجة التركيز السكانى وفى النشاط الفعال فى آن واحد ، وان كانت هذه الزيادة لم ترق الى المستوى المحقق فى اليابان او حتى فى اسرائيل .

(جـ) مؤشر درجة الآلية مع درجة المعرفة المنظمة :

يلاحظ على نتائج تقدير هذا المؤشر (والموضحة بالعمودين ٩ ، ١٢ ، بالجدول السابق وبالشكل رقم ٣) مايلى :

شكل رقم (٣) عاملى المعرفة المنظمة والآلية فى الدول الإسلامية منسوبين لليابان ومقارنين مع إسرائيل فى سنة ١٩٨٩ .





شكل رقم (٣) عاملي المعرفة المنظمة والآلية
في الدول الإسلامية منسوبين لليابان ومقارنين
مع إسرائيل في سنة ١٩٨٩م
درجة الآلية ٪
اليابان
إسرائيل
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ ٪
درجة المعرفة المنظمة

١ ـ التفاوت الشاسع بين الدول الاسلامية المختارة كعينة فى هذه الدراسة من حيث متوسط استخدام الفرد لمصادر الطاقة بها (اى من حيث درجة الآلية فيها) فبينما يلاحظ ان درجة الآلية لم تتجاز نسبة ١٠٪ من نظيرتها فى اليابان بنسبة ٥٣٪ من جملة الدول الاسلامية المختارة ، نجدها فى دول أخرى (بنسبة ١٠٪ من جملة الدول العربية) قد قامت درجة الآلية المحققة فى اليابان ، وهذا بالطبع لايرجع الى تقدم اقتصادى حققته هذه الدول بقدره راجعا الى كونها دولا يعتمد حجم اقتصادها القومى على تصدير مادة اولية معدنية هى البترول ، وهو نفس السبب الذى جعل دولاً اسلامية اخرى (مثل ليبيا وسلطنة عمان) تحقق ايضا درجات عالية من الآلية تكاد تقترب ـ بحذر ـ مما تحققه اليابان اما بقية الدول الاسلامية فتحقق درجات آلية اكبر من ١٠٪ واقل من ٥٥٪ مما تحققه اليابان .

٢ ـ وعن الجانب الكيفى فى هذا المؤشر (وهو الخاص بدرجة المعرفة المنظمة اى التعليم والثقافة وما شابههما) ، فيلاحظ ان حوالى ١٧٪ من عينة الدول الاسلامية المختارة قد حققت درجة معرفة منظمة تصل إلى ٨/٤ ماحققته اليابان ، وان ٣٣٪ من هذه الدول حققت تقريبا نصف ماحققته اليابان فى هذا الشأن ، وان نصف الدول الاسلامية تقريبا قد حققت ٣/٤ ماحققته اليابان فى هذا الخصوص ، فى الوقت الذى حققت فيه اسرائيل ٩٥٪ من المعرفة المنظمة التى حققتها اليابان ، هذا هو ماانجزته الدول الاسلامية فيما يتعلق بالمعرفة المنظمة اى فيما يتعلق بالعلم والتعليم ، وهى الدول التى كانت اول اية نزلت على رسولها الكريم (صلعم) هى قوله تعالى :
« إقرأ باسم ربك الذى خلق ، ...... ، إقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » العلق ، الآيات ١ ـ ٥

٣ ـ ويعرض شكل رقم (٣) نتيجة تفاعل متغيرى المعرفة المنظمة والآلية ، ومنه يتضح مايلى : ـ

(أ) ان ٤٧ من جملة الدول الاسلامية المختارة لم تحقق اى قدر مناسب لا من المعرفة المنظمة ولا من الآلية .

(ب) ان ٣٣٪ منها وقد حقق قدرا اكبر من المعرفة المنظمة (بسبب تراثها التاريخى فى التعليم ، خاصة التعليم الاسلامى) وقدرا محددا من الآلية .

(جـ) ان ٢٠٪ منها هى فقط التى حققت قدرين كبيرين من كل من المعرفة المنظمة والآلية فاق فى مستواه (لكونها دولا نفطية) ماحققته اليابان أو إسرائيل .

٢ ـ بالنسبة لمحصلات واتجاهات قياس هيكل التنمية :

وهى المحصلات التى تعبر عن نتائج تفاعلات كل متغير من المتغيرات الكمية للتنمية مع المتغير المناظر له ، وتعبر الأعمدة أرقام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من جدول رقم (١) السابق عن نتائج قياس هذه المحصلات .

أما الاتجاهات فهى التى تعد درجات الميل بين كل متغير من المتغيرات الكمية للتنمية مع المتغير الكيفى المناظر له ، وتعبر الأعمدة أرقام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من جدول رقم (١) السابق عن هذه الاتجاهات .

وعن هذه المحصلات واتجاهاتها ، يلاحظ مايلى :

ـ اختلاف المستويات المتحققة فى كل محصلة من المحصلات الثلاثة (وهى : نصيب الفرد مع الاعتماد على النفس ، التركيز السكانى مع النشاط الفعال ، الآلية مع المعرفة المنظمة بين الدول الإسلامية بعضها وبعض ، فهناك دول إسلامية تأتى المحصلة الخاصة بنصيب الفرد مع الاعتماد على النفس فى المرتبة الأولى (مثل الصومال ، بنجلاديش ، سيراليون ، أوغندا ، مالى ، النيجر ، .... الخ) وهناك دول أخرى (مثل تشاد ، المغرب ، سوريا ، تونس ، تركيا ، الأردن ، ماليزيا ، الجزائر ، ... الخ) تأتى المحصلة الخاصة بالتركيز السكانى مع النشاط الفعال فى المرتبة الأولى ، وهناك دول ثالثة (مثل ليبيا ، الامارات ، السعودية ، الكويت) تأتى المحصلة الخاصة بالآلية والمعرفة المنظمة فى المرتبة الأولى ، وهذا الاختلاف فى الترتيب بين المحصلات الثلاثة على مستوى مجموعة الدول الإسلامية المختارة ، إنما يعكس اختلاف أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين هذه الدول بسبب اختلاف مدارس الفكر الاقتصادى للتنمية الذى اتبعته كل دولة منها .

٢ ـ إننا إذا نظرنا لمجموعة الدول الإسلامية هذه ككل ، لوجدنا أن المتوسط الحسابى العام لهذه المحصلات الثلاثة كان كما يلى :

(أ) بالنسبة لمحصلة تفاعل نصيب الفرد مع الاعتماد على النفس = ٤٤,٣٪ من محصلة تفاعل نفس المتغيرين فى دولة اليابان ، بينما كانت هذه المحصلة فى إسرائيل = ٥٠٪ .

(ب) بالنسبة لمحصلة تفاعل التركيز السكانى مع النشاط الفعال = ٥٣,٥٪ من محصلة تفاعل نفس المتغيرين فى اليابان ، بينما كانت هذه المحصلة فى إسرائيل = ١٠٠٪ (أى معادلة لليابان تماماً) .

(جـ) بالنسبة لمحصلة تفاعل الآلية مع المعرفة المنظمة = ٤٥,٥٪ من محصلة تفاعل نفس المتغيرين فى اليابان بينما كانت هذه المحصلة فى إسرائيل ٧٩٪ .

من هذه النتائج الثلاثة يمكن القول بأن أفضل أسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الإسلامية هى تلك التى تقوم على استخدام عنصر السكان (العمل) مع الطبيعة أو الموارد (الأرض) تليها تلك القائمة على المعرفة المنظمة (التعليم) والتى بدورها ترتبط ارتباطاً عضوياً بعنصر السكان وعلى الآلية باعتبارها مرتبطة عضوياً أيضاً بعنصر الأرض أو الموارد ، وأخيراً ذلك الأساس (الذى سيعتبر مخرجاً أو نتيجة طبيعية للأساسين الأولين) القائم على نصيب الفرد والاعتماد على النفس .

ومن هنا يمكن القول بأن الدول الإسلامية فى مجموعها تملك أهم ثلاثة مقومات أو أسس يمكن أن تقوم عليها أى تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة .

٣ ـ لهذا جاءت اتجاهات التنمية المحققة فى هذه الدول مؤكدة للنتائج الهامة السابق التوصل إليها ، فيلاحظ أن المتوسط الحسابى العام الخاص باتجاهات هذه المحصلات الثلاثة قد جاء كنسبة ١ : ٣ بالنسبة للمحصلة الثانية (التركيز السكانى مع النشاط الفعال) ، وكنسبة ١١ : ١

للمحصلة الثالثة (الآلية مع المعرفة المنظمة) وكنسبة ٣٢ : ١ للمحصلة الأولى (نصيب الفرد مع الاعتماد على النفس) .

٣ - بالنسبة لقيمة المؤشر العام للتنمية :

وهو المؤشر الذى يعكس محصلة المحصلة ، أى يعكس المحصلة العامة لتفاعلات المحصلات الثلاثة السابقة بعضها مع بعض وتتضح نتائج قياس هذا المؤشر من نظرة رأسية للعمود رقم (١٦) فى جدول (١) السابق ، وكذلك من الشكل رقم (٤) التالى :

شكل رقم ٤ المؤشر العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الاسلامية مقارنة باليابان واسرائيل فى سنة ١٩٨٩



ومن هذين البيانين يتضح ما يلى :

١ - التباين الكبير والشاسع بين الدول الإسلامية المختارة بعضها وبعض من حيث حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبينما هناك دول (الصومال ، بنجلاديش ، تشاد ، سيراليون ، مالى ، النيجر ، باكستان ، اليابان نجد أن هناك دولاً أخرى (الإمارات) تكاد أن تقترب مما حققته اليابان ، وأن هناك دولاً ثالثة (ليبيا ، تركيا ، مصر ، إيران ، وغيرها كثير) مازالت دون المستوى المتوسط الذى حققته اليابان .

٢ - إننا لو نظرنا إلى مجموعة الدول الإسلامية المختارة ككل ، لوجدنا أنها كلها لم تحقق من التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المتوسط سوى ١٣٪ تقريباً مما حققته اليابان ، بينما نجد أن إسرائيل وحدها قد حققت نحو ٤٠٪ مما حققته اليابان ! .

٣ - إن الدول الإسلامية التى قاربت على تحقيق ما حققته اليابان ، إنما جاء لعوامل مردودها التخلف الاقتصادى نفسه (الاعتماد على إنتاج وتصدير محصول واحد له طبيعة إستراتيجية خاصة وسوق عالمى أكثر خصوصية) أكثر منها عوامل مردودها التنمية الاقتصادية الشاملة والمقصودة .



شكل رقم ٤ المؤشر العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية مقارنة باليابان وإسرائيل سنة ١٩٨٩

المؤشر العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الصومال
بنجلاديش
تشاد
سيراليون
اوغندا
مالي
النيجر
باكستان
غينيا
اندونيسيا
موريتانيا
السودان
مصر
السنغال
المغرب
غينيا بيساو
سوريا
الكاميرون
تونس
تركيا
الاردن
ماليزيا
الجزائر
الجابون
ايران
سلطنة عمان
ليبيا
الامارات
السعودية
الكويت
إسرائيل
اليابان

الدول الإسلامية واليابان وإسرائيل

خلاصة

من القياس والتحليل الاقتصادى السابق عن مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانجازاتها على ضوء المعايير الوضعية التى اتفقت عليها اهم المنظمات العالمية (البنك الدولى والامم المتحدة) واكثرها باعا فى موضوعى النمو والتنمية الاقتصاديين ، يمكن التوصل الى حقيقتين هامتين : -

(١) إن تطبيق الدول الاسلامية - سواء معظمها أو كلها - للأفكار والمدارس الاقتصادية الوضعية فى مجالى النمو والتنمية الاقتصادية ، لم تكن نتائجها فى صالح عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الاموال . فبعد ما يقرب من نصف قرن او يزيد على استمرارية هذا التطبيق (بل وتغييره من مسار لآخر ومن فلسفة لأخرى ومن أيديولوجية لأخرى) نراها أصبحت - فى معظمها - اكثر فقرا وأقل تنمية وأدنى رقيا اقتصاديا واجتماعيا وسلوكيا . وبهذا تتضح معالم إجابة السؤال الرئيسى الذى طرحه هذا الفصل فى بدايته ، وافرضه هذا البحث فى مقدمته فاذا كان اتباع الدول الاسلامية للنظريات الاقتصادية الوضعية لم يأت بثماره التى كانت مأمولة ، فما هو البديل إذن ؟ سؤال يطرح نفسه بصورة منطقية ، والتوصل للإجابة عنه أصبح حتميا وليس فقط ضروريا .

(٣) إن إخفاق الدول الإسلامية - كل بصورة منفردة - فى تحقيق التنمية الشاملة إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا (اى التنمية بصورة حضارية) لا يعنى انها يمكن ان تخفق ايضا لو انها نهجت فى التنمية منهاجا هو بطبيعته الاكثر عقلانية ومرونة والاكثر شمولا وعمومية . خاصة وانها - ككل وليس كأجزاء - تملك المقومات والامكانيات اللازمة

والكافية لتحقيق هذه التنمية ثم للوصول الى مرحلة النمو والرفاهية الاقتصادية ـ فما هو هذا المنهاج ؟ وكيف الوصول اليه بصورة تتناسب مع ظروف المكان والزمان الحالى والمستقبلى ؟ واذا كان هذا المنهاج سيختلف ـ وهو حتما يختلف ـ عما سبق اتباعه من مناهج وضعية ، فلم هو مختلف ؟

إن هذين التساؤلين الرئيسيين هما فى الواقع ما سيتناوب الاجابة عنهما الفصلان التاليان والأخيران من هذه الدراسة .



● الفصل الرابع ●

هو .. ثم هم !

عرضنا فى الفصل الثانى « هو ! » للنظام اوللمنظومة الاقتصادية الاسلامية مبينين مراحل تطورها والفروض القائم عليها فكرها ولآليتها اوتتابعيتها ، ثم لتقدير المدرسة الاقتصادية الاسلامية من حيث دورها فى تحقيق النمو والتنمية الشاملة للمجتمعات التى تدين بدين الاسلام .

هذا بعد ان سبق ، وعرضنا فى الفصل الاول « هم ! » للمدارس الاقتصادية الوضعية المختلفة ولرأى كل منها فيما يتعلق بعملية النمــو والتنمية الشــاملة فى مختلف المجتمعات . ثم لآراء (تقدير اوتقييم) كل مدرسة منها فى المدارس السابقة عليها .

ثم جاء الفصل الثالث « هم ونحن ! » مبينا الآثار والنتائج التى عادت عــلى المجتمعات (الدول) الاسلامية بوصفها دولا متخلفة ـ تلقب تأدبا بالنامية ـ من جراء تطبيقها لهذه المدارس الاقتصادية الـوضعية المختلفـة على مَـدى زمنى جاوز نصف القرن من الزمان . وآل هذا الفصل الى نتيجة هامة ، وهى اخفاق هذه الدول فى تحقيق ما كانت تأمل اليه من تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة من جراء اتباعها لهذه المدارس الوضعية المختلفة وحيدها عن المنهاج او المدرسة التى كانت واجبة الاتباع . وهى النتيجة التى جعلت الباحث فى خاتمة هذا الفصل يتساءل عن الفارق بين المدرسة الفكرية التى اتبعتها هذ المجتمعات الاسلامية ـ وادت الى فشلها ـ وبين المدرسة التى كانت واجبة الاتباع .

وتكون مهمة الفصل الرابع من فصول دراستنا هذه ، هى الاجابة عن هــذا السؤال . وهذا هو سبب عنونته « هو ثم هم ! » لانه فى حقيقته يقوم بعقد مقارنة بين المدرسة الاسلامية فى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وبين ما عدها من مدارس وضعية اخرى سبق عرضها .

على انه قبل ان نسترسل فى هذه المقارنة يجب التنويه الى عدة تحفظات هامة هى :

(١) إننا سنتناول المدارس الاقتصادية الوضعية كوحدة (ككل) واحدة وذلك على الرغم من وجود اختلافات شاسعة بين الاجزاء (الافكار) المختلفة التى يضعها هذا الفكر . هذه الاختلافات التى كانت تمثل جوانب نقد قدمتها هذه الأجزاء (المدارس) فى بعضها البعض . وهى جوانب النقد التى كنا نعرضها فى مقدمة عرض كل مدرسة منها .

(٢) إننا فى هذا الفصل لا ـ ولايمكن ان ـ نعقد مقارنة بين الاسس الفلسفية التى قام عليها كل فكر اقتصادى وضعى (والتى اتفقنا على تسميتها بالايديولوجيات) وبين الاساس (المذهب) التى قامت عليه المدرسة الاقتصادية الاسلامية (وهو الدين الاسلامى) حيث لا مجال للمقارنة على الاطلاق . ولكننا سنعقد المقارنة بينهما من جانبين اساسيين : أولهما خاص بجانب التنظير او التحليل الاقتصادى ، وثانيهما خاس السياسة الاقتصادية . وحيث انهما حتما سيكونان نتاجا طبيعيا للايديولوجية فى الاولى (وللمذهب فى الثانية) التى قام الفكر (المدرسة) على اساسها ، لذلك فان السياسة الاقتصادية ما هى فى الواقع الا الوجه الآخر من الفكر (التنظير) الاقتصادى .

(٣) إن هذين الجانبين (التنظير او التحليل الاقتصادى ، والسياسة الاقتصادية) لهما زاويتان للنظر اليهما . اولى هاتين الزاويتين هى تلك الخاصة بالفن الانتاجى (وهى زاوية اقتصادية بحتة) والتى تتمثل فى استخدام الآلات والمعدات وفنون ووسائل وعوامل الانتاج بغرض استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية لتحقيق هدف او اهداف معينة . وثانى هاتين الزاويتين هى تلك الخاصة بعلاقات الانتاج (وهى زاوية اجتماعية بحتة) تتمثل فى نظم الملكية السائدة وطرق استخدام الاموال والعمال .. الخ وعلى الرغم من ان كلتاهما ذات علاقة تبادلية الاثر مع الاخرى ، الا ان الباحث الاقتصادى دقيق النظر يرى ان الزاوية الثانية (هى الخاصة بعلاقات الانتاج) كانت هى المساحة الواسعة التى اختلفت المدارس الوضعية بعضها وبعض ـ بينما تمثل الزاوية الاولى منها (وهى الخاصة بفن

الانتاج) مساحة مشتركة تتفق فيها ـ الى حد كبير يصل الى مرحلة النقل ـ هذه المدارس الوضعية بعضها وبعض . ومن هنا فان عملية المقارنة التى سيعرض لها هذا الفصل ستدور غالبية رحاها على أرض الـزاوية الثـانية (علاقات الإنتاج)

٤ ـ إنه إذا تمت المقارنة وأثبتت خطأ الفكر (التنظير) فلاشك أن هذا يعنى خطأ كل ما يبنى عليه هذا الفكر (أى السياسة) وكذلك فاذا تمت المقارنة وأثبتت خطأ السياسة أو عدم جدوى تطبيقها فإن هذا أيضاً وبدوره سيؤدى إلى نتيجة أن فكرها خاطىء وبالتالى فإن عقد المقارنة أحيانا بين الفكر الوضعى والفكى الإسلامى أو بين السياستين الاقتصاديتين الوضعية والإسلامية أو بين الفكر هنا والسياسة هناك ، تكون مقارنة متكافئة ذات مغزى واحد .

٥ ـ ومن الضرورى أن تتم المقارنة باستخدام نفس المعايير والمقاييس وعلى أساس عقلانى بحت بعيداً عن الهوى أو العاطفة ، وإلا ما أصبحت مقارنة علمية سليمة التطبيق نفيسة النتائج ، وبالتالى فإن المقارنة العادلة (العلمية) السليمة هى فى الواقع محصلة لعاملين : أولهما يختص بإقامة أو بتحديد المعايير أو المقاييس أو الأوزان التى ستنبنى عليها تلك المقارنة ، وثانيهما يختص بعملية التغيير أو القياس ذاتها ، وهما العاملان اللذان حددهما المنهج الربانى فى قوله تعالى :

« وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » الرحمن آية ٩

بناء على ما سبق فإن هذا الفصل سيعالج موضوعه من خلال عرضه لنقطتين رئيسيتين هما :

(أ) تحديد معايير المفاضلة (الوزن) .

(ب) تطبيق معايير المفاضلة بين المدارس الاقتصادية الوضعية والمدرسة الاقتصادية الإسلامية (الميزان) أى عملية المقارنة ذاتها .

وفيما يلى نعرض لكلتيهما :

تحديد معايير المفاضلة

وتتبلور هذه المعايير وتتحدد معانيها على النحو التالى :

١ ـ الغائية أو الهدفية ، بمعنى ان يكون للفكر أو المدرسة الاقتصادية موضوع المقارنة ، هدف أو أهداف أو غايات محددة تسعى إلى تحقيقها سواء فى الزمن القصير أو الطويل .

٢ ـ الاستمرارية أو الديمومة ، أى بمدى قدرة النظرية أو السياسة الاقتصادية موضوع المقارنة على الاستمرار والتواجد الدائم ، وهو الأمر الذى لايمكن أن يتحقق فى ظل سياسة اقتصادية فاشلة التطبيق عاجزة عن تحقيق أهدافها (متمثلة فى الظاهرة المعنية بها هذه الدراسة ، الا وهى التنمية الشاملة) وبالتالى فكلما كانت هذه السياسة أكثر ديمومة (أى أقل حاجة إلى تغييرها) كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً يحسب لصالحها ويفضلها على غيرها .

٣ ـ منهجية البحث والمعرفة ، فكلما كان للنظرية موضوع المقارنة منهج أو طريقة محددة ومرتبة ومتتالية للتفكير والتحليل واستخلاص النتائج وعلاج النواقص أو العيوب كلما كانت أفضل من غيرها ، وكذلك فكلما كان للسياسة الاقتصادية موضوع المقارنة منهج محدد لوضعها وتقييمها وتقويمها كلما كانت هذه السياسة أفضل من غيرها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أكثر أهمية فإن هذا المنهج البحثى أو المعرفى يجب أن يكون هو ذاته متمتعاً بعدة شروط أو مواصفات (لاشك سينعكس مدى توافرها من عدمه على النظرية والسياسة الاقتصادية المتولدة عن استخدام هذا المنهج) ، وهى :

(أ) الحياد ويشمل عدم الميل أو الهوى الشخصى أو الجماعى .

(ب) الموضوعية وتشمل عدالة التحليل والقياس وعالمية المعرفة .

(جـ) الأمانة (العلمية) سواء فيما يتعلق بصياغة الفروض القائم عليها عملية التنظير أو المبنية عليها السياسة الاقتصادية ذاتها .

(د) التكاملية ، وتشمل مدى قدرة المنهج البَحثى أو المعرفى على الإلمام بفكر الآخرين (سواء الفكر المتضاد أو المتوافق) الماضى أو الحالى (أو المتوقع وهذا بلاشك أفضل) ومدى قدرته على التعامل (بالحوار) مَع هذا الفكروبديهى أنه على ضوء ما يتمتع به هذا المنهج من درجة تكامل أو انسجام مع الآخرين ، ستتحدد بالتبعية مدى قدرة السياسة الاقتصادية المتولدة عن استخدام هذا المنهج من التعايش والتكييف مع السياسات الاقتصادية الأخرى المتولدة عن استخدام مناهج معرفة أو بحث مغايرة .

٤ ـ المرونة : أى مدى قدرة النظرية أوبالأحرى السياسة الاقتصادية على التكيف مع مختلف الظروف المكانية والزمانية ـ سواء السابقة لوضعها أو اللاحقة له ـ ومجاراتها أو معايشتها بالوضع للذى يحقق لها قدراً متوازناً بين عدم فقدها لذاتيتها من ناحية وعدم تخلفها عن هذه الظروف من ناحية أخرى أهم وبالتالى تصبح سياسة اقتصادية عصرية دائمة التقدم .

٥ ـ الشمولية : وتعنى هنا مدى قدرة السياسة الاقتصادية موضع المقارنة على الإلمام بكل الجوانب الأخرى غير الاقتصادية (مثل الجوانب السياسية ، الإجتماعية ، العسكرية ، الثقافية ، الصحية .. الخ هذه الجوانب الحياتية الإنسانية » ثم ترتيب هذه السياسة الاقتصادية لأولويات هذه الجوانب ، أو ما يقال عنه ، مدى أودرجة الإلزام أو الالتزام التى تتمتع بها هذه السياسة فإذا كانت السياسة الاقتصادية أو العملية الاقتصادية فى خدمة الأغراض السياسية سميت بذلك سياسة « الالزام » وإذا كانت العكس سميت بذلك سياسة « التزام » .

٦ ـ الحركية ، ويقصد بها مدى قدرة الفكر (النظرية) الاقتصادى موضوع المقارنة على تقديم نموذج تحليلى حركى Dynamic Method وليس استاتيكى Static لعملية التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادى ، أوبمعنى آخرمدى قدرة هذا الفكر (وبالتالى ما ينبثق عنه ومنه من سياسة اقتصادية للتنمية) على التعامل مع كل المتغيرات الاقتصادية (مثل الناتج القومى ، الإنتاجية ، العلاقات الخارجية ، العمالة ، الموارد .. الخ) والمتغيرات الاجتماعية (الطبقات ، علاقات الإنتاج ، نظم الملكية ، التعليم ، الصحة ، السكان ...

الخ) وهى فى حالة الحركة أو التغير (سواء الحالى أو المستقبلى) وليست فى حالة السكون ولاشك أن تـوافر معيـار الحركيـة فى أى سياسـة أو نظريـة اقتصادية سيؤدى إلى جعلها سياسة واقعية قابلة للتطبيق وبـالتالى تكـون مردودة العائد وملموسة الأثر .

٧ ـ العالمية ، أى مدى قدرة السياسة الاقتصادية موضوع المقارنة على أن تكون عالمية التطبيق والاستخدام ، وهو الأمر الذى لن يتـأتى إلا إذا كانت هـذه السياسة تتمتع بعدة خصال هى :

(أ) انها غير انانية ، تسعى إلى تحقيق هدف معين (لمجتمع معين مثلاً) على حساب أهداف (أو مجتمعات) أخرى .

(ب) الشمـولية ، والمـرونـة والاستمـراريـة ، والغـائيـة ، والحيـاديـة ، والموضوعية ، .. الخ هذه المعايير (الصفات) السابق تحديدها .

كانت هذه المعايير التى اختصها هذا البحث بالتحديد ، كى يقيم عليها عملية المفاضلة والترجيح بين المدارس الاقتصـادية الـوضعية والمـدرسة الاقتصـادية الإسلامية فى التنمية ، ويلاحظ أن هذه المعايير ترتبط مع بعضها البعض بصورة متسلسلة ومتبادلة الأثر فى ذات الوقت ، وهو الأمر الذى يجعل فقد واحد منها مؤديا إلى فقد معيار آخر أو أكثر ، مما يجعلها معايير متكاملة البنيان .



المدارس الاقتصادية الوضعية والمدرسة الاقتصادية الاسلامية .. نظرة مقارنة :

(١) لاتختلف المدرسة الاقتصادية الاسلامية مع المدارس الاقتصادية الوضعية من حيث مفهوم كل منهما لماهية التخلف الاقتصادى وسماته وكذلك لماهية النمو والتنمية الاقتصادية وسماتها (الاكتظاظ السكانى ، درجة التخصص فى الصادرات حجم ومستوى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى) . وكذلك تكاد تتفق المدرستان على ان التنمية الاقتصادية لايمكن ان تترك للصدفة أو العشوائية وانها يجب أن تكون عملية مقصودة أو مخططة ، وإنها يجب أن تتم من خلال بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ملائمة ومعدة لدعمها وتأييدها من خلال عناصر ثلاثة هى هدف التنمية ، وطريقة ملاءمته لتحقيق هذا الهدف ، ومجموعة من الادوات والوسائل (إستراتيجيات ، سياسات ، خطط ، .... الخ) ضرورية الاتباع لوضع فكر المدرسة المعنية موضع التطبيق الفعال . هذه كلها أمور لايعتقد الباحث إمكانية وجود اختلاف بشأنها بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية ..

(٢) اما الاختلاف فيأتىَ فى درجات تفصيل وهيكلة فروض النظرية وفى أسلوب تطبيق سياستها والهدف منها ، والمنهجية البحثية والمعرفية المستخدمة فيها ... الخ هذه الجوانب الاختلافية التى أشرنا إلى الكثير منها والتى يمكن استنتاج الأكثر منها أيضا من سبق تقديرنا للمذهب الاقتصادى الإسلامى (فى هذه الدراسة) ومن سبق تقديرنا للمدارس الاقتصادية الوضعية على الترتيب . والتى يمكن الرجوع اليها منعا للتكرار ..... وبالتالى فان نظرة المقارنة التى سنعرض لها فى هذا المقام ستعنى أساسا ببيان وتحليل تفصيلى أكثر لأوجه التناقض الهيكلية بين المنهجين (الوضعى والإسلامى) ثم لعوائد وآثار هذا التناقض على من طبق الفكر الأقتصادى الوضعى خاصة من المجتمعات الإسلامية .

(٣) لعل ابرز جوانب هذا التناقض بين هذين المنهجين (الوضعى بمختلف اتجاهاته ومدارسه ، والإسلامى) ، هى تلك الخاصة بالهيكل الفكرى والفلسفى لكل منهما(٦٦) والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :ـ

(أ) اول هذه التناقضات الاستدلال العقلى الخاطىء والتسليم بميتافيزقيات لاوجود لها تخالف الاستدلال العقلى الاسلامى الذى ينتهى الى رفض كل المسلمات الميتافيزيقية للنظريات الاقتصادية الوضعية فى النمو . فهذه النظريات ابتداء من آدم سميث ومن بعده ريكاردو . إنما تلغى الاستدلال العقلى وتعمل على مصادرة القدرات الفكرية للعقل الانسانى فى تصوره للوجود الكونى وتصور حركته اليومية . وبصفة خاصة فيما يتعلق منها بالحركة اليومية للانسان داخل هذا الكون للبحث عن إشباع حاجاته وتحقيق ذاته ، فهذه الحركة الأخيرة للانسان داخل الكون ليست إرادية ولكن يحكمها قانون طبيعى قاهر لكافة القوى وخاصة قوى الانسان ، ولابد للانسان ان يسلم لهذا القانون عملية ادارة الحياة الاقتصادية مختارا بدلا من أن يضطر الى هذا التسليم جبرا . وفى ذلك يقول آدم سميث إنه برغم أن كل الأفراد يبحثون بدقة وأنانية عن مصالحهم أو مصالح الطبقة التى ينتمون اليها ، وكذلك رغم تناقض الافراد وتناقض الطبقات فانهم جميعا يعملون من خلال القوانين الطبيعية أو العناية الالهية ، والتى سماها سميث باليد الخفية التى تقود مايظهر أمامنا من أحداث فى شكل تناقضات الى طريق الخير أى إلى التوافق الخيرى . وهذه اليد الخفية ليست من تصميم أحد ولكن يوجدها نظام العمل الذى ينبع من القوانين الطبيعية ، ويصل سميث إلى أبعد مدى من ذلك عندما يقول (٦٧) ان الإنسان تقوده اليد الخفية ليحقق نتائج لم تكن موجودة فى وعيه ولم تكن جزءا من إرادته ، وكذلك فإن سميث ينتهى الى تسفيه إرادة الانسان الواعية حيث يعتقد أن الطبيعة فى كل مكان تخلق وهما عند الناس بأن السعادة تأتى مبدئيا من الثروة المادية ، ورغم اقتناعه واعتقاده بهذا الوهم

الخاطىء إلا أنه كان متأثرا تأثرا كبيرا بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للرغبة الفردية والشخصية فى الربح التى يخلقها هذا الوهم ، ومن ثم فإنه كتب فى مناقشته لهذا الوهم يقول « حسنا الطبيعة تفرض علينا هذا السلوك . وهذا الوهم الخاطىء الخادع الذى يوجد ويستمر فى كل حياة الإنسان وهو الذى دفعه فى البداية لزراعة الأرض وبناء المساكن ، ولإيجاد المدن والثروات عموما وليخترع ويحسن كل العلوم والفنون التى مكنته من رفع مستوى وقدر الحياة الإنسانية وتنميقها وزخرفتها » .

وهكذا فإن الناس عند آدم سميث منقادون بواسطة اليد الخفية الى العمل الاجتماعى الأفضل وإلى إنجاز كل تطور إلى المدينة الأفضل دون قصد منهم ودون عزم من إرادتهم أو من حركتهم الذاتية . ويتابع آدم سميث قوله ليعطى لما أسماه باليد الخفية سمة اخلاقية سامية وليربطها بقدرة الله تعالى وحكمته فيقول « عندما تقودنا مبادىء القانون الطبيعى الى الوصول الى هذه النتائج التى هى نفحة ونور مهداة الينا ، ونكون جديرين به ..... فذلك يصور أن حكمة الإنسان هى فى الحقيقة حكمة الله !!

(ب) ولاشك أن هذا المنهج الفكرى الوضعى انما يتناقض مع الاستدلال العقلى الاسلامى حيث رسم الله للمسلمين طريقا واحدا للاستدلال هو المنهج العقلى ، وجعل الدليل العقلى مناط التشريع فيما لم يرد به نص قطعى الثبوت قطعى الدلالة . ومن ثم ينتفى التسليم بكل ما هو ميتافيزيقى فى مجال المعاملات وأهمها قواعد إدارة الاقتصاد القومى واستغلال الموارد وتوزيع العائد ، أى القوانين الاقتصادية للانتاج والتوزيع . فتنتفى مقولة القانون الطبيعى الخارجى الواجب الخضوع له طوعا بدلا من الخضوع له قهرا ، وينتفى وجود اليد الخفية التى تنسق وتزيل التعارض بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وينتفى تحقيق أهداف لم تكن فى وعى

الانسان ولم تنبع من صميم إرادته بل قادت الى تحقيقها تلك اليد الخفية ذلك أن الاسلام يعول فى تحقيق الأهداف سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع على الإرادة الحرة للاختيار وليست إرادة الجبر والقدرية والتسيير ويرجع الى الإمام على كرم الله وجهه التأكيد على حرية إرادة الإنسان واختياره ونفيه للقدر المحتوم ففى حوار بينه وبين شيخ سأله عن الخروج لقتال معاوية ، هل هو قضاء وقدر ؟ فقال الإمام : نعم قضاء وقدر . فقال الشيخ : ما أرى لى من الأمر شيئا إن كان ذلك بقضاء وقدر ؟ فقال الإمام على : لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما ، لو كان ذلك لبطل الثواب والعقاب ، والأمر والنهى وسقط الوعد والوعيد ، ولم يكن المحسن بأولى من المدح من المسىء ، ولا المسىء بالذم من الحسن ، تلك مقالة عبدة الأوثان وجنود الشيطان وشهود الزور ، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها .... إن الله سبحانه وتعالى أمر عباده تخييرا ونهاهم تحذيرا ... الخ(٦٨)

(جـ)وعلى ذلك فان تناقضا عقليا خفيا يعيشه الانسان المسلم فى المجتمعات الاسلامية التى تطبق النظريات الاقتصادية الوضعية فى النمو لتحكم عملية الانتاج والتوزيع الاجتماعى . ذلك أن الانسان المسلم عليه أن يسلم بقواعد هذه النظرية لأنها من المدركات الواقعية بالنسبة له ، تم على أساسها تنظيم واقعه الاقتصادى فى الانتاج والتوزيع والتبادل منذ فترة الاستعمار واستمرت حتى الآن ، لكنه مع ذلك لايجد لها اصلا ينتسب اليه فى أى شىء ، فلا هى نتاج التفاعل الفكرى الخلاق بين فكره وبين واقع مجتمعه فى تطوره كما هى فى أوربا الغربية مثلا ولا هى نتاج فلسفته فى ارتباطها منهجيا بمسلماته الدينية الاسلامية ، بل إنها شىء وافد اليه استطاع أن يستبد به . لذلك لم يكن غريبا أن لايحدث أى تفاعل خلاق بين العقول الاقتصادية والاسلامية وبين هذه النظريات ، فكل ارتباطه بها اقتصر على مجرد النقل والشرح أو على مجرد الحذف والاضافة

وتبرير ذلك العمل فقط ابتداء من واقع وفكر غريب هو الواقع والفكر غير الاسلامى .

(د)تعنى الفردية من الناحية الفلسفية أن يكون الفرد هو الوحدة الاساسية التى ترتبط بها كل القيم والاحكام ، ومن ثم فهو أساس المعرفة واساس إصدار الاحكام واساس تحديد القيم ، ولقد استطاع ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠) أن يبنى النزعة الفردية للمجتمع الاوربى بدءا من اسلوب الشك المنهجى الذى اتبعه فى التخلص من كافة الافكار السابقة على وجوده وخاصة أفكار الكنيسة ، فبدأ بالشك فى كل المعتقدات الموجودة التى يمكن أن يصل اليها باتباع قواعد المنهج العلمى فى التفكير ، وهذه الحقائق التى يصل اليها العقل انما تكون اكثر صحة من التى يتوصل اليها الانسان عن طريق التجربة لأن الاعتماد على الادراك الحسى فقط غير مضمون ومن الخطأ أن نجزم بأن الحاسة هى مقياس الأمور وهو مادعا ديكارت فى تحيزه للعقل وثقته المطلقة به الى أن يجعل التفكير العلمى أساس الوجود وذلك بقوله « أنا أفكر فأنا موجود » وهكذا ينتهى مبدأ الفردية الى الثقة الكاملة فى العقل الانسانى فى الوصول الى كل شىء باتباع المنهج العلمى ، ومن ثم قدرته على تنظيم كل ماهو موجود فى الكون وخاصة تنظيم العلاقات بين الفرد والفرد ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد والدولة وبين الفرد والموارد .. الخ ، حيث ينتهى ديكارت الى القول « بأن أية مشكلة لن تستعصى على العقل الذى يهتدى بهذه القواعد » ـ أى القواعد المنهجية للبحث العلمى (٦٩) .

ومما لاشك فيه أن الفردية بهذا المفهوم الفلسفى إنما تتعارض مع جوهر الدين الاسلامى وروح شريعته التى تجعل قدرة العقل الانسانى ـ العقل المتخلق ـ محدودة ومتناهية بالنسبة لقدرة الله تعالى ـ النقل الخالق الاعظم اللامحدود واللامتناهى ، ومن ثم تسلم الشريعة الاسلامية للعقل الانسانى بقدرته على تنظيم مافى الوجود من علاقات فيما لم يرد به نص قطعى الثبوت قطعى

الدلالة ، كالقواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الواردة فى القرآن الكريم بآيات واضحة لاتحتاج الى تأويل ، ومن ثم فان قدرات العقل فى الاسلام مهما كانت إنما تعمل فى اطار القواعد الإلهية ، وان القيم والقوانين والقواعد والاعراف التى ينشئها العقل الانسانى لابد أن تتمشى مع القانون الالهى ولاتخالفه ، وهو مايعطى للعقل الانسانى سمة التابع وليس المتبوع فى تنظيم علاقات أفراد المجتمع ببعضهم أو بالموارد أو الدولة ، ولعل ديكارت عانى من أزمة حقيقية بسبب منهجه ، فاذا كان الشك يكتنف كل المبادىء والمسلمات المحيطة به والموروثة عن السابقين فمن أين يبدأ البحث العلمى طريقه إذن ؟ ! ذلك ان المنطق السليم إنما يقتضى أن ينطلق التفكير العلمى من مسلمات لاتقبل الجدل هى التى يبنى عليها صرح العلم من جديد ، فإذا لم يكن ذلك متوافرا فإن كل عالم أو مفكر سوف يفنى جهده وعمره فى إثبات صحة المسلمات المحيطة به والمتوازنة عن سابقيه ولاشك أن المنهج الفلسفى الاسلامى يوفر هذه المسلمات بكشل يقينى لكى يبدأ العلم والفكر من هذه المسلمات التى هى النصوص الدينية قطعية الثبوت قطعية الدلالة المشكلة لقواعد الشريعة الاسلامية فى جانب المعاملات التى نبحث فى إطارها .

(هـ)إن النفعية (مبدأ بنتام والذى يعتبره الوضعيون الوجه الآخر للفردية) كفلسفة حياة للإنسان إنما تفقده البعد الاجتماعى فى نظرته والبعد الجماعى فى سلوكه ، وتؤدى الى أن ينطوى على ذاته وان ينشغل بمصالحه الفردية وأن يحصر ماهية وجوده فى هويته الخاصة ، وأن يحقق ذاته من خلال تحقيق مصالحه الخاصة وهو ماانعكس فى النظر الى المجتمع (الدولة) على انها حقيقة خارجة عنه ومفروضة عليه . وهو مايعنى ، كما يرى الوضعيون وجود تناقض حاد بين الأنا أو الأنانية (الشخصية المجردة) من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، ومن ثم يصبح المجتمع فى حالة من الفردية الاجتماعية يتحكم فيها عاملان : الاول هو السيادة المجردة للدولة ، والثانى هو الملكية الفردية

ويرجع ذلك الى انعدام العلاقات الروحية التى تربط الفرد بالمجتمع ، ومن ثم يصبح الافراد عبارة عن ذرات ووحدات منعزلة لايعنيها من الحياة الاجتماعية الا العمل على صيانة ملكيتها الخاصة والعمل على توسيعها ، إذ أصبحت هذه الملكية بمثابة التحقيق المادى الخارجى لوجود الذات .

وفى هذا المجتمع النفعى لابد للدولة ان تحقق ذاتها وكيانها ووجودها ، وعادة ما يكون هذا التحقيق باتباع سياسة تميل الى الاستبداد والبطش والقوة فى إخضاع الافراد وحصرهم داخل اطار اجتماعى مفروض ، وهو مايؤدى الى ان تصبح الحرية حرية ذاتية باطنة ينعم بها الافراد فى قرارة أنفسهم دون أن تكون لها دلالة اجتماعية ، وتصبح المساواة شكلية ليس لها أى مدلول إجتماعى أو اقتصادى ، وتتحول كافة العلاقات القائمة بين الأفراد الى مجرد علاقات قانونية صرفة ، ويميل المجتمع الى الطابع الشكلى أو الصورى ، وهكذا تختفى فكرة الكل العضوى ويصبح المجتمع مجموعة من الذرات الفردية المنعزلة تتحكم فى مصيرها قوة غاشمة مستمدة لامراجعة لسلوكه أو لقراراتها ، فينظر اليها الافراد على أنها عالم غريب عنهم قائم بذاته مستقل بإرادته عن إرادتهم ، وبالتالى فلن يتحدد لهم وجود موضوعى الا من خلال ملكياتهم الفردية الخاصة ، ولذلك لم يكن غريبا بعد ذلك أن تتحدد العلاقات القائمة بين الافراد على أساس علاقات الملكية أو علاقات الانتاج ، إذ أن الملكية الفردية هى الحقيقة الموضوعية أو الوجود العينى للأشخاص . ومن ثم يصبح القانون مجرد سجل مدنى ينص على ملكيات الافراد ، وكأن القانون بمفهومه العام وقانون الملكية شىء واحد . وهكذا يتحول الافراد الى شخصيات مادية لايهمها الا مراعاة مصالحها الخاصة وملكياتها الفردية ، أما المجتمع فلقد أصبح شيئا خارجيا معزولا عنهم تماما كأنه قدر محتوم وهو مايعكس حالة اغتراب الوعى عن ذاته .

وهذا التعارض بين الفرد والمجتمع ، وبين حرية الفرد والنظام الاجتماعى يستفحل الى تناقض صارخ بين عالمين منفصلين هما العالم الكلى (الذى تمثله سلطة الدولة) والعالم الفردى (الذى تمثله ثروات الافراد

وملكياتهم الخاصة) وكلما أمعن الفرد فى هروبه من المجتمع الى مصالحه الخاصة كلما امعن المجتمع فى فرض سيطرته وهمينته على الفرد أكثروأكثر ، وهكذا تتباعد الشقة بينهما ويحتدم الصراع .

(و)أما المدرسة الاقتصادية الاسلامية فقد عالجت هذه المشكلات الخاصة بالجماعية وبالفردية وبالملكية على النحو الموجز التالى : (٧٠)

١ ـ إن الاسلام يرفض أن توجد طبقة تحتكر الثروة وفى مقدمة ماعنى به من الناحية الاقتصادية توزيع الملكية الزراعية .

٢ ـ إن الرسول (صلعم) قد وضع العلاج الناجع لما تعانيه المجتمعات الآن من التباين الشاسع فى توزيع الملكيات ، فقال من كان له أرض واسعة فليزرعها أو يمنحها أخاه ، ولا يؤجرها اياه ولايكريها .

٣ ـ إن مؤدى ذلك أن الملكية الفردية يجب أن تكون محدودة بطاقة الانسان على زرع أرضه وما زاد على ذلك يجب أن يوزع على المعدمين فلا استغلال بالإيجار بل لا تأجير مطلقا .

٤ ـ إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما فتح المسلمون أرض سواد العراق ، وأرادوا قسمة أربعة أخماسها بين الفاتحين أبى عليهم ذلك وقال : ما يفتح بلد فيكون فيه كبير نيل ، حتى يأتى المسلمون من بعدهم ، فيجدوا الأرض قد قسمت وحيزت وورثت عن الآباء ، وتضييع الذرية والأرامل .

٥ ـ إن الإسلام يحارب ملكية الإقطاعات الشاسعة التى يشتهر بها النظام الرأسمالى .

٦ ـ كما يحارب الشيوعية اللادينية ، التى تنادى بأن تكون الأرض ملكا للدولة ، فينهار بذلك ركن فى أركان الاقتصاد السليم فضلا عن تجاهل المبدأ الضرورى فى الإنسان وهو حب التملك .

٧ ـ وبذلك فان الحل الوسط بين قطبى المدرسة الوضعية (الرأسمالية والشيوعية) هو أن يمتلك الإنسان بقدر طاقته الزراعية وما زاد على ذلك يجب أن يعطيه لغيره من المعدمين مجانا .

٨ ـ إن الجماعة كانت مقدمة على الفرد (بصورة شبه عامة) فى الاسلام (٧١) ، لذلك خصها (اى الجماعة) دون الفرد بالخطاب ، ومن امثلة ذلك :

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » التوبة آية ١٠٥

« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » النساء آية ٥٨

(ز) وبديهى ، أن رفض الاسلام للفلسفة الفردية النفعية واستبدالها بالفلسفة الجماعية وتقديم مصلحة الجماعة الاسلامية (المجتمع) على مصلحة الفرد إنما يهدم أسلوب المنافسة الكاملة من اساسه كإطار تنظيمى وأداة عملية لاستغلال وادارة الموارد وتحقيق المصالح . ولعل هذا الاسلوب تم نفيه إسلاميا بنصوص أكثر وضوحا بحيث لاتحتاج الى إعمال العقل فى استنباطها من أحكامها ، فلقد ورد عن رسول الله (صلعم) أنه قال :

« والله ما الفقر اخشى عليكم ، ولكنى اخشى ان تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها ، وتهلككم كما أهلكتهم »

(رواه الشيخان والترمذى)

« .. والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه »

(عن أبى هريرة)

ويفهم من هذين النصين اصل سلوك المسلم تجاه المسلم هو التعاون وليس التنافس . وبالتالى فان اسلوب ادارة النشاط الاقتصادى الكلى (ادارة التنمية) يكون بالتعاون وليس بالتقاليد (عقوبات اجتماعية لم يخالفها) او بالسلطة (عقوبات قانونية لمن يخالفها) اوبنظام السوق (عقوبات أوخسائر اقتصادية لمن يخرج عنه) (٧٢) وهذا ما عجزت ـ وستعجز ـ عن تحقيقه كل المدارس الفكرية الوضعية بكل أنواعها (سياسية ، اقتصادية ، اخلاقية وفلسفية ، ..... الخ) ، واتجاهاتها الايدلوجية (رأسمالية ، اشتراكية ، شيوعية ، ...... الخ) .

(ح) ان الرحمة ـ وليست الجدلية او الصراع ـ هى اساس التفسير الاسلامى للتاريخ وحركته . فالاسلام يفسر التاريخ على ضوء ثلاثة عوامل يراها مؤثرة فى الحركة التاريخية وتقدم الحضارات او تخلفها . هذه العوامل هى : (٧٣) .

١ ـ سنة الله التى لا تتبدل ولاتتحول فى الكون ، وسنته تعالى شرعها للانسان ليهتدى الى الصراط المستقيم وينسجم مع كل نواميس الوجود .

٢ ـ رسالات الانبياء التى بعثها الله لتنقل المجتمعات من التخلف الى الحضارة ومن الضياع الى الحياة المتعلقة بالرحمة والرشاد .

٣ ـ مهمة الخلافة التى خلق الله الانسان لها وما يتلوها من جهاد وتدافع لاظهار الحق على الباطل .

(ط) والدارس الاسلامى للتاريخ الانسانى يجد ، ان حركته تتخبط فى السبل بين إفراط وتفريط فسياسياً من دكتاتورية الى ديمقراطية واجتماعيا من رهبانية الى حيوانية واقتصاديا من فردية الى اشتراكية .. الخ .

وعلينا هنا أن نؤكد مرة أخرى أن الافراط والتفريط ليست هى النقائض كما تصورها الوضعيون حيث لاتتم الحياة بدونها بل هى انحراف متعدد ـ وليس ثنائيا ـ عن الوسط فى سبل شتى لقصور العقل الانسانى عن أن يحدد للإنسان الحركة المنسجمة مع الكون والتاريخ لأنه لايقدر على ذلك إلا الله عالم السموات والأرض والغيب والشهادة ....
والوسط الاسلامى بالطبع ليس وسط أرسطو لأن هذا الخلط سبب كثيرا من الغموض .. والوسطية منهج حركة يغلب على كتابات المسلمين فى القديم والحديث إلا ان دراسته المتعمقة ووضعه فى نظرية لم يتم بل كان كثيرا ما يختفى لسببين :(٧٤)

١ ـ عدم وضوح أن فكرة الوسط المقصود هنا ليس صفات اخلاقية كالصدق أو الكذب بل هو حدود لمنهج حركة فى طريق مستقيم إلى هدف بعيد عن الانحرافات فى سبل شتى .

٢ ـ إن الوسط ليس نقطة بين طرفين ولكن مدى بين نقطتين يتحرك فيه الضعيف والقوى دون أن يتجاوزا حدود الله بالغلو او التقصير وبين هذا المدى يتكامل

للمسلمين فى مواقعهم ودرجاتهم ، مثلا الانفاق وسط حده الادنى الزكاة ، وحده الأعلى بقاء الورثة لايتكففون ، والشجاعة وسط بين الحمق والجبن ، وبينهما مدى يتفاضل فيه الناس من الواقعية الى المثالية ، ولو اتضح الوسط فى الفكر الاسلامى الحديث بمعالمه الحقيقية فانه ولاشك سيتضمن إضافة هامة الى علم الأصول وسيرتبط ارتباطا مباشراً بالعلة والسبب والحكمة التى يستنبط منها الفقهاء لأن الوسط مؤشر للمدى الذى يتحرك فيه المسلم وبين دفتيه يكون الواجب والمندوب ويمد طرفيه الحرام والمكروه مرتبطا بالإفراط والتفريط والغلو والتقصير . وفى هذا المعنى يقول القرآن الكريم :

« وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا »

البقرة آية ١٤٣

إن سنة الله هذه وحدها هى التى تؤدى الى رحمة العباد من شقاء الضلال بين سبل شتى لأنه لايمكن أن يتم لهم العلم والقدرة على جمع مفردات مركبات الحياة المتعددة فى شكلها الحق المتناسق المنسجم .

٣ ـ إن هذه التناقضات بين المكونات الفكرية والفلسفية للنظرية الاقتصادية الغربية وبين المكونات الفكرية والفلسفية للانسان المسلم النابعة من عقيدته الاسلامية إنما تجعله يعمل فى اطار نقيضين يتنازعان وجدانه وعقله وسلوكه وهو ما ينعكس فى عدم وصوله الى الابداع عند أى مرحلة تاريخية من مراحل حياته منذ أن طبقت هذه النظرية على مجتمعه . بل تحول الى مقلد فى كافة مناحى الحياة فهو يحتاج الى فكر ليجتره ، ولنظريات ليبحث لها عن بعض المبررات الواقعية فى مجتمعه تشابه تلك المبررات التى أوجدتها فى بلدها الأصلى ، بل إن المشاكل العملية التى تعصف ببلده إنما يحاول أن يجد لها شبيها فى العالم الخارجى عالم النظرية الاقتصادية الغربية لكى يصطفى من بعض حلولها الغربية بعضاً يقدمه حلاً أو يدمجه فى حل لمشاكل بلده ، إن هذه الصورة لتصور لنا التبعية الفكرية لهذه النظرية حيث تعجز الغالبية الساحقة من الاقتصاديين فى الدول الإسلامية إلا عن تقديم فكر قائم على فكر ، أو فرع قائم على أصل (٧٥) أو حل لمشكلة قائم على بعد إجتماعى مختلف بل إنه

لم يعد غريبا علينا أن نجد غالبية العلماء والمتعلمين والمثقفين يبدأون حديثهم بمقولة فى أمريكا حدث ويحدث ، أو فى انجلترا تعالج مثل هذه المشكلة بكذا وكذا ، أو أن العالم الأوربى الغربى تناول هذا الموضوع فى كتابة كذا أو كذا ، فهذه المقولات والبدايات نجدها واضحة حتى فى الثرثرة حول الاحوال الاقتصادية كما نجدها ايضاً فى الحديث العلمى لتحليل الأوضاع الاقتصادية ومحاولة إبتداع حلول للمشاكل ومع ذلك نجد نفس الشخص فى موقع آخر يبدأ نفس الحديث بعدم اتباع المنهج الإسلامى الذى يجب أن يرعى فيه كل مسلم حق الله والذى يتمثل فى حق المجتمع الإسلامى على كل من المسلمين ، وأن افتقاد البعد الاجتماعى وتقديم مصالح الجماعة الإسلامية (المجتمع) على مصالح الافراد هو السبب الرئيسى فى الضياع الاقتصادى وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، فلقد تحول المسلمون إلى وحوش اقتصادية يفترس القوى منهم جماعات وجماعات من المسلمين الضعفاء ، ولقد تحولوا إلى نفعيين لايهمهم إلا مصالحهم الفردية مستعدين لأن يصارعوا كل شىء ليصرعوه دفاعاً عن النجاح سواء كان مادياً أم معنوياً ، إنه لاحل إلا إبتداء من القيم الإسلامية . والسبب فى هذا التمزق بين اتجاهين هو أن تصرفات الإنسان وافعاله إنما تتم على مستويين متداخلين يبرز أحدهما فيطغى على الآخر حينا ، ويخفت أحياناً أخرى كى يسمح للاتجاه الآخر بالظهور والطغيان على السلوك أو التصرف الأول ، أحد هذين الاتجاهين السلوكيين إنما تدفع اليه مكونات النظرية الاقتصادية الغربية فى النمو وفلسفتها الفردية النفعية بأداتها المنافسة فى تحقيق المصالح ؛ أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الجماعى ومراعاة الجماعة الإسلامية والتوجه إلى الله فى العمل والتحصيل ايا كان نوعه مادياً أو معنوياً .

٤ - إن النظريات الاقتصادية الوضعية فى النمو إنما تتقاسم عقل ووجدان الشعوب العربية والإسلامية لمصالحه المادية مرتبة واقعياً حسب هذه النظرية وفى هذا الموقع من حياته وتصرفاته لابد أن تغلب عليها الفردية النفعية ولابد أن يدخل فى تنافس مع من هم يشغلون نفس النشاط أو المهنة أو الحرفة أو العمل الذى يشغله ، إذ أن ذلك السلوك هو شرط نجاحه وتفوقه مادياً واقتصادياً وتشتد حدة الصراع والتنافس أو تخفت تبعاً لمدى استفحال

الاقتناع بهذه النظرية فى المجتمع من عدمه ـ ومع ذلك فإن الإنسان المسلم فى نفس الوقت تحكمه نوازع أخرى مناقضة كامنة فى الجزء الآخر من عقله ووجدانه هى البعد الجماعى ومراعاة مصالح الجماعة الإسلامية والبحث عن إرضاء الله تعالى وكسب رضاه إبتداء من مراعاة مصالح الافراد والجماعات التى تشتبك معه فى مصالح أو يشغلون نفس النشاط أو المهنة أو الحرفة أو العمل ، فهو لايقبل أخلاقياً أن يكون فردياً أو نفعياً معهم فقط ولايقبل أن يدخل فى صراع معهم أو تنافس ذلك أن قيمه الإسلامية لا ترضى إلا أن يكون معيناً متعاوناً معهم ، ويشتد هذا الاتجاه التعاونى إلى حد الايثار أو يخفت حسب مدى القناعة بالمنهج الإسلامى فى استغلال وإدارة الموارد وعدم التسليم بالنظرية الاقتصادية الوضعية من عدمه .

٥ ـ إن الصراع الذاتى الذى يعيشه الانسان المسلم داخل المجتمعات العربية والإسلامية بين قيم وفلسفة النظرية الاقتصادية الغربية والقيم الإسلامية لإدارة واستغلال الموارد وترتيب المصالح والذى يؤثر على إبداعه بالعدم نتاج بعثرة جهده ، العقلى والوجدانى بين نقيضين (٧٦) لابد أن ينتهى ، وهو منطقياً لن ينتهى إلا بإحدى نهايتين ، الأولى هى أن ينتهى الإسلام بقيمه ومقوماته الفكرية من عقل ووجدان الإنسان المسلم حتى تشغلهما قيم ومقومات النظرية الاقتصادية الوضعية ، والثانية هى أن تنتهى هذه النظريات وتطرح خارج عقل ووجدان الإنسان المسلم علماً وعملاً ليستقر فى عقله ووجدانه قيم الإسلام الجماعية والتعاونية ، أما الإصرار على الجمع بينهما فإنه أيضاً سوف ينتهى بالمجتمعات الإسلامية إلى إحدى النهايتين السابقتين ولكن بعد أن تنال من الشقاء والضياع ما تستحقه جزاء وفاقاً على تقاعسها عن التحول إلى المسار الصحيح ، وهو مسار الشريعة التى تؤمن بها ، والتى لاتخاف عليها من الضياع تحت أى قوى كانت أو أى نظريات أو مذاهب إبتدعت ، فهم لن يكونوا أقوى من حقبة تاريخية كاملة مرت على العالم الإسلامى حاولت فيها الجحافل الاستعمارية بكل الوسائل أن تقضى على الإسلام قبل كل شيء فبقى الإسلام وراحوا « هم » .

٦ ـ وعلى المستوى التطبيقى للنظريات الوضعية ، نجد أنه على صعيد العالم الإسلامى فإن المجتمعات أو الدول الإسلامية التى تبنت نظريات التنمية الوضعية ومارستها منذ منتصف هذا القرن تقريباً ، سواء فى آسيا أو افريقيا

لم تحقق إلا نوعاً من التنمية المشوهة (التى تزيد من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكلى) أو من التنمية المتناقضة غير العادلة (التى تعيد توزيع الـدخل لتحقيق صـالح أقليـة من الاثريـاء أو الاقويـاء فيتعمق التناقض الاجتماعى والطبقى داخل المجتمع) أو من التنمية التابعة (التى تزيد من تبعية الدولة الإسلامية المعنية بالدراسـة إلى العالم الخـارجى الشرقى أو الغربى أو كلاهما) مما يعنى أن هـذه التنمية نـراها قـد عمقت التخلف الاقتصادى (٧٧) فى هذه المجتمعات بأكثر مما كان فيها أصلاً !!



خلاصة

على ضوء عملية المقارنة السابقة التى تمت بين المدرستين الوضعية والاسلامية وعلى ضوء معايير المقارنة التى سبق وضعها فى مقدمة هذا الفصل ، يمكن التوصل الى عدة نتائج هامة ، وهى :

(١) بينما تسعى النظريات الوضعية فى مجموعها الى تحقيق اهداف لحظية وجزئية (زيادة الدخل القومى ، رفع مستوى المعيشة ، اعادة الهيكلة الاقتصادية ، تقريب الفوارق بين الطبقات ، ... الخ) ، نرى ان المدرسة الاقتصادية الاسلامية فى التنمية انما تسعى الى تحقيق هدف اطول عمرا واكمل بناء واشمل نشاطا ، الا وهو هدف بناء الحضارة الاسلامية واستمرارها قوية عزيزة .

(٢) بينما كانت تسعى المناهج الفكرية والبحثية الوضعية فى مجموعها الى فرض آرائها بالقوة (الصوتية أحيانا والعضلية فى احيان اخرى اكثر) ، نرى المنهج الفكرى الاسلامى يقوم على الحوار والمناقشة العقلانية البحتة . وفى هذا يقول القرآن الكريم :

« وجادلهم بالتى هى أحسن » النحل ، ١٢٥

« إذهبا إلى فرعون إنه طغى . فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » طه ، ٤٣ ، ٤٤

(٣) وبينما كانت المناهج البحثية الوضعية تقوم اساسا لدعم اتجاه (سياسى او عقائدى ، او اقتصادى ، او اجتماعى معين) مما يفقدها الحياد والموضوعية والامانة ، نرى المنهج البحثى الاسلامى يقوم على مجموعة من الاسس والقواعد الموضوعية التى تعمل لخير الانسان والانسانية

عموما ولكل من اتبع الدين الاسلامى بصفة خاصة ، مما يجعله منهجا موضوعيا ومحايدا وأمينا .

(٤) بينما تقوم النظريات الاقتصادية الوضعية لتحقيق هدف فى جانب او مستوى معين (سياسى او اقتصادى او اجتماعى او عسكرى او ..... الخ) مع إهمال بقية الجوانب والمستويات ، نرى ان المدرسة الاقتصادية الاسلامية مدرسة متوازنة قامت لتحقيق كل هذه الاهداف (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ، ... الخ) فى آن واحد ، باستخدام النشاط الاقتصادى . مع اعترافها بأهمية النشاط الاخير وبضرورة ان تتبعه بقية الانشطة (الجوانب) الاخرى دونما ان تفقد الاخيرة لمضمونها او ذاتيتها . وبذلك تكون السياسة الاقتصادية الاسلامية سياسة « التزام » وليست« الزام » مما يجعلها بالتبعية اكثر شمولية من تلك السياسات الاقتصادية الوضعية .

(٥) بينما تقوم النظريات الوضعية ـ فى معظمها ـ على تقديم نماذج للتنمية الاقتصادية يعمل فيها مجموعة من المتغيرات (الاقتصادية عامة مثل الدخل القومى ، التجارة الخارجية ، الناتج المحلى ، تعداد السكان ، معدلات العائد على الاستثمار ، الاستهلاك القومى ، ... الخ) تفترض عند التعامل معها ثبوت معظمها وتغيير واحد منها فقط فى لحظة التعامل الزمنية الواحدة ، نرى ان المدرسة الاقتصادية الاسلامية تقدم نموذجا للتنمية الاقتصادية اكثر حركية وديناميه لانه يتعامل مع كل هذه المتغيرات الاقتصادية (علاوة على المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية الاخرى) فى آن واحد ودونما تفضيل لاحدها عن الآخر .

(٦) بينما كانت كل نظرية اقتصادية وضعية تقوم وتبنى لتحقيق هدف اقتصادى معين لفئة او طائفة او لمجتمع او لجنس معين ، نجد ان المدرسة الاقتصادية الاسلامية تسعى الى تحقيق الخير (التنمية الاقتصادية او النمو الاقتصادى) للبشرية جمعاء سواء المسلمة او غير المسلمة . وبذلك كانت الاخيرة أكثر إيثارا وتضحية وغير انانية . وفى هذا يقول القرآن الكريم :

« ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » الحشر ، ٩

(٧) لكل الاسباب الستةالسابق ذكرها ، فإن السياسة الاقتصادية الاسلامية فى التنمية تصبح اكثر قدرة على الاستمرار واطول فى ديمومتها من كل ما عداها من سياسات اقتصادية وضعية .

وبذلك تتضح الفروق الجوهرية بين الفكر الاقتصادى الاسلامى فى التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها) وبين الفكر الاقتصادى فى المدارس الوضعية الاخرى . تلك الفروق التى قام هذا الفصل من فصول دراستنا اصلا بهدف تحديدها وتشخيصها .



● الفصل الخامس ●

هـو .. ونحـن !

بينما فى الفصل الرابع « هوثم هم » الفروق الجوهرية بين المدرسة الاقتصادية الاسلامية فى التنمية الشاملة وبين بقية المدارس الاقتصادية الوضعية فى النمو والتنمية سواء ما كان منها يتعلق بأصول الفكر ومنهجه أو بالهدف والغاية من هذا الفكر . أوبمدى قدرته (متمثلا فى السياسة الاقتصادية للتنمية المنبثقة عنه) على الدوام والاستمرار ، أو بدرجة حياديته وموضوعيته وأمانته العلمية وتكامله أو شموليته او درجة مرونته وقدرته على مطاوعة الظروف طالما انها لا تمس صميم اصول المذهب الاسلامى ، اوبدرجة ديناميته ، واخيرا مدى امكانية ان يكون هذا الفكر وسياسته ـ وان يستمر ـ فكرا عالميا خاليا من الاثرة والأنانية . هذه الفروق التى جاءت جميع معايير تقييمها وتقديرها فى صالح المدرسة الاقتصادية الاسلامية فى التنمية الشاملة . وهى النتيجة التى لا يمكن لأى باحث اقتصادى مهما كان متحيزا ـ للفكر غير الاسلامى ان ينكرها او يغض الطرف عنها . « ٧٨ »

وهذه هى نفس النتيجة التى تجعل من العودة الى المذهب الاقتصادى الاسلامى ومدرسته فى التنمية الشاملة أمرا حتميا ـ وليس فقط ضروريا ـ إذا ما أرادت مجموعة الدول الاسلامية ان تبقى وان تستمر وان يكون لها مكان بارز فى هذه الحياة وذلك الكون ، او باختصار اذا ما ارادت ان تستمر خير أمة اخرجت للناس . فلا مناص إذن من التقدم ـ وليس العودة الى الإسلام ـ لان الاسلام فى الحقيقة يسبقنا بمراحل لانهائية من الرقى والتقدم والازدهار ،أى من التقدم اليه « هو » وهذا هو سبب تسمية هذا الفصل « هو ونحن » .

فكيف السبيل الى ذلك ؟

إن الاجابة عن هذا التساؤل ستكون الهدف الأوحد الذى يسعى اليه هذا الفصل ـ الخامس والأخير ـ من فصول دراستنا هذه . وهو الفصل الذى سيتضمن النقاط الرئيسية التالية :

(١) بديهيات أو مسلمات .

(٢) التشخيص الفنى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الاسلامية المعاصرة :

أ ـ الاسباب المادية للتخلف .

ب ـ الاسباب السلوكية للتخلف .

(٣) نحو استراتيجية اسلامية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

وفيما يلى نعرض لكل من هذه النقاط بشىء من التفاصيل .

اولا : بديهيات او مسلمات :

آثر الباحث ان يبدأ بهذه النقطة محاولا ان يحظى بأكبر قدر ممكن من الاتفاق والتوافق على عدة امور (بديهيات او مسلمات) تكون بمثابة ركائز أو قواعد الانطلاق لبقية النقاط التى يتضمنها هذا الفصل ، والتى سيسعى من خلالها الى تشخيص مشكلة التخلف الاقتصادى كما هو حادث الآن ومنذ فترة طويلة مضت ـ وكما سيحدث مستقبلا لو ظل الحال على ما هو عليه ـ فى حجم المجتمعات الاسلامية بلا استثناء وان اختلفت نسبته ومعدلاته وظروفه ونتائجه .

هذه البديهيات أو المسلمات تتلخص فيما يلى :

(١) إن اتباع الدول أو المجتمعات الاسلامية للعديد من المدارس الاقتصادية الوضعية فى التنمية والنمو الاقتصادى لم يكن السبب المباشر لاستمرار تخلف هذه المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا . بل على العكس فان هذا الاتباع كان نتيجة ـ ولم يكن سببا ـ لسبب اكبر واخطر وهو غياب الاسلام من عقولنا وحياتنا ـ ولا أقول من ارواحنا ـ فأدى ذلك بدوره إلى نتيجتين خطيرتين (٧٨) وهما :

أ ـ الانبهـار بحضارات العصر المـادية والـوضعية ومحـاولة تقليـدها ومحاكاتها واللهث وراءها والخضوع لسلطانها والتبعية لها . ومن هذا وجدنا مجتمعات إسلامية ماركسية واخرى رأسماليـة وثالثـة اشتراكية ورابعة متأسلمة وخامسة اسلامية ... الخ ما سبق ان رأينا من آثار فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

ب ـ وكرد فعل سيكولوجى أو نفساوى لهذا الانبهار ، أفرطنا فى التغنى بالماضى ـ الحضارة الاسلامية القديمة ـ التليد ورحنا نجتره بآثاره وإبهاراته وانتصاراته وفتوحاتـه فأصبـح بمثابـة المادة المخـدرة واصبحنا بمثابة المدمنين .

(٢) غيـاب المنهج العلمى فى تفكـيرنا سـواء فى تحليلنا لـواقعنا او نظـرتنا إلى مستقبلنا . وغياب المنهج العلمى يعنى فيما يعنيه الفهم الشخصى . وليس الموضوعى للأمور والنظرة غير المنطقية وغير المترابطة . وعـدم البحث عن الاسباب وترتيب النتائج عليها .وترك الامور فوضى لارابطلها ،والاكتفاء برد الفعل الوقتى دون الفعل المدروس والمخطط له غياب المنهج العلمى على هذا النحو الخطير فى كل مناحى حياتنا لايمكن أن يصل بنا إلى تحقيق أى نجاح رغم اننا جربنا المنهج العلمى مرة واحدة فى الاعداد لحرب اكتوبر وجاء ذلك المنهج بنتائجه الرائعة واذا كان ذلك قد حدث على مستوى قطر او قطرين من الممكن ان يحدث على مستوى الامة كلها ولكن يبدو ان هناك علة من العلل فى السلول العربى بعامة تجعله رافضا للمنهج العلمى فى التفكير مع كل ما يترتب على ذلك الرفض من نكبات وكوارث بل وقوارع . وهل الهوان الذى يسامه جزء عزيز وغال من هذه الامة كل صباح وكل مساء وفيما بين الصباح والمساء هل هذا الهوان الذى يسيمنا إياه ، « النظام العالمى الجديد » ، بكل عربدته وبلطجته الا نتيجة غياب المنهج العلمى والحسابات الساذجة المغلوطة التى انتهزتها البلطجة الدولية الجديدة لتذيقنا سوء العذاب ومع ذلك ومن أجل تأكيد غياب أى تفكير عقلانى علمى نتحدث عن النصر !! وارجو الا يتصور احد من ضربى لهذا المثل ان المنهج العلمى غاب فى هذه الحالة دون غيرها . عكس ذلك هو الصحيح فغياب المنهج العلمى فى التفكير يـوشك ان يكـون اسلوبا عاما ومسلكا ارتضته هذه الأمة لنفسها للاسف الشـديد (٨٠) فأدى ذلك بدوره إلى تخلفنا فكريا وثقافيا وإلى غياب عقل المسلم وخمـوله

وتقاعسه عن ملاحقة مجريات احداث عصره فأصبح العالم الاسلامى (ككل الدول المتخلفة الاخرى) يعيش مرحلة الحضارة الناقلة وليس الحضارة الخالقة .

(٣) إنه فى أمتنا الاسلامية فالامر اولا واخيرا يرجع إلى ارادة الحكام الافراد اذا رضوا فالريح رخاء واذا غضبوا فالزوابع والانواء . وهكذا تبنى السياسات على الأمزجة الفردية ، والامزجة الفردية بطبيعتها متقلبة . وهذا هو الذى يحدث . يتفق هذا الحاكم مع ذلك الحاكم اليوم فاذا كل شىء طيب واذا الحدود تفتح والطائرات تطير والافراد يتنقلون فى يسر من هنا إلى هناك والصحافة والاذاعة فى كل من البلدين لاترى فى حاكم البلد الاخر الا كل الخير والأبهة والعظمة وكل صفات المجد . ثم يحدث . وقد حدث كثيرا ان يختلف الحاكمان فاذا بالحدود تغلق والطائرات تتوقف والعمال يطردون ويشردون وتنتقل الاذاعة والصحافة من النقيض إلى النقيض . وإذا بتهم العمالة والخيانة تحل محل الامجاد وعظيم الخصال . هذه السياسة المزاجية غير المؤسسة ليس من طبيعتها ان تبنى شيئا قط وان كانت قادرة على هدم كثير من الاشياء وللاسف المرفان الغالبية من البلاد العربية تعيش فى ظل حكم فردى ولا تعرف شيئا عن حكم المؤسسات والقلة القليلة من هذه البلاد التى فيها كيان حقيقى لبعض مؤسساتها مازالت فى بداية الطريق وما زال ظل الفرد عليها قويا طاغيا (٨٠) .

فأدى ذلك بدوره الى فقد احساس المسلم (سواء كان فردا او جماعة او مجتمعا بأكمله) بروح الجماعة (الاسلامية العالمية) اى بروح الجسد الواحد والذى اذا اشتكى منه عضو (دولة اسلامية ما فى اقصى بقاع الارض مثلا) تداعت له سائر الاعضاء (سائر دول العالم الاسلامى) بالسهر والحمى . ناهيك عن نتائج اخرى مثل غياب الديمقراطية وحقوق الانسان ودولة المؤسسات وغير ذلك .

(٤) إنه لايمكن - ونحن نعيش على ابواب القرن الحادى والعشرين حيث ثورة المعلومات والعلم والمعرفة والتقنية وحيث اصبح العالم كله بمثابة القرية الواحدة الضيقة للعالم الاسلامى ان يعيش بعزلة عن بقية أطراف المعمورة غير المسلمة بكل ما فيها من حضارة وتقدم اقتصادى (ولا اقول اجتماعى

لانها مسألة نسبية) وفنى وتقنى وعلمى ، وبكل ما فيها من انجازات هائلة ، ادت إلى زيادة وتعميق الفجوة ـ المادية والنفساوية ـ بين العالم الاسلامى والعالم غير الإسلامى هذه الفجوة بدورها اصبحت تفرض علينا ـ أى على العالم الاسلامى ـ قيودا وتحديات لا مناص من مواجهتها اذا كنا فعلا راغبين وجادين فى ان يكون لنا مكاننا اللائق بخير امة اخرجت للناس .

(٥) ان الحضارة التى يعيشها العالم الاسلامى اليوم لاتحمل ايا من سمات الاسلام اوخصائصه اومقوماته وبالتالى لاتعبر إطلاقا عن الهوية الاسلامية الحقة . فهذا العالم الاسلامى انما يعيش فى حقيقته فى كنف وتحت ظلال حضارة ـ اولنقل حضارات اخرى صنعت كى تلائم اصحابها وواضعيها ، ولم تصنع كى تلائمنا نحن !

(٦) إن التنمية الاقتصادية الحقة لايمكن استيرادها او منحها او هبتها وبالتالى يجب ان نعترف بأن كل المقومات المادية (الفن الانتاجى) اللازمة لتحقيق هذه التنمية لن يسمح لنا اصحابها ـ الوضعيون ـ بتعلم كل دقائقها كما تعلموها هم اوباستيرادها منهم مهما دفعنا فيها من اموال وتنازلات سياسية وبالتالى فان نقل المقومات المادية او الفن الانتاجى (نقل التنكولوجيا) من اصحابها إلينا ما هو فى الواقع الا وهم كبير نعيش فيه منذ زمن طويل .

(٧)إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة والصحيحة ، الدائمة والمستمرة ، للعالم الاسلامى ككل ، يجب ان تتصف بثلاث صفات ، هى : ـ

أ ـ ان يكون الانسان المسلم هو ركيزتها الاولى وهدفها الأسمى . وبذلك يتحقق الهدف الجزئى أو الفردى للتنمية .

ب ـ ان تبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه من الاسلام (كمذهب وعقيدة) وان تنتهى الى الاسلام (كتحقيق لذاتيته) ، وبذلك لن تكون الامة الاسلامية غربية أو شرقية ، وانما امة فوقية ، مصداقا لقوله تعالى فى محكم التنزيل « .... لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار نور على نور ... » . النور آية ٣٥

وعندئذ يتحقق الهدف الكلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

جـ ـ ان تقوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قلب رجل واحد ، اى على مستوى كل الدول والمجتمعات الاسلامية فى آن واحد وليس على مستوى دولة دونما اخرى كما هو حادث منذ فترة طويلة او كما يحدث الآن . الآن القضية أصبحت قضية حضارة اسلامية وليست قضية فرد مسلم او دولة مسلمة ، اى ان القضية اصبحت ان نكون (كمسلمين مجتمعين) أو لا نكون !! .

(٨) ان العالم الاسلامى اليوم ـ ككل وليس كدولة أو كمجتمع بعينه ـ يملك جميع المقومات الاساسية اللازمة لاى عملية تنمية شاملة ودائمة . واهم هذه المقومات ـ غير تلك السابق الاشارة اليها فى متن فصول البحث السابق اليها ـ وهى :

أ ـ مقومات بشرية يفوق تعدادها الألف مليون نسمة تتوزع فى أكثر من ستين دولة مستقلة تقريبا وعلى هيئة أعداد متباينة من الأقليات فى كافة دول العالم ويمثل هذا التعداد قرابة ربع سكان العالم ، ويضم ملايين العلماء والمهندسين والاطباء والفنيين ، والادباء والمفكرين ، والمقاتلين الأشداء وسائر الحرفيين والمتخصصين فى مختلف مجالات المعرفة الانسانية (على الرغم من تفشى الأمية فى قطاع كبير ممن هم بين ظهرانيهم) ، ويمثل ذلك اكبر تجمع بشرى على وجه الأرض تربطه عقيدة واحدة .

(ب)مقومات أرضية : تبلغ مساحة الدول المكونة للعالم الاسلامى اكثر من أربعين مليون كيلو متر مربع ، ويمثل ذلك اكثر من ربع مساحة اليابسة (التى تقدر بـ ١٤٨,٣٥٤,٠٠٠ كيلو متر مربع) ، ويزيد فى قيمة تلك المساحة الشاسعة إتصالها مع بعضها ، وتوسطها دول العالم ، وتكاملها من ناحية المناخ

والتضاريس وطبيعة الأرض ، وتعدد ثرواتها ، وتنوع مصادر المياه فيها وكثافة سكانها وعراقة حضارتها ، وقدم ارتباطها برسالات السماء .

(جـ) مقومات بحرية : يطل العالم الاسلامى على مسطحات مائية عديدة تخترقها أهم خطوط المواصلات البحرية فى العالم ، وله موانيءهامة على كل من المحيط الاطلسى والهندى والهادى ، وكل من البحر الابيض والاحمر والأسود ، وبحر قزوين ، كما يتحكم فى مداخل كل من المحيط الهندى والبحر الاحمر والابيض والأسود هذا بالاضافة الى عدد من المسطحات والقنوات المائية الهامة التى تعتبر اسلامية بأكملها مثل البحر الاحمر ، والخليج العربى ، وبحر عمان والبحر العربى ، وبحر مرمرة ، وقناة السويس .

(د) مقومات اقتصادية : وهذه تشمل مقومات زراعية وحيوانية عديدة ومصادر للطاقة هائلة ، وثروات تعدينية لم تقدر تقديرا نهائيا بعد ، ومنشآت صناعية مختلفة ويمكن ايجاز ذلك فيما يلى :

(١) الثروة الزراعية : وتتمثل فى أكثر من أربعمائة مليون من الافدنة المزروعة فى مناطق مناخية مختلفة تعطى محاصيل متكاملة (وتشكل هذه ١١٪ من مساحة الأرض المزروعة فى العالم) ، ٣٩٤ مليون هكتار من الغابات (تشكل ٩,٧٪ من الأرض الصالحة للزراعة والتى لم تزرع بعد ، ومن الواجب العمل على استزراعها فى أقرب وقت ممكن حتى يتمكن المسلمون من انتاج غذائهم ، بدلا من استجدائه من غيرهم تحت الكثير من القيود والضغوط والابتزاز والاستغلال ، خاصة وأن هؤلاء (الآخرين) قد بدأوا يلوحون بالتهديد بتجويعهم ، وأن شبح المجاعات بدأ فعلا يتهدد العالم بأسره .

(٢) الثروة الحيوانية : يربى على أرض العالم الاسلامى ملايين الرؤوس من الماشية (١٠,٨٪ من مجموع عدد القطيع

العالمى) ، والاغنام (٢٤٪) والماعز (٣٧٪) ، والابل (٧٦٪) ويشتهر فى ذلك كل من افغانستان ، ايران ، تركيا ، العراق ، المغرب ، السودان ، باكستان ، والجزائر ، وتقوم على هذه الثروة الحيوانية صناعات مختلفة مثل منتجات الالبان ، وغزل* ونسج الصوف ، والصناعات الجلدية وغيرها . هذا وتنتج الدول الاسلامية مجتمعة حوالى ٦٪ من الانتاج العالمى من الاسماك وغيرها من الحيوانات البحرية الصالحة لغذاء الانسان ، وهو رقم ضئيل اذا قورن بتعداد المسلمين وبالمساحات المائية الشاسعة التى يسيطرون عليها ، ومن هنا تتضح ضرورة الاهتمام بالثروات المائية المختلفة .

(٣) مصادر الطاقة : يملك العالم الاسلامى ما يتراوح بين ٧٢٪ و ٧٧٪ من احتياطى النفط العالمى ، واكثر من ٢٥٪ من احتياطى الغاز الطبيعى ، بالاضافة الى تقدير مبدئى للفحم الحجرى يبلغ ١٪ من احتياطى العالم . هذا بالاضافة الى نسب متفاوتة من المواد المشعة لم تقدر تقديرا نهائيا بعد ، خاصة اليورانيوم اكثر من ٤٥٪ من الاحتياطى العالمى . وهناك ايضا الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة فى مختلف دول العالم الاسلامى التى تتمتع بساعات طويلة من سطوع الشمس خلال أغلب ايام السنة ، اضافة الى مصادر الطاقة المائية والهوائية والهيدروجينية ، وهى كلها من مصادر الطاقة التى ليست لها نواتج ملوثة للبيئة او مهددة للبشرية .

(٤) الثروة التعدينية : على الرغم من أن معظم أراضى العالم الاسلامى لم يتم مسحها بعدمسحا علميا مفصلا باستخدام الوسائل التنقية الحديثة ، الا أن الدراسات المحدودة التى اجريت حتى الآن أثبتت وجود العديد من الخامات الاقتصادية منها خامات المعادن الفلزية مثل القصدير (٢٥٪ من احتياطى العالم) ، والكروم (٢٣٪) والمنجنيز (٩,٢٪) ، والرصاص والزنك (٦٪) ، والحديد (٥٪) ،

والنحاس (٤٪) ، والالومنيوم والكوبالت ، والنيكل والانتيمون ، والذهب والفضة ، والزئبق ، والملوليبدينوم والتنجستن والفاناديوم ، والكلولومبيوم ، والتنتالوم (وهى موجودة بنسب متفاوتة يستغل بعضها اليوم استغلالا اقتصاديا وان كانت لم تحدد تحديداً نهائياً بعد) . وكذلك يوجد العديد من خامات المعادن غير الفلزية ومن أهمها الفوسفات (٤٥٪ من احتياطى العالم) ، والاملاح التبخرية (من مثل أملاح الصوديوم والبوتاسيوم والكالسيوم ، والأسترونشيوم ، والبورون ، واليود ، والبرومين) ، وخامات المواد الحرارية ومواد البناء ، والعديد من المواد الكيميائية الأخرى التى لها قيمة كبيرة فى الصناعة مثل الكبريت ، والكادميوم ، وخامات المعادن المشعة (وفى مقدمتها اليورانيوم الذى يوجد على هيئات متعددة من أهمها اليورانيوم المصاحب للفوسفات فى خاماته والذى يمكن أن يشكل احتياطيا هاما لهذا العنصر المشع نظرا لضخامة احتياطى الفوسفات فى دول العالم الاسلامى ، وسهولة استخراج اليورانيوم كناتج ثانوى منه أثناء تصنيع السوبر فوسفات) .

وربما كان تأخر المسلمين فى اكتشاف ثرواتهم التعدينية واستغلالها لحكمة لايعملها الا الله ، وذلك لان العالم قد استنفذ ثرواته من خامات المعادن (أو كاد) . نتيجة لعملية الاستنزاف المخل التى تعرضت لها تلك الخامات خلال القرن الحالى بصفة خاصة لدرجة أصبحت معها احتياجات العالم على مدى ربع القرن القادم أكثر من الاحتياطيات المؤكدة فى أغلب الحالات ، وهنا تبرز خامات العالم الاسلامى كاحتياطى مأمول ، ولكنه احتياطى يحتاج الى الكفاءات العلمية والتقنية القادرة على استخراجه وتصنيعه ، والى الرجال الأشداء القادرين على حمايته من شر الدول الصناعية الكبرى وتطلعهم بنهم اليه .

(هـ) مقومات تعليمية وتدريبية : تضم دول العالم الاسلامى اليوم أكثر من ٢٢٤ جامعة ٣٣٥ معهدا عاليا من المعاهد المتخصصة ، بالاضافة الى مايفوق التسعمائة من مراكز البحوث وأكاديميات العلوم التقنية ، وخمسة عشر مركزا

ومؤسسة للطاقة الذرية والنظائر المشعة (يتركز منها خمسة فى الباكستان ، وثلاثة فى تركيا ، واثنان فى مصر ، ومركز واحد فى كل من افغانستان ، وايران ، والعراق ، والجزائر ، وتونس) .

(٩) ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية الشاملة تتحدد من خلال معادلتين (٨٣) سلوكيتين ، هما :

أ ـ معادلة مادية أو عضوية او بيولوجية ، لها جانبان أساسيان هما :

(١) جانب خاص بالفن الانتاجى ، يجب ان تتساوى فيه المجتمعات المتقدمة مع المتخلفة عندما تبدأ الأخيرة ـ على قدر جهدها المبذول وعلمها المتوارث او المنقول مرحلة التقليد والمحاكاة .

(٢) جانب هاص بعلاقة الانسان فى كل مكان ،بحيث يستطيع كلاهما كل ما يستطيعه الاخر ، اللهم فيما فضل فيه بعض الافراد على البعض الاخر ، سواء أكان هذا الانسان مسلما أو غير مسلم .

(ب) معادلة اجتماعية ، ستختلف حتما مع مجتمع ـ مسلم او غير مسلم ـ الى مجتمع آخر باختلاف ظروف المكان . وستختلف حتما من مجتمع ـ ايضا مسلم او غير مسلم الى مجتمع آخر باختلاف ظروف العصر والأوان ـ وكلتاهما ستختلف باختلاف درجات النمو أو التنمية او التقدم الاقتصادى المحقق او المراد تحقيقه .

(١٠) ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية الشاملة كما تتصورها هذه الدراسة ـ لن ولايمكن ان تبدأ من الصفر ، كما وانها لن يمكن ان تبدأ من حيث انتهى الآخرون ـ الوضيعون المتقدمون اقتصاديا ـ تماما . وانما عليها ـ وذلك يتوقف على قدر ماسبق ان حصلنا عليه من

علم وخبرة ـ ان تبدأ من نقطة او مرحلة بداية مناسبة او وسط بين هاتين النقطتين .

(١١) إن الاسلام فى وفاق دائم مع خمسة (٨٤) .. الدين .. الفن .. والعلم .. والعمل والمال . وقد زكاها جميعا الاسلام حين دعا الانسان الى رعايتها رعاية جامعة متوازنة يثرى بها فى شمول روحه وجسمه معا فى توفيق دقيق وحقيقى .

إن الاسلام ليس طقوسا فحسب بل هو أخلاق وتشريع واجتماع وسياسة الحكم وتقاليد السلم والحرب . وبتجدد القلب تتجدد المعانى فيه وتتمزق الامة الاسلامية من الفرقة والتشتت والهوى والخطأ والخطايا أحيانا ثم لاتموت لان هناك شيئا خفيا وقويا يربطها فلاتضيع ، ويمسكها فلا تتهاوى ..

هذا الرباط الخفى القوى هو القرآن . وقد لايعرف الناس هذا ولكنه واقعهم وحظهم الكبير .. وهذا الرباط لايستثنى منه غير المسلمين ممن يعيشون معهم ويلتقون بهم فى جنسية الوطن وعلى ارضه فان الخلفية الروحية التى صنعها القرآن الكريم نفحت الحياة فى البلاد التى تتكلم لغته فالتقى الكل على قيمها بالتسليم والاتفاق حتى ولو لم يكونوا متدينين بالمعنى الحرفى فى نظر سدنة الدين او لم يكونوا مسلمين فاذا التقى العالم الاسلامى بما فيه من أخوة الوطن المسيحيين على الفكر الاسلامى باعتباره قوة محركة دافعة ، إزدهر العالم الاسلامى وشاعت الحياة فيه بعد شبه موات وتبادل المنافع والخيرات فصارت بلاده كالأوانى المستطرقة مايكاد النهوض يبدأ فى بلد حتى ينتقل الى الآخر وهنا يتضح ان إدانة الفكر الاسلامى دعوى خادعة مخدوعة الذى يدان هو التعصب فى اى دين .. والتعصب سلوك فردى لاعلاقة له بالأديان .

(١٢) إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاسلامية الشاملة لن تتحقق بين يوم وليلة ولن تتحقق حتى بعد عدد من السنوات ولن ستتحقق بلا مقابل من تضحية وجهد وعطاء . وانما ستتحقق بعد عدد كبير من

السنوات (قد يصل الى ٤٠ أو ٥٠ سنة مثلا) وبعد تقديم المقابل ـ وهو كبير ايضا ـ من البذل والتضحية والعطاء . أى انها ستتحقق بالصبر الذى لا ينفد حتى لا نصبح كأصحاب موسى عندما ذكرهم القرآن الكريم فى قوله تعالى :ـ

« ..... يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الارض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها قال أتستبدلون الذى هو ادنى بالذى هو خير ..... » (البقرة آية ٦١)

(١٣) معنى هذا اذن ان التنمية الاقتصادية الاسلامية الشاملة ستكون عملية عقلانية مدروسة ومقصودة (مخططة) ، وايضا متدرجة تمر بعدة مراحل رئيسية وهامة وهى :

أ ـ مرحلة الحصول على المعلومة او النقل لها او التخزين او التكديس للمعلومات والبيانات والعلوم الثقافية والتقنية والفن الانتاجى . وهذه المرحلة هى التى سيتم فيها تراكم وتركيم المعلومات فى شتى المجالات ونواحي المعرفة بصورة قد تكون فى اولها غير مرتبة وغير منظمة . اى ان هذه المرحلة هى مرحلة « الحضارة الناقلة » .

ب ـ مرحلة الفهم والتمحيص والاستيعاب للمعلومات والبيانات والمعارف السابق الحصول عليها وتخزينها . وفى هذه المرحلة سيتم ترتيب وتنظيم هذه البيانات والمعلومات وهضمها وفهمها فهما دقيقا وواضحا . اى ان هذه المرحلة هى مرحلة « الوقوف مع النفس » أو مرحلة « التأمل مع الذات » .

جـ ـ مرحلة الخلق او الابداع ، وفيها يمكن ان يعطى العالم الأسلامى للبشرية ، وان يضيف فنونا جديدة وعلوما جديدة او حتى زيادات واضافات ـ رأسية او أفقية ـ جديدة الى مجموعة العلوم والمعارف البشرية الموجودة من قبل . وهذه هى المرحلة التى بالوصول اليها ـ ان شاء الله ـ تعود الحضارة الاسلامية كما كانت فى الماضى حضارة خالقة او صانعة . وبالتالى فهذه المرحلة هى مرحلة « الحضارة الخالقة » .

(١٤) انه اذا سلمنا ـ نحن المسلمين ـ بصحة الفرض الثالث عشر السابق لكان معنى ذلك ان سبيلنا الى ما ننشد من تنمية اقتصادية شاملة انما يتأتى من خلال ثلاثة بدائل ، هى :

أ ـ اما ان ننقل الفكر الاقتصادى الوضعى نقلا حرفيا كاملا ، وان نطبقه كما حدده ووضعه واضعوه . وعندئذ سينتهى بنا المطاف عند المرحلة الاولى السابقة (مرحلة النقل والتخزين والتكديس) هذا البديل مرفوض على ضوء النتائج القياسية التى اوضحها الفصل الثالث من هذه الدراسة .

ب ـ واما ان نفهم وان نستوعب الفكر الاقتصادى الوضعى آخذين فى حياتنا نظمه الحاكمة وعوامله المؤثرة وجوانب الاختلاف والتوافق بيننا وبينه وبالتالى نقوم بتعديله وتبديله وتغييره على ضوء ما تسفر عنه نتائج عملية التجربة والخطأ (مرحلة الفهم والاستيعاب) وهذا البديل لن يكون محمودا فى الاجل الطويل .

جـ ـ واما ان نبدع ونثبت ذاتيا (مرحلة الخلق والابداع) وعندئذ يكون « هو سبحانه وتعالى » ونحن شيئا واحدا أى نكون حقا خير امة اخرجت للناس . وهذا هو البديل الاخلد والابقى ، والذى ـ فى رأى الباحث ـ لا مفر منه .

(١٥) اننا ـ وبفرض البدء الآن ـ فى خلال هذه المدة السابق تقديرها (وهى الاربعين أو الخمسين سنة قادمة) التى سنبدأ فيها تطبيق الفكر الاسلامى للتنمية الشاملة تطبيقا صحيحا وسليما ، لا يمكن ان ننافس الدول الصناعية المتقدمة (علميا وتقنيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا) ولكننا مع ذلك يمكن ان نكون قادرين جدا ـ بالاسلام وحده ـ على الوقوف معها موقف الند للند ـ شريطة الافاقة من غفلتنا بتعلم وتعليم الاسلام وتطبيقه بدقة وبما يتناسب مع روح العصور الحالية والقادمة .



التشخيص الفني لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الاسلامية المعاصرة :

لا يكفي القول ان اتباع الدول الاسلامية لمختلف النظريات والسياسات الاقتصادية الوضعية ـ على اختلاف اهدافها ومناهجها وايديولوجياتها ـ كان السبب وراء استمرار عدم حدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى هذه الدول . فالواقع ان هذه الدول لم تتبع مثل هذه السياسات الوضعية الا لأنها دول متخلفة اقتصاديا ولم يكن امامها من سبيل ـ او هكذا تصورت ـ الا التقليد والمحاكاة . وطالما انها دول ـ متخلفة ، فلاشك ان لذلك اسبابا وعوامل . فما هى هذه الاسباب او العوامل التى ادت الى وعملت على حدوث واستمرار هذا التخلف ؟ وهذا هو دور عملية التشخيص الفنى اى من وجهة نظر علم الاقتصاد الاسلامى ـ لمشكلة التخلف فى تلك الدول .

الواقع ان جملة هذه الاسباب يمكن تصنيفها تحت سببين عامين رئيسيين هما :

١ ـ اننا لم نعمل لدنيانا كأننا نعيش ابدا (الاسباب المادية) .

٢ ـ واننا لم نعمل لآخرتنا كأننا نموت غدا (الاسباب السلوكية) .

وفيما يلى نعرض لكل منها بشىء من الايضاح : ـ

(١) الاسباب المادية للتخلف :

ويقصد بها مجموعة الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتخلف وهى : ـ

(١) تمزق العالم الاسلامى المعاصر الى اكثر من ستين دولة بالاضافة الى اقليات منتشرة فى كل دولة من الدول غير الاسلامية ، تفوق اعدادها مئات الملايين فى بعض هذه الدول ، واحتلال اجزاء عديدة من اراضى المسلمين مما ادى الى تشتيت المقومات المادية والروحية والطاقات البشرية للمسلمين ، وفى وقت اخذ

العالم فيه الاتجاه الى التوحد فى تكتلات اقتصادية وسياسية وعسكرية ولم يعد فيه وجود مستقل ، او امكانية لمستقبل لاية تجمعات بشرية يقل تعدادها عن مائة الى مائة وخمسين مليون نسمه . وقد ادى هذا السبب بدوره الى حدوث نتائج (اسباب) اخرى مثل افقار العالم الاسلامى وعيش كثير من دوله وأفرادها دون مستوى الكفاف (وليس الكفاية) ، الى استثمار الاموال الاسلامية فى غير الدول الاسلامية ، والى عدم الاستقرار السياسى ، والى اللجوء لغير المسلمين للاقتراض منهم (بأموال المسلمين للأسف) .

(٢) تفشى الأمية بين المسلمين البالغين فى هذا العصر :

تفشت الامية بين المسلمين البالغين (اكبر من ١٥ سنة) فى هذا العصر بصورة مزعجة تتراوح نسبتها بين ٥٠٪ و ٨٠٪ (بمتوسط حوالى ٥٨٪) بينما تقل نسبة الامية عن ٢٪ فى دول الشمال ، ولا تتعدى هذه النسبة ٤٥٪ فى المتوسط فى دول العالم الثالث بصفة عامة . وهذا يعنى بوضوح ان اعلى نسبة للأمية بين البالغين فى العالم هى فى الدول الاسلامية المعاصرة . ومن المتوقع ان تستمر هذه الامية ـ بل وان تتزايد طالما ان نسبة طلاب وتلاميذ (الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ ـ ١٩) المدارس لا تتعدى ٤٠٪ من مجموع تعداد سكان العالم الاسلامى المعاصر والمقدر بحوالى مليار نسمة . وطالما حدثت الامية واستفحلت كان طبيعيا ان تؤدى الى نتائج (اسباب) اخرى للتخلف مثل عدم الاستقرار ، والاستبداد السياسى وشيوع حكم الفرد وعدم حدوث الديمقراطية ... الخ .

(٣) اهمال دراسات العلوم والتقنية فى العالم الاسلامى المعاصر :

فى كثير من دول العالم الاسلامى المعاصر أهملت الدراسات العلمية والتقنية بصفة عامة اما بسبب كثرة ما تحتاجه من تجهيزات ومختبرات وأجهزة ومعدات وما وصلت اليه تكلفة ذلك فى هذه الايام من مبالغات ، او بسبب انطلاق البحث العلمى عند غير المسلمين من منطلقات مادية بحتة ، تنكر او تتجاهل كل ما وراء المادة ، بينما الايمان بالغيب يشكل لب العقيدة الاسلامية ، او للسببين معا .

وبإهمال هذه الدراسات ندرت الخبرات العلمية والتقنية فى العالم الاسلامى المعاصر ، وبندرتها تخلفت امتنا عن ركب التطور العلمى والتقنى .

(٤) قيام مختلف المؤسسات العلمية والتقنية الحديثة فى دول العالم الاسلامى كافة على انماط مستوردة لا تنبع من عقيدتها وتراثها ، ولا من حاجات افرادها ومجتمعاتها ، مما ادى الى غرابة المؤسسات فى بيئاتها ، وغرابة خريجيها والى العديد من الحوافز الاجتماعية التى حالت بين هذه المؤسسات وبين تحديد أهداف واضحة لها ، وخطط محددة لعملها ، كما حالت دون قيام خريجيها بواجباتهم كاملة فى مجتمعاتهم .

(٥) استمرار اعتماد المسلمين على جامعات الغرب أو الشرق فى تكوين طاقاتهم العلمية المتخصصة دون محاولات جادة لتأسيس قواعد راسخة للبحث العلمى وتطبيقاته فى العالم الاسلامى ، ومع ما يؤدى اليه ذلك من تقويض للقواعد التى لم تتمكن بعد من ترسيخ جذورها ، فإنه يعرض شباب المسلمين الى حملات التغريب التى نعانى منها بمرارة اليوم ، وتكفى فى ذلك الاشارة الى العديد من قيادات الفكر وأصحاب الرأى فى العالم الاسلامى المعاصر ـ خاصة المتحكمين منهم فى العمليات التربوية والعلمية والإنتاجية ـ ومدى انسلاخهم عن التزاماتهم الاسلامية ، كذلك تجدر الاشارة هنا الى أن ما تنفقه الدول الاسلامية على مبعوثيها فى الخارج يكفى لاقامة أكبر الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث المتخصصة فى بلادهم مما قد يعينهم على اللحاق بالركب ، ويدفعهم الى مصاف الدول المتقدمة علميا وتقنيا .

(٦) إنعدام التخطيط والتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى العالم الاسلامى المعاصر مما أدى الى تفتيت الجهود ، وتكرارها فى خطوط قصيرة متوازية هذا يحدث فى الوقت الذى أصبح فيه تداول المعلومات وتبادلها والمشاركة فى دراستها وتحليلها عملا جماعيا يعتمد على التكتل والاتحاد وليس على الفردية .

(٧) عدم وجود الحوافز المادية والمعنوية الكافية للمشتغلين بالبحث العلمى والتقنى فى مختلف دول العالم الاسلامى المعاصر ، مما صرف الناس عن هذه التخصصات ، وأدى الى هجرة كثير من العلميين لمراكزهم ، واتجاهم الى النشاطات المالية والادارية ، وذلك لان الحياة العلمية تحتاج الى الكثير

من المجاهدة والصبر والنزاهة والموضوعية وليس كل الناس قادرين على ذلك فاذا لم يول الناس ما يستحقون من التكريم إنصرفوا عن العلم .

(٨) عدم توفر وسائل البحث العلمى والتقنى من الأجهزة والمواد والمعدات والقوى الفنية المساندة ، والخامات المكتبية والتوثيقية المتطورة فى كثير من دول العالم الاسلامى المعاصر مما ادى الى هجرة أعداد كبيرة من العلماء والفنيين الى خارج حدود العالم الاسلامى ، وهذا فى حد ذاته يمثل استنزافا لأهم طاقات المسلمين ولأعظم امكاناتهم ، وذلك لأن غياب العناصر المثقفة والمدربة تدريبا علميا وتقنياً عالياً ، والقادرة على تحقيق عمليات التنمية الشاملة لمجتمعاتها المختلفة ، فى عملية من النزف المستمر بالهجرة الى الدول الغنية ابتداء أو بالامتناع عن العودة الى أرض الوطن بعد قضاء فترة الدراسة أو التدريب بالخارج يشكل إهدارا للكفاءات العقلية النادرة ، وللخبرات العلمية العالية ولأصحاب المهارات الدقيقة الذين انفقت المجتمعات النامية على المراحل الأولى من تعليمهم وتدريبهم من ميزانياتها المنضغطة ، ثم فقدتهم فى وقت هى أحوج ما تكون لعطائهم .

(٩) اعتماد الجامعات والمعاهد الفنية ومراكز البحوث فى كثير من دول العالم الاسلامى المعاصر على أعداد كبيرة من الأساتذة والفنيين غير المسلمين الذين يفتقرون ـ فى أغلب الأحيان ـ الى الإخلاص المطلوب ، والحماس اللازم ، والقدرات الضرورية والذين ـ فى معظم الاحوال ـ قد يسعون الى تحقيق عدد من الاهداف غير العلمية بالمرة .

(١٠) عملية تمييز غير المسلمين فى جامعات ومعاهد ومراكز بحوث ومنظمات عمل بعض دول العالم الاسلامى المعاصر ، تمييزا يفقد المسلمين حماسهم ، ويطفىء فيهم جذوة الشعور بالأخوة الاسلامية والمصير الواحد .

(١١) تسليم المراكز القيادية فى معظم جامعات العالم الاسلامى ومعاهده ومراكز بحوثه الى اقل الناس تأهلا لحمل أمانة المسئولية والقيام بتبعاتها وذلك انطلاقا من العصبيات الضيقة ، أو التكتلات الحزبية أو المذهبية الجاهلة ، او تطبيقا لمبدأ أهل الثقة وليس « أهل الخبرة » .

(١٢) اعتماد الدول الاسلامية على الاستيراد من الدول الأخرى بدلا من التكامل الاقتصادى والصناعى والزراعى فيما بينها ، مما أدى الى خنق كثير من النشاطات الصناعية والزراعية فى العالم الاسلامى ، والى استنزاف أموال المسلمين ، واستغلالهم وفرض السيطرة عليهم من قبل الدول الموردة وتكتلاتها الصناعية والزرلعية والتجارية المختلفة ، وتجدر فى ذلك الاشارة إلى حجم التبادل التجارى بين الدول الإسلامية لايمثل أكثر من ١٪ من تجارتها الدولية (!!) وأن هناك أسعاراً خاصة تفرض اليوم على واردات العالم الإسلامى بصفة عامة ، كما أن ما تدفعه تلك الدول سنوياً فى الاستيراد يكفى لإقامة كبرى الصناعات ، ولدعم أضخم المشروعات الزراعية والإنتاجية التى يمكن أن تسد حاجة المسلمين كافة ، وتغنيهم عن تحكم التكتلات العالمية المستغلة فيهم ، وتكفى هنا الإشارة إلى المبالغ التى دفعت ولا تزال تدفع لاستيراد السيارات والشاحنات والطائرات والاعتدة الحربية .

(٢) الأسباب السلوكية للتخلف :

(١) غياب التطبيق الصحيح للإسلام نظاماً شاملاً للحياة ـ وقد أفقد هذا الغياب المجتمعات الإسلامية دورها القيادى الذى يفرض عليها ضرورة السبق فى كل اتجاه نافع ـ ومنها العلوم والتقنية ـ وأدى إلى تخلفها ثم إلى تفتيتها وتشتيت إمكاناتها .

(٢) غياب الفهم الصحيح لرسالة الإنسان فى هذه الحياة عند الكثيرين ممن يملكون تسيير دفة الأمور اليوم فى العالم الإسلامى .

(٣) غياب الشعور بالمعنى الحقيقى للأخوة الإسلامية وواجباتها ، وفى غيابه برزت مختلف النعرات العرقية ، والعصبيات الاقليمية والسياسية والمذهبية الضيقة التى ساعدت على تفتيت الأمة الإسلامية وتشتيت مختلف طاقاتها ومن صور ذلك ما نراه اليوم من تناحر الأشقاء وتنافرهم ، واقتتالهم ، واستعدائهم للآخرين ضد إخوانهم ودورانهم فى أفلاك غيرهم وليست الحرب الايرانية العراقية ببعيدة عن الاذهان تلك الحرب التى استمرت لاكثر من ثمان سنوات واستنزفت الطاقات

والامـوال وأراقت الدمـاء ، وأزهقت الأرواح ، وأفنت المقاتلـين الأشداء والمدنيين الابرياء ، ودمرت اقتصاد بلدين مسلمين متجاورين تدميراً كاملاً ومن صوره أيضاً ما نراه من أن بعض الجامعات الغنية فى العالم الإسلامى المعاصر تؤثر البذخ ، والإسراف على مديد العون لأخواتها اللواتى يكافحن من أجل البقاء ، بل قد تؤثر جامعات الغرب والشرق عليهم فى ذلك ، وكثير من جامعات العالم الإسلامى من حواليهم تحتضر أو تكاد .

(٤) الصراع الشديد بين دعاة التغريب ـ وأغلبهم ممن يرعاهم ويمدهم أعداء الإسلام فى العالم الإسلامى المعاصر ـ ودعاة التأصيل (وهم كثرة ينقصها السلطان مما أفقد مراكز الاعلام بصفة عامة ومراكز العلم ومعاهده ـ فى أغلب الأحيان وحدة الهدف والغاية والوسيلة .

(٥) الشعور الداخلى عند كثير من المسلمين المعاصرين (قيادة وأفرادا) بالانهزام والتخلف والضعف أمام التكتلات العالمية الكبرى وبالعجز عن مسايرة تقدمها العلمى والتقنى والادارى بمساعدة هذه التكتلات وعن طريق الاستجداء منها وذلك على الرغم من وضوح مخططات هذه التكتلات لابقاء دول العالم الثالث على ما هى عليه من فقر ومن تخلف حتى يسهل قيادها ، واستغلال ثرواتها ، وبيع فائض إنتاج الدول الصناعية عليها بأبخس الأسعار ، وأعلى صور الربا على الديون ، حتى ولو أدي ذلك إلى تضور أكثر من نصف سكان الأرض جوعاً ، ومعاناتهم من سوء التغذية ومن العديد من الأمراض الفتاكة .

(٦) الهوة الساحقة التى تفصل قلة من المثقفين عن السواد الأعظم من الأميين وأشباه المتعلمين وما يمكن أن يؤدى اليه ذلك من تنشيط الهمم واعاقة لعجلة التقدم ، وتصدع فى جسد الامة ، خاصة وأن الكثيرين من هذه القلة المثقفة لايرون أن من الواجب عليهم العمل على إخراج ذلك السواد الأعظم من أميته .

(٧) غياب البيئة الصالحة للتقدم العلمى والتقنى فى ظل الاستبداد السياسى الذى يسود معظم دول العالم الإسلامى اليوم ، تلك البيئة التى توفر

حرية الفرد ، وتصون كرامة الإنسان ، وتفرض حب العلم وتحث على الاستزادة من المعرفة ، وتكرم العلماء وتبجل رسالتهم وتعمل على توفير أسباب العيش الكريم لهم وتقاوم الجهل وتسعى جاهدة للقضاء عليه .



لا مناص إذن من الوقوف صفا واحداً ، أمام هذا الحشد العالمى من مختلف انواع ومسميات وأغراض التكتلات الاقتصادية والسياسية .

لا مناص إذن من نبذ الفرقة والتنازع والفشل ، حتى لا تذهب ريحنا .

ويكون ذلك ـ فى رأى الباحث ـ عن طريق تبنى كل دول العالم الإسلامى لاستراتيجية إسلامية واحدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فيها وتتحدد الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية فيما يلى :

(١) أن يكون الهدف الاسمى والنهائى لهذه الاستراتيجية هو تحقيق الوحدة الشاملة (سياسياً ، اقتصادياً ، عسكرياً ، ثقافياً وتعليمياً ، ... الخ) بين الشعوب الإسلامية ، ويكون ذلك من خلال تحقيق اهداف مرحلية مثل تحسين مستويات المعيشة وشروط العمل لهذه الشعوب ، اعادة التنسيق لسياسات التعليم بدول هذه الشعوب التوجيه الإسلامى للعلوم (٨٨) تحقيق التعاون الاقتصادى بينها ، ... الخ هذه الأهداف التى يمكن لممثلى هذه الشعوب أن يجلسوا ويتناقشوا فيها ثم ليتفقوا على نوعياتها وحجومها وتوقيتاتها وغير ذلك .

(٢) من الممكن أن يمر تنفيذ هذه للاستراتيجية بعد الاتفاق عليها وتوقيع بروتوكولها بعدة مراحل هى : (٨٧)

أ ـ منطقة التجارة الحرة : وفى إطارها تزال الرسوم الجمركية واجراءات الحد الكمى للتبادل التجارى بين الاعضاء وتبقى لكل دولة تعريفاتها الجمركية الخاصة بها مع بقية الدول غير الاعضاء .

ب ـ الاتحاد الجمركى : يكتسب مزايا منطقة التجارة الحرة إضافة لتميزه عنها بوجود جدار جمركى موحد حول الدول الاعضاء المشتركين فيه .

جـ ـ السوق المشتركة : وتضيف إلى ما يحققه الاتحاد الجمركى توفير حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الداخلة فى السوق .

د ـ الاتحاد الاقتصادى : يوفر درجة أعلى من السوق المشتركة فيما يختص بالمتطلبات الاقتصادية الخاصة بأطراف الاتحاد كما يوفر معظم ما توفره صيغة السوق المشتركة .

هـ ـ التكامل الاقتصادى التام أو الوحدة الاقتصادية : ويتم خلالها التوحيد التام للسياسات والاجراءات النقدية والضريبية والاجتماعية والسياسات المضادة للتقلبات المفاجئة مع انشاء هيئة خاصة تكون القرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع الدول الاعضاء .

(٣) اتفاق الدول الإسلامية الأعضاء فى هذه الاستراتيجية على مجموعة من الركائز التى تقوم عليها هذه الاستراتيجية فى التنمية الشاملة ومن هذه الركائز مثلا :

أ ـ إثارة الفعالية والتفاعل الروحى للعالم الإسلامى (سواء كافراد أو كمجتمعات أوكدول) .

ب ـ العمل على استيعاب حضارة العصر بكل مكوناتها واهدافها استيعاباً كاملا وعاقلاً وواعياً ، ثم تحديد (الاتفاق على) المنهج أو البديل الحضارى (المادى) المختار .

جـ ـ الاستفادة من التجارب الإسلامية والعربية الماضية فى مسائل الوحدة الاقتصادية وما شابهها .

د ـ تعظيم المنجزات والانجازات الحضارية للأمة الإسلامية جميعها كما وكيفاً ونوعاً والعمل على حمايتها واستمرارها .

(٤) إرساء قواعد العمل الاقتصادى التى ستعمل وفقا لها هذه الاستراتيجية بصورة مرحلية أولاً ونهائية أخيرا ، بالنسبة لكل من :

أ ـ حرية مرور السلع والبضائع .

ب ـ حرية انتقال عنصر العمل .

جـ ـ حرية (حق) التوطن بالنسبة للأفراد أو للمنظمات من شركات ومؤسسات وغيرها .

د ـ حرية انتقال وحركة رؤوس الأموال فى شتى صورها (استثمارات ، قروض هبات ، منح ، ....الخ) .

هـ ـ أنواع النشاط الاقتصادى الذى ستبدأ بالعمل فيه هذه الاستراتيجية (زراعة ، تجارة ، تعليم ، علاج وصحة ، سياحة ، نقل ، ... الخ) وأولويات هذا البدء ومراحله . ثم أنواع النشاط الاقتصادى الذى ستنتهى بالعمل فيه هذه الاستراتيجية (جميع الأنشطة الاقتصادية عندئذ يجب أن يكون هى نقطة الوصول الأخيرلها) .

و ـ وضع السياسات الاقتصادية المشتركة بين الدول الإسلامية الاعضاء فى بروتوكول هذه الاستراتيجية ، تهدف إلى التنسق فيما بينها-بعضها وبعض أملاً فى تحقيق التقارب المتدرج بين اقتصاديات هذه الدول ، وتحديد الإجراءات التى سيتم بموجبها تحقيق هذا التنسيق وذلك التدرج ، خاصة فيما يتعلق بموازين المدفوعات وأسعار الصرف والسياسات الخاصة بالتجارة الخارجية والسياسات النقدية والمالية والضرائب وتنمية المناطق (الدول) الإسلامية الأكثر تخلفاً وسياسات التصنيع وغيرها (٨٩) .

(٥) إعداد التنظيم والهيكل التنظيمى المناسبين للاشراف على ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية ، بكل ما يتضمنه من لجان وفروع واختصاصات ومسئوليات وحدود سلطات وتوزيعات جغرافية ... الخ .

(٦) تحديد وسائل وطرق فض المنازعات (وهو أمر يجب أصلاً الا يكون موجوداً بين المسلمين الحقيقيين) التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء ، والاتفاق على درجة احترام قراراتها وطرق تنفيذها وأساليب متابعة هذا التنفيذ .

(٧) الاتفاق على شروط قبول العضوية أو إنهائها . وطريقة التصويت ، ومواعيد الاجتماعات وأماكنها ، ... الخ .

(٨) أن تمثل هذه الاستراتيجية سياسة « النفس الطويل » شريطـة الا يتطرق اليها الوهن أو اليأس أو القنوط .

(٩) أن يترسخ فى أذهان العالم كله أن هذه الاستراتيجية ما هى إلا دعوة صادقة للتضامن والوحدة الإسلامية الحقة ليست موجهة ضد أحد من الأمم أو من الدول وليست موجهة ضد أى طرف من الأطراف ، لأن كل ما نسعى إليه ـ كمسلمين ـ هو فقط الترابط المتين لتحقيق صالحنا وصالح العالمين اجمعين (٩٠)



خلاصة

وبذلك تكون قد توضحت المعالم الرئيسية للإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة هذه الدراسة والخاص بكيفية تطبيق السياسة أو الفكر الاقتصادى الإسلامى لتحقيق التنمية الشاملة فى دول العالم الإسلامى المعاصرة .



الخاتمــــة

عرضت الدراسة من خلال فصولها الخمسة السابقة للموضوعات التالية :

(١) تطـور الفكر الاقتصـادى الوضعى فيمـا يتعلق بقضيـة النمـو والتنميـة الاقتصادية بدءا من مرحلة الرأسمالية التجارية ومرورا بمرحلة المدرسـة الطبيعية ، ثم المدرسة الكلاسيكية (الرأسمالية الصناعية) ، ثم المدرسة الاشتراكية (بشقيها الخيالية والماركسية) ، ثم بالمدرسة الكينزية ، وصولا إلى المرحلة الأخيرة من مراحل الفكر الوضعى متمثلة فى مجموعة المدارس المعاصرة فى النمو والتنمية الاقتصادية (الدفعة القوية ، النمو غير المتوازن ، النمو التلقائى ، مراحل النمو) . ثم للانتقادات الذاتية التى كان يقدمها كل فكر إقتصادى وضعى فى الفكر الاقتصادى الوضعى السابق له .

(٢) عرض مفصل للفكر الاقتصادى الإسلامى مبينين تعريفه ومراحل تطوره ، والفروض (السمات والخصائص) القائم عليهـا هذا الفكـر ، ثم للآليـة (الميكـانيزميـة) التى يعمل فى ظلهـا وبمقتضاهـا النظـام الاقتصـادى الإسلامى ، ثم لتقدير هذا الفكر على ضوء ذاتيته من ناحية وعلى ضوء ما سلفه من فكر إقتصادى وضعى سبق ذكره فى نفس هذه الدراسة .

(٣) وفى الفصل الثالث ، قدم البحث قياسا وتحليلا إقتصاديا للآثار التى جنتها دول العالم الإسلامى المعـاصرة من جراء تطبيقهـا واتباعهـا للسياسـات الاقتصادية الوضعية فى مجالات التنمية والنمو الاقتصادى والاجتماعى ،

مستخدمين فى ذلك بعض أهم المؤشرات الكمية والقياسية التى وضعتها أكبر المنظمات الدولية والعالمية العاملة منذ فترة طويلة من الزمن فى مجالى النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهى تلك المؤشرات التى كانت ومازالت تستخدم حتى الوقت الحالى لتقييم أداء وآثار التنمية الاقتصادية فى كل دول العالم النامى .

(٤) مقارنة علمية وموضوعية محايدة وعادلة - بنيت على عدة أسس ومعايير بينتها الدراسة تفصيلا - بين كل من الفكر الاقتصادى الوضعى بمختلف مدارسه واتجاهاته والفكر الاقتصادى الإسلامى .

(٥) إجتهاد أو محاولة علمية (وعملية فى نفس الوقت) لتقديم استراتيجية إسلامية تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة لدول العالم الإسلامى المعاصرة على ضوء عوامل وأسباب حدوث مشكلة التخلف الاقتصادى التى تعانيها كل أو بعض أو معظم هذه الدول . وعلى ضوء الظروف والعوامل المشتركة بينها .

كما توصلت الدراسة من خلال وبعد العرض السابق لهذه الموضوعات الخمسة الى عدة نتائج هامة ، مثلت فى الواقع نتائج لاختيارات فروضها وإجابات عن أسئلتها السابق لنفس الدراسة ان طرحتها فى مقدمتها . هذه النتائج هى :-

(١) إن مجموعة النظريات الوضعية على اختلاف ايديولوجياتها ومناهج بحثها نسبية الصحة ، وغير كاملة السلامة أو البنيان . سواء أكان ذلك راجعا لظروف المكان أو الزمان أو المنهجية وطريقة التنظير ذاتها ، أو للغرض الذى قامت من أجله هذه النظرية أصلا ، أو لكل أو لبعض ذلك فى آن واحد .

(٢) ان النظام الاقتصادى الإسلامى جزء لايتجزأ من منظومة المذهب الإسلامى ككل لايمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر . وبالتالى لايمكن تطبيق أحدها بمعزل عن الآخر أو مع تحييد له .

(٣) إخفاض الدول الإسلامية - حتى الغنى منها - فى تحقيق أى تقدم إقتصادى أو حتى فى الخروج من دائرة التخلف الاقتصادى بسبب

إتباعها للمدارس – وللسياسات الاقتصادية الوضعية . يستوى فى هذا من اتبع الفكر الاشتراكى أو الماركسى أو الرأسمالى .

(٤) وبالتالى كانت هناك فروق جوهرية بين الفكر (السياسة) الاقتصادى الاسلامى والفكر الاقتصادى الوضعى ، تميل وبشكل واضح لصالح الأول .

(٥) من هنا حاولت الدراسة أن تقدم أسلوبا عمليا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لدول العالم الإسلامى المعاصرة ككل وبصورة « الأمة الواحدة » وذلك من بلورة عدد من الخطوط الرئيسية والعامة لاستراتيجية إقتصادية شاملة للتنمية الاقتصادية (البعد المادى) وللتنمية الاجتماعية (البعد الروحى والسلوكى) .

نسأله « هو » وحده الرشد والهداية

نسأله « هو » وحده أن يهىء لهذه الأمة من أمرها رشدا .

حتى تكون كما كانت .. خير أمة أخرجت للناس .



هوامش الدراسة

(١) لبيب شقير (دكتور) ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٧) ، ص ٢٥٧ ـ ٢٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥ ـ ١٢٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٤) وهذا هو المبدأ الذى عرف فيما بعد بمبدأ المنفعية للعالم الاجتماعى الانجليزى جيرمي بنتام (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢) ، والذى سمى باسمه (مبدأ بنتام) .

(5) Schumpeter J.,History Economic Analysis (New York, U . S . A . , 1954),PP . 244 –245 .

(٦) وذلك لأنه اعتبر أول نموذج تحليلى للمدخلات ـ المخرجات بين كيف يمكن توزيع فائض الانتاج بين الطبقات الرئيسية الثلاثة (وهى المزارعون ، ملاك الأرض الزراعية والطبقة العقيمة ويقصد بها الصناع لانه كواحد من رواد المدرسة الطبيعية كان يؤمن بأن النشاط الزراعى هو الرائد) .

(7) Eric Rou, A History Economic Thought (Sixth ed., Shenval Press Ltd., Londin, 1953),PP 131 – 132.

(8) Smith,A., An Inqury into The Nature and Causes of the Wealth of Nations (Word, Lock & Co., London, 1838), book 4, chapter 2 .

(٩) عادل احمد حشيش (دكتور) ، تاريخ الفكر الاقتصادى (دار النهضة العربية بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ١٨٠ ـ ٢١٧ .

(١٠) راشد البراوى (دكتور ، مترجم) ، قادة الفكر الاقتصادى (تأليف روبرت هيلبرونر الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩) ، ص ٨٣ ـ ١١٥ .

(11) Judy K. Morris, Professor Malthus and His Essay, Population Studies : Selected Essays and Research (Kenneth C . W .Kammeyer,editor, 2nd. edition, U.S.A.,1975) .
PP.114 - 135 .

(١٢) حمدية زهران (دكتور) ، التنمية الاقتصادية والتحليل (الطبعة الرابعة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٠) ،ص ٣٤ .

(13) Eric Rou, Ibid, PP. 251–255 .

(14) Kårl Marx, Capitl Cvol. 1, 9 th ed., Progress Pub Lishers , Moscow, 1974) Part .

(١٥) صلاح الدين نامق (دكتور) ، نظريات النمو الاقتصادى (دار المعارف) القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ١٢٠ .

(16) Krl Marx, Capital (Vol. 2, 6th. ed., Progress Publishers, Moscow, 1974) Part 3 .

(١٧) لبيب شقير (دكتور) مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(١٨) عادل احمد حشيش (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠٠ ـ ٥١٦

(١٩) جمال الدين محمد سعيد (دكتور) ، النظرية العامة لكينز « دراسة وتحليل » (مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٩٥) ، ص ٧ ـ ٢٥ .

(٢٠) سعيد الخضرى (دكتور) ، أزمة التشغيل والعمالة فى الفكر الاقتصادى الراسمالى من الكلاسيك إلى كينز (دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩) ، ص ١٦ ـ ٢٧ .

(٢١) حمدية زهران (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

(٢٢) صلاح الدين نامق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٠ .

(23) Rosenstein Rodan, Notes on the Theory of the Big Push (Iintitute of technology, Center for International Studies, Massachasetts, U . S . A., 1957), PP. 1–5 .

(٢٤) رفعت المحجوب (دكتور) ، دراسات اقتصادية اسلامية (معهد الدراسات الاسلامية دار الشباب للطباعة ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٥٥ .

(25) Albert O.Hirschman, The Strategy, of Economic Development (Yale University Press, U.S.A., 1958), P 66.

(٢٦) حمدية زهران ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ ـ ٨٨ .

(٢٧) سعيد الخضرى (دكتور) ، اقتصاديات التخلف والتطوير (مكتبة الجلاء الحديثة بورسعيد مصر ، ١٩٨٥) ، ص ٢٢٥ ـ ٢٣٥ .

(٢٨) والت روستو ، مراحل النمو الاقتصادى (ترجمة دكتور برهان الدجانى المكتبة الاهلية ، بيروت ، ١٩٧١) ، ص ١ ـ ١٠ .

(29) David W. Pearce, The Mit Dictionary of Modern Economics (3ed., The Mit Press, Macmillan press Ltd, Cambbridhe, Great Beitain, 1986), P. 199.

(٣٠) استعنا فى ترتيب وعرض هذه التعريفات .. بالمصادر التالية : ـ

(أ) صلاح الدين نامق (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ ـ ٨

(B) David W. peaece (editor), Ibid, 118 ' 121 .

(٣١) يرجى فى هذا الصدد الرجوع إلى :

(أ) على لطفى (دكتور) ، التنمية الاقتصادية ـ دراسة تحليلية (مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦) ، ص ١٨٤ .

(2) J.A. Schumperer, The Theory of Economic Development (Harvard University Press U.S.A 1951), P . 12.

(٣٢) محمد عبدالعزيز عجمية (دكتور) وآخر ، الموارد واقتصادياتها (الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤) ، ص ٦٤ ـ ٢٤٥ .

(٣٣) محمد دويدار (دكتور) تاريخ الفكر الاقتصادى (دار الجامعات المصرية الاسكندرية غير مبين التاريخ) ص ١١ .

(٣٤) لبيب شقير (دكتور) تاريخ الفكر الاقتصادى ، مرجع سابق ، من ص ٨ : ١١ .

(٣٥) سعيد الخضرى (دكتور) ، المذهب الاقتصادى الاسلامى ، الاصول المنهجية الملكية ـ التوزيع (الكتاب الأول ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٦) ، ص ٣٥ ـ ٤١ .

(٣٦) فرهاد محمد على (دكتور) ، السياسات الاقتصادية لمصر واسرائيل تجاه افريقيا (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣) دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه الفلسفة غير منشورة فى الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٩) ص ١٣١ .

(٣٧) منير البعلبكى ، المورد ، قاموس انجليزى ـ عربى (الطبعة الرابعة والعشرون دار العلم للملايين ، لبنان ، ١٩٩٠) ، ص ٤٤٧ .

(٣٨) وجدى محمود حسنين (دكتور) ، السبق الحضارى للفكر الاقتصادى الاسلامى (المؤتمر العلمى السنوى الثالث ، كلية التجارة ـ جامعة المنصورة ، بعنوان المنهج الاقتصادى الاسلامى بين الفكر والتطبيق ، القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص١٤ .

(٣٩) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية . الجزء الخامس . المجلد الثالث اهم الخصائص المميزة للاقتصاد فى الاسلام (الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية الطبعة الاولى ـ القاهرة ١٩٨٣) ص٥٦ .

(٤٠) محمد شوقى الفنجرى (دكتور) ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية (المؤتمر السابع ، بحوث اقتصادية وتشريعية ، المجلد الثانى ، مجمع البحوث الاسلامية ، الازهر القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٢) ، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧ .

(٤١) المرجع السابق ، ص٢٧٧ ـ ٢٨٤ .

(٤٢) محمد عبدالمنعم عفر (دكتور) ويوسف كمال محمد ، اصول الاقتصاد الاسلامى الجزء الثانى ـ الانفاق والتوازن الكلى (دار البيان العربى للطباعة والنشر جده ، ١٩٨٦) ، ص٤٧ ـ ٦٠ .

(٤٣) محمد محمد سويلم (دكتور) ، العوائد الاستثمارية لتحريم الربا . دراسة نظرية مع الاشارة الخاصة للبيئة المصرية (بحث منشور فى مجلة لكلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٧) ص١٠ .

(٤٤) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣ .

(٤٥) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون (الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر ، مؤسسة الاعلمى للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، غير مبين تاريخ الطبع ، ص٤١ ومابعدها .

(٤٦) ابوالأعلى المودودى ، الحضارة الاسلامية (دار العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٠) ص٢٨٨ .

(٤٧) محمد شوقى الفنجرى (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٩ .

(٤٨) محمد ابراهيم منصور (دكتور) ، مكافأة الارض فى الإسلام ، مجلة مصر المعاصرة (مجلة ربع سنوية ، العددان ٤٢١ و ٤٢٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يوليو واكتوبر ١٩٩٠) ، ص٤٣ - ٤٧ .

(٤٩) ينظر فى هذا المعنى الى :

(A) Qasem Hamouri (ph.D.) , Rationality ; Time ; and the rate of Interest in Islamic Thought (Ph.D. Dissertation, Draft, Department of Economics, University of Utah U.S.A., August, 1987) , Chapters 4 and 5 .

(B) Caesar E. farrah (ph.D.), Islam Beliefs and Observances (Educational) series ; Inc., U.S.A., 1970), P.173 .

(٥٠)فى هذه الآية الكريمة ربط الله سبحانه وتعالى البر (اى الخير والثواب وكل ماهو طيب) بالانفاق (اى بالتضحية) . وبذلك تحقق مبدأ المفاضلة بين المتعة والالم ، وهو مبدأ النفعية الذى وضعه الاقتصادى بنتام كما سبق الاشارة اليه عند عرض المدارس الاقتصادية الوضعية .

(٥١) تصور هذه الآية الكريمة مقدار الأسف والندم الذى يشعر به من لم يسر مع المؤمنين الى منازل التضحية والفداء لفقدانه الخير الكثير (فى الدنيا والآخرة) الذى ترتب على الجهاد فى سبيل الله . ومبدأ الاسف والندم له مقياس اقتصادى شهير كثيرا مايستخدم عند تقدير مقدار العائد المفقود من جراء اتخاذ قرار اقتصادى غير سليم (أو رشيد) . يراجع فى هذا الصدد :

فرهاد محمد على (دكتور) ، الاقتصاد الادارى ، مدخل فى اتخاذ القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية (مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦) ، ص ٦٥ - ٦٧ .

(٥٢) طه محمد ، معالم الاسلام (سلسلة الرسائل الدينية التربوية ، مشروع تبسيط العلوم الاسلامية ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦) ، ص ٤٥ .

(٥٣) عبدالقادر عودة ، الاسلام وأوضاعنا السياسية (الطبعة الثالثة ، المختار الاسلامى للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص٧٤ - ٩٢ .

(٥٤) ابراهيم احمد العدوى (دكتور) ، تاريخ العالم الاسلامى (معهد الدراسات الاسلامية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ١٩٦ ـ ١٩٨ .

(٥٥) عبدالستار فتح الله سعيد (دكتور) ، المعاملات فى الإسلام الطبعة الثانية (سلسلة نحو النور ، رقم ٣ ، دار الطباعة والنشر الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦) ص٦٦ ـ ١١٤ .

(٥٦) زكريا البرى (دكتور) ، حقوق الانسان فى الاسلام (المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١) ، ص١١ ـ ٦٠ .

(٥٧) صوفى حسن ابوطالب (دكتور) ، تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد العربية (الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص٢٨ ـ ١٦٠ .

(٥٨) يرجى فى هذا الصدد الرجوع الى :

(أ)عمر الشريف ، نظام الحكم والادارة فى الدولة الاسلامية ـ دراسة مقارنة (معهد الدراسات الاسلامية ، دار الشباب للطباعة ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ .

(ب) فرهاد، محمد على (دكتور) ، التنظيم الادارى فى الدولة الاسلامية (البحث الحائز على الجائزة الاولى من المجلس الاعلى للثقافة والفنون ، وزارة الثقافة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ١٩٨١) ، ص٣١ ـ ٣٧ .

(٥٩) محمد شوقى الفنجرى (دكتور) ، أهمية الاقتصاد الاسلامى (المؤتمر السابع بحوث إقتصادية وتشريعية ، المجلد الثانى مجمع البحوث الاسلامية ، الأزهر القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٢) ، ص٢٩٧ ـ ٣٠١ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص٣٠٢ – ٣١٣ .

(٦١) عادل محمد ياسين وآخرون ، مؤشر حضارى لقياس فاعلية التنمية (المؤتمر العلمى الثامن ، العدالة الاجتماعية فى ضوء السياسات المالية والاقتصادية فى مصر ، الجمعية المصرية للادارة المالية ، القاهرة ، ابريل ١٩٨١) ، ص٢ .

(٦٢) جمهورية مصر العربية ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، معلومات أساسية ووثائق عن منظمة المؤتمر الإسلامى (مطابع الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ١٠ ، ١١ .

(٦٣) عادل محمد ياسين وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص٤ – ٩ .
(٦٤) يلاحظ على مجموعة الأشكال البيانية المعروضة فى هذا الفصل ما يلى :
(أ) أنها كلها مستخرجة من بيانات الأعمدة المختلفة التى يحتويها الجدول رقم (١) السابق .
(ب) أننا عبرنا عن كل دولة إسلامية بدائرة صغيرة وضعنا داخلها الرقم المسلسل الخاص بهذه الدولة كما هو موضح فى العمود المتضمن أسماء الدول فى جدول رقم (١) السابق .
(جـ) أننا عبرنا عن دولة اليابان – بوصفها دولة أساس المقارنة – بدائرة كبيرة متصلة كتبنا داخلها إسم دولة اليابان .
(د) أننا عبرنا عن دولة اسرائيل بدائرة كبيرة متقطعة كتبنا داخلها إسمها حتى تسهل عملية المفاضلة .
(٦٥) استعان الباحث فى بلورة جانب كبير من هذه المعايير بالمرجع التالى :
عادل حشيش (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص٦١٩ – ٦٧٨ .
(٦٦) سعيد الخضرى (دكتور) ، الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو – نظرة إنتقادية . من العالم الإسلامى (بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية الشهرية التى ينظمها قسم إدارة الأعمال ، جامعة الإمارات العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٩) ، ص٢٤ – ٥٠ .
(67) A . Skinner, Introduction to Weaith of Nations (penguin, Baltimore, U .S .A., 1970), PP.15 — 42
(٦٨) محمد عمارة (دكتور) ، المعتزلة ومشكلة الحرية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، غير مبين التاريخ) ، ص٤ ـ ٢٣ .
(٦٩) فؤاد زكريا (دكتور) ، التفكير العلمى (الطبعة الثالثة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٨) ، ص٣٥ ، ٣٦ .
(٧٠) السيد أحمد فرج (دكتور) ، جذور العلمانية ـ الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والاسلامية فى مصر منذ البداية وحتى عام ١٩٤٨م (سلسلة نحو عقلية إسلامية واعية ، رقم ٢ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٥) ص٨٥ ـ ٨٧ .
(٧١) محمد فاروق النبهان (دكتور) الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الاسلامى (الطبعة الثانية ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤) ، ص١٢٠ ـ ١٦٠ .

(٧٢) عادل احمد حشيش (دكتور) ، مرجح سبق ذكره ، ص٦٥٥ ـ ٦٥٧ .

(٧٣) يوسف كمال ، منهج المعرفة من القرآن الكريم "(سلسلة نحو عقلية إسلامية واعية ، رقم ١٢ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٦) ، ص٨١ .

(٧٤) المرجع السابق ، ص٩٥ ـ ٩٧ .

(٧٥) سعيد الخضرى (دكتور) الفكر الاقتصادى الغربى فى النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ ، ٤٨ .

(٧٦) المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٧٧) يمكن للمزيد من الإلمام بجوانب هذا التخلف ، مراجعة :

(أ) سعيد الخضرى (دكتور) ، ازمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص٤٦ ، ٥٩ .

(ب) اثر تطبيق الفكر التنموى الغربى فى تهميش وانشال قطاع الزراعة فى العالم الثالث .

(جـ) اسماعيل صبرى عبدالله (دكتور) ، التنمية المستقلة ـ محاولة لتحديد مفهوم مجمل (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز الوحدة العربية عن التنمية المستقلة فى الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٨٧) ، ٢٦ ، ٢٧

(٧٨) رشدى فكار (دكتور) ، علماء الغرب ينجذبون الى الاسلام (حوار متواصل حول مشاكل العصر ، أجراه خميس البكرى ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٨٦) ص ٥٣ ـ ٥٥ .

(٧٩) محمود محمد سفر (دكتور) ، دراسة فى البناء الحضارى ـ محنة المسلم مع حضارة عصره (كتاب الامة ، سلسلة رقم ٢١ ، الطبعة الاولى ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، قطر ، ابريل ١٩٨٩) ، ص٤٦ ، ٤٩ .

(٨٠) يحيى الجمل (دكتور) ، لماذا ينجحون .... ونفشل ؟ (جريدة الاهرام السنة ١١٧ ، العدد ٣٨٧٧٩ ، القاهرة ، الاحد ١٩٩٣/٢/٧) ، ص٨ .

(٨١) المرجع السابق ، ص٨

(٨٢) زغلول راغب النجار (دكتور) ، قضية التخلف العلمى والتقنى فى

العالم الاسلامى المعاصر (كتاب الامة ، سلسلة رقم ٢٠ ، الطبعة الاولى ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، قطر ، اكتوبر ١٩٨٨) ، ص١٣٢ ـ ١٣٦ .

(٨٣) محمود محمد سفر (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٤ ، ٥٥ .

(٨٤) نعمات احمد فؤاد (دكتورة) ، تقارب المناهج العلمية (جريدة الاهرام السنة ١١٧ ، العدد ٣٨٧٥١ ، القاهرة ، الاحد ١٠/٢/١٩٩٣) ، ص٨ .

(٨٥) محمود محمد سفر (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٥ ـ ١٠٠ .

(٨٦) بالنسبة لمجموعة الاسباب المادية فقد نقلت (مع بعض الاضافة والتحليل المحدودين من الباحث) من المرجع التالى :

زغلول راغب النجار (دكتور) ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٤ ـ ١٣٠ .

أما بالنسبة لمجموعة الاسباب السلوكية ، فقد نقلت ايضا من نفس المرجع السابق ، وليس للباحث من اضافة عليها سوى القسمية فقط .

(٨٧) فرهاد محمد على (دكتور) وآخران ، التكامل المصرى السودانى (الطبعة الاولى مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣) ص٣٢ ، ٣٣ .

(٨٨) التوجيه الاسلامى للعلوم كان عنوان المؤتمر الذى عقد بالقاهرة حديثا (خلال الفترة من ٢٤ اكتوبر إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٢) ونظمته رابطة الجامعات الاسلامية بالاشتراك مع مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر . وقد شارك فى هذا المؤتمر عدة جهات دولية وعدد كبير من الباحثين فى شتى مجالات المعرفة والعلوم (اقتصاد ، طبيعة ، كيمياء ، طب ، .... الخ) . وكان يهدف فى مجموعه الى : ـ

(أ) ابراز الاستنتاجات الكلية للعلوم خاصة ما يؤكد منها على حقيقة الخلق وابتدائه ، وعظمة الكون ووحدة بنائه ، ابداع حركته واتساعه واعجاز ظواهره وسننه وقوانينه ، وحتمية نهايته وفنائه ، وإمكانية الوحى السماوى ، بل ضرورته ، وحقيقة الموت والبعث والحساب ، ولزوم الآخرة بما فيها من ثواب وعقاب ، وأغلبها قضايا غيبية إستطاع العلم أن يصل الى أدلة منطقية عليها ، وقد سبقه فى ذلك وحى السماء بالآلاف المؤلفة من السنين .

(ب) إبراز الاشارات العلمية فى القرآن الكريم ، وإثبات سبقها للعلوم البشرية بالآلاف من السنين ، وهى ـ على كثرتها ، ودقة دلالاتها ـ وردت فى سياق الدعوة الى الايمان بالله والدلالة عليه ، فى سياق عرض علمى مجرد ، وذلك لأن القرآن فى الأصل كتاب هداية ، وليس كتاب علم خاص وعلى الرغم من ذلك أصبحت هذه الاشارات العلمية سببا فى إقبال الكثيرين من العلماء المعاصرين على الاسلام واقتناعهم به ، لإيمانهم بأن هذه الحقائق العلمية ـ التى لم يتوصل الانسان اليها الا مؤخرا ـ لم تكن بالقطع متوفرة لبشر فى حياة سيدنا محمد (صلعم) أو قبل بعثته ﷺ ، ولا لمئات من السنين من بعده ، وهى فى هذا الاطار دلالات واضحة على صدق دعوته ، وحقيقة رسالته ، وعلى تلقيها عن خلق الكون ومبدع الوجود .

(٨٩) عبدالعظيم الجنزورى (دكتور) ، الاسواق الاوربية المشتركة والوحدة الاوربية (دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص٣٩ ـ ٥١ .

(٩٠) محمد شوقى الفنجرى (دكتور) ، السوق الاسلامية المشتركة ، مجلة مصر المعاصرة (العدد ٣٩٥ ، السنة الخامسة والسبعون ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ١٩٨٤) ، ص٨٥ .



فهرست

الآراء والأفكار الواردة فى هذا المطبوع مسئولية المؤلف

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الايداع ١٩٩٤/٢٧٥٢

الترقيم الدولى ٩ - ٠٣٥ - ٢٢٩ - ٩٧٧ - I.S.B.N